أوراق البدائل

العدد الثاني (يوليو 2015)

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

العنوان: شقة 4 ـ الطابق الرابع ـ 5 شارع المساحة ـ الدقي ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q

أوراق البدائل

المحرر العام/ محمد العجاتي

هذا العدد

متابعات

- الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز
(ورقة متابعات سياسية) 1

ملف العدد

- صعود اليسار.. هل ينقذ اليونان؟ قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية
(ورقة متابعات سياسية) 11
- ماذا يحدث داخل حزب العدالة والتنمية التركي
أ/ علي حسن 21
- قراءة في الانتخابات السودانية
(ورقة متابعات سياسية) 30
- انتخابات الكنيست 2015: نظرة على القائمة العربية الموحدة
(ورقة متابعات سياسية) 38

قضايا

- تطور المواطنة بين الفلسفة السياسية الليبرالية والواقع المصري
أ/ مينا سمير 44

كتاب العدد

- شخصية الحاوي وأزمة المجاز الثوري.. نظرة تحليلية للواقع المصري
أ/ عمر سمير 52

مقال

- العدالة الاجتماعية والمجتمع المدني بين استراتيجيات الدفاع ومهام التطوير (باللغة الإنجليزية)
أ/ محمد العجاتي 1

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت 30743).

مراجعة وإخراج فني/ أيمن عبد المعطي

نشرة غير دورية لتجميع بعض الدراسات المنشورة بمنتدى البدائل العربي للدراسات خلال الفترة ما بين الإصدارين والدراسات نتاج سيمنارات داخلية وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى أو أي مؤسسة شريكة

الأزمة اليمنية.. ثورة لم تنجز

منتدى البدائل العربي

(أبريل 2015)

مقدمة:

وصل الربيع العربي إلى اليمن يوم 11 فبراير 2011، وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني يمكن وصفه بالمجتمع المسلح نظرا لوجود كمية كبيرة من الأسلحة يمتلكها عموم اليمنيين، إلا أن الشباب اليمني الطرف الرئيسي في الثورة والداعي لها ومحركها الأكبر، آثر السلمية مقتضيا بنظرائه في تونس ومصر.

ومع الخلل الذي أصاب تماسك نظام علي عبد الله صالح، والذي حدث نتيجة حالة الانقسام التي أصابت الجيش والقبائل اليمنية، تغيرت خريطة القوى في اليمن فأصبحت تضم، القوى الحزبية التقليدية وتتوزع بشكل رئيسي على حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الحاكم سابقا، وبناء على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، فالحزب لا يزال قائما، كما أنه لا يزال يمثل الأغلبية البرلمانية الذي لم يطالها الحل، كما أن أعضاءه المتبقيين لم يمسسهم أي عزل سياسي أو ملاحقة قضائية.

وتحالف اللقاء المشترك، وهو التحالف الذي تأسس في عام 2003، ويضم 6 أحزاب يمنية أبرزها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر معبرا عن فكر الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، وبالرغم من التعارض الإيديولوجي بين الحزبين إلا أن التحالف بينهما في إطار اللقاء المشترك لا زال ساريا[1].

أما القوى غير الحزبية والمسلحة فتتوزع على تنظيم القاعدة والحوثيين والجيش المنشق بقيادة علي محسن الأحمر، فتنظيم القاعدة قد وجد بغيته في اليمن بسبب توافر معظم عناصر النجاح السببية، وبعد هروب 23 من قيادات التنظيم من السجن السياسي في صنعاء في 3 فبراير 2006[2]، بدأ تنظيم القاعدة مرحلة جديدة اتسمت بالتخطيط والتنظيم، وفي مطلع عام 2009، أعلن عن تأسيس قيادة جديدة للتنظيم تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، وتحولت استراتيجية القاعدة من الدفاع إلى الهجوم[3].

أما الحوثيون (أنصار الله) فهم حركة دينية سياسية مسلحة، ظهرت في صعدة شمالي اليمن وعرفت باسم حركة الشباب المؤمنين، يرى البعض أن الحوثيين ظاهرة خاصة تمثل جيب تشيع اثني عشري حديث في منطقة زيدية تقليدية، فهو تشيع حديث عمره عقدين تقريبا في محيط زيدي إذ بدأوا كحركة أصولية زيدية أساسا، وإلى اليوم فقههم وممارساتهم ملتبسين مذهبيا، ثم خاضوا صراعا عنيفا في 6 حروب خلال عقد واحد ضد قائد زيدي، قبل أن تتغير ظروف التحالفات ليتحالفوا معه ومع بعض الشوافع ضد قوى سياسية وجهوية أخرى، لذا يمكننا القول بأن الصراع ليس صراعا طائفيا وإنما سياسي/جهوي ووحدته السسيولوجية الأساسية هي المنطقة والقبيلة لا الطائفة (وإلا لشاهدنا اصطفافا طائفيا شافعيا في مواجهة الأقلية

الزيدية، وربما تحالف شافعي زيدي في مواجهة الحوثيين على قاعدة أن الزيدية أقرب فقهيا للسنة...الخ[4].

وقد شارك الحوثيين في الثورة ضد صالح، وحشدوا أنصارهم في المدن اليمنية تحت لواء الثورة، كما رفضوا المبادرة الخليجية ولم يوقعوا عليها، لكنهم تعاملوا مع نتائجها، وتجسد ذلك من خلال مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني، ولجنة صياغة الدستور، كما يرى البعض أن تحركاتهم الأخيرة تأتي في إطار إعادة تقديم أنفسهم للمجتمع اليمني باعتبارهم ممثلا جديدا للطائفة الزيدية التي أنهكها الصراع بين صالح وأنصاره من جهة وآل الأحمر من جهة أخرى، وأيضا باعتبارهم جزءا من الحرب الكونية ضد الإرهاب ممثلا في تنظيم القاعدة، وكذلك من خلال تبنيهم خطابات مكافحة الفساد وتحقيق مطالب الثورة والتوافق الوطني واتفاق السلم والشراكة[5].

أما القوى العسكرية المنشقة والتي دشن لها الرجل القوي في الجيش اليمني علي محسن الأحمر فيما يعرف بيوم الانشقاق الكبير في 21 مارس 2011، وهو اليوم الذي شهد انحياز عدد ليس بالقليل من القادة العسكريين للثوار، وصنع الأحمر الذي يعد الذراع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين، تحالفا قويا مع قبائل أولاد الشيخ عبد الله بن حسين وواجهتهم السياسية حزب الإصلاح الذراع السياسية للجماعة، وهو تحالف يبدوا أن الولاء له أقوى لدى كلا طرفيه من الثورة والمبادرة والأحزاب الشريكة في تكتل اللقاء المشترك"[6]، وإلى جانب الأحمر، انشق اللواء محمد علي محسن (ابن عم الرئيس على عبد الله صالح) والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الشرقية.

وفيما يخص شباب الثورة، فقد كان لهم في فترة المجاز الثوري قدرة كبيرة على الفعل والتأثير، إلا أن عدم قدرتهم على تنظيم أنفسهم في أطر رسمية، بالإضافة إلى أن جميع القوى الأخرى مثلت عوائق أمام تمكينهم، سواء الأحزاب السياسية المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام، أو تحالف اللقاء المشترك الذي نصب نفسه وصيا على ثورتهم، أو التيارات الدينية، أو الحكومة الانتقالية، ساهمت في خفت نجمهم.

وعلى المستوى العسكري الرسمي هناك صراع بين آل صالح الذين لا يزال لديهم الأذرع الطويلة في المؤسسة العسكرية ويقاومون كل محاولات الرئيس لإعادة هيكلة الجيش بل ويجاهرون بتحديها والانقلاب عليها، وبين الرئيس قائد القوات المسلحة أي ما تبقى من جيش نظامي، وهو يمثل الحلقة الأضعف في المعادلة.

وأمام تلك المتغيرات طرح مجلس التعاون الخليجي مبادرة للتهدئة في 3 إبريل 2011[7]، بمقتضى تلك المبادرة يتنازل صالح عن السلطة في مقابل منحه حصانة ضد الملاحقة القضائية، وهي المبادرة التي رفضها الثوار[8]، ولكن قوى المعارضة السياسية متمثلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك قد قبلت بها، إلا أن صالح قد أخذ يماطل في توقيع الاتفاقية، وأمام الضغط الخليجي أعلن مسئولون يمنيون في أوائل مايو أن صالح سوف يوقع على الاتفاق، وأعلنت المعارضة مرة أخرى عن قبولها للاتفاق، إلا أن صالح تراجع مرة أخرى مبررا ذلك بأن الاتفاق لا يحتاج إلى توقيعه، فاتهمته المعارضة بسوء النية، واندلعت أعمال العنف في البلاد، وفي 22 مايو حاصر أنصار صالح مبنى سفارة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء وبعثة الأمم المتحدة، فنقلتهم الحكومة بطائرات هليكوبتر إلى القصر الرئاسي.

وفي يوم 3 يونيه 2011، حدث تحولا خطيرا في مسار الأزمة اليمنية، ففي أثناء صلاة الجمعة في مسجد دار الرئاسة حيث تواجد صالح مع كبار رجال دولته، تعرض المسجد لتفجير، وغير معلوم إذا كان التفجير نتيجة زرع متفجرات داخل المسجد أو نتيجة لقصف، إلا أن صالح قد أصيب بإصابات وحروق بالغة أدت إلى نقله إلى المملكة العربية السعودية من أجل العلاج، مما أدخل البلاد في مناوشات مسلحة بين الفصائل السياسية المختلفة.

وبعد موافقة مجلس النواب اليمني على منح صالح وعائلته الحصانة في يوم 21 نوفمبر، وقع صالح على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، والتي بمقتضاها تنتقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يوما، على أن تقام انتخابات رئاسية توافقية يكون فيها عبد ربه منصور هادي مرشحا توافقيا في 21 فبراير 2012، مقابل منح صالح وأسرته حصانة من الملاحقة القضائية. إلا أن صالح لم يعتزل العمل السياسي تحت حماية الحصانة الممنوحة له وفق المبادرة الخليجية، بل احتفظ بمنصبه كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام، وكذلك ظل أبناءه وأقاربه على رأس الأجهزة الأمنية في البلاد. ويمكننا أن نقول بأن المبادرة الخليجية أجهضت الحالة الثورية التي أشعل فتيلها الشباب اليمني[9]، حيث لم يحدث تغيير كامل للنظام بل تغير رأس النظام فقط، كما اصطدمت الخيارات الثورية بالتسويات السياسية، وأفلت رموز النظام من المحاسبة[10]، ويرى الشباب أن القوى التقليدية مدعومة من الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي عملت جاهدة على إجهاض رؤية الشباب، فدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية كانت حريصة على عدم تحقيق رؤية الشباب المستقل التي كانت من الممكن أن تؤدي إلى الديمقراطية، وهو ما تخشى المملكة السعودية انتقاله إليها إذا حدث بالقرب من حدودها، أي أن المملكة السعودية تخشى (تصدير الثورة) إليها، كما أن المملكة السعودية والولايات المتحدة كانتا على علاقات وثيقة مع نظام علي عبد الله صالح، الذي كان يضمن مصالح الدولتين في تلك

المنطقة من الخليج بالإضافة إلى دوره في الحرب على الإرهاب[11].

حلف هادي منصور اليمين الدستورية أمام البرلمان اليمني في 25 فبراير 2012، ليصبح الرئيس الثاني للجمهورية لمدة عامين فقط، وهما عامي المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، وخاض هادي منصور الانتخابات الرئاسية منفردا، حيث أنه كان مرشحا توافقيا دعمه حزب المؤتمر الشعبي العام وتحالف اللقاء المشترك المعارض، وقد شارك 65% ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، التي شهدت استمارات تصويت لا تضم أحدا إلى جانب هادي منصور، فكان انتخابه أشبه بالتزكية، أو بعملية استفتاء على انتقال السلطة من صالح إلى هادي.

ووفق الاتفاقية الخليجية، وبإشراف من مجلس الأمن فإن مهام منصور هادي في المرحلة الانتقالية تلك هي إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل، والإعداد لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 2014.

وبعد عدة تأجيلات، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني يوم 18 مارس 2013، برئاسة هادي، وعضوية 565 عضوا من القوى السياسية المختلفة، نصفهم من الجنوب و30% من النساء و20% من الشباب. وقد أوفد الأمين العام للأمم المتحدة المغربي جمال بن عمر مستشاره في الشأن اليمني للإشراف على المرحلة الانتقالية، وبعد 10 أشهر وتحديدا في 25 إبريل 2014 عقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني، الذي انبثق عنه وثيقة الحوار الوطني الشامل والتي احتوت على عدة فصول تتناول القضايا العالقة محل الخلاف في اليمن، وأهمها قضية الجنوب، وقضية صعدة، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. وقد أفضى الحوار بإعمال النظام الفيدرالي في اليمن، وتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم.

الحوثيون وموقفهم من ترتيبات الحوار الوطني:

نتج عن الحوار الوطني تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم فيدرالية، ورأى الحوثيون أن الأقاليم، بتشكيلها المعلن، غير قابلة للحياة[12]. ولم يقبلوا بتلك النتائج، لأن الإقليم الذي يقع تحت سلطتهم بعد التقسيم، لا يمتلك مقومات القوة التي تجعله مستقلا عن المركز، حيث تنقصه الموارد والمنافذ البحرية، ولهذا تحركوا عسكريا لضم منطقة الجوف إليه، لأنها تضم مخزونا معتبرا من الطاقة، وتحركوا نحو مدينة حجة للحصول على منفذ بحري في ميناء ميدي[13]، وقد بدا أن تحركهم العسكري سيقضي على العملية السياسية برمتها.

ونظرا لانقسام الجيش اليمني، أضف إلى ذلك تغلغل الانتماءات السياسية والقبلية بين قادة الجيش، فقد نجح الحوثيين في الاستفادة من تلك المعطيات، ونجحوا في كسب ولاء عدد من قادة الألوية في الجيش إما بالتهديد أو الترغيب، وقد ساعدهم من القادة معظم من يدين منهم بالولاء لعلي عبد الله صالح وكذلك اللواء محسن الأحمر، وعلى الرغم من التغير في الولاء وفق الترتيبات التي نتجت عن الحوار الوطني والخاصة بإعادة هيكلة الجيش والأمن مع عزل القادة المحسوبين على علي عبد الله صالح، واللواء محسن الأحمر، إلا أن هادي فشل في مهمة إعادة الهيكلة،

حيث أن تغيير ما هو قائم منذ ثلاث عقود بعدد من الإقالات والتعيينات وتغيير المسميات ليس من الواقعية[14]، ومع كل تلك المعطيات سقطت صنعاء في يد الحوثيين من دون مقاومة تذكر، وعلى الرغم من محاولة تسوية الخلافات بين الحوثيين والرئيس منصور هادي والمكونات السياسية اليمنية، والتي نتج عنها اتفاقية السلم والشراكة الوطنية، التي احتوت 17 بندا، وملحقا أمنيا من 7 بنود، من شأنها إزالة كافة النقاط الخلافية بين الطرفين، إلا أن العالم قد تفاجأ بالحوثيين يدخلون صنعاء في 21 سبتمبر 2014، ثم يوقعون بعدها اتفاقية السلم والشراكة الوطنية.

وقد نجح الحوثيون عن طريق تحالفهم مع علي عبد الله صالح في أن يخوضوا معاركهم مع خصومهم السياسيين، تحت غطاء المؤسسة العسكرية والأمنية اليمنية، بعد أن نجحوا في إلحاق عدة الآلاف من ميليشياتهم بالجيش.

وفي 19 يناير 2015، تحركت قوات حوثية نحو القصر الرئاسي، وبعد اشتباكات مع الحرس الرئاسي، الذي يُعد القوة العسكرية الوحيدة التي لم تخضع للحوثيين، نجحوا في فرض سيطرتهم على قصر الرئاسة، واستولوا على مستودعات الأسلحة والذخيرة التي تخص الحرس الرئاسي، وما أن سيطر الحوثيون على القصر حتى توجهوا نحو منزل الرئيس منصور هادي وحاصروه[15]. وبعد جولة من المفاوضات بين الحوثيين وأطراف حكومية في اليوم التالي للحصار، توصل المفاوضون خلالها إلى اتفاق النقاط التسع، وفيه تعهدت عناصر الميليشيات الانسحاب من القصر الرئاسي، وكذلك من كل المواقع التي تشرف على مقر إقامة الرئيس. لكن الحوثيون لم يغادروا أماكن انتشارهم كما لم يطلقوا سراح بن مبارك مدير مكتب الرئيس الذي اختطفوه، مما أبقى التوتر واضحا في عدد كبير من أحياء العاصمة، وكان مبعوث الأمم المتحدة، جمال بن عمر، قد قدم إلى صنعاء حيث بدأ محادثات مع ممثلي الأحزاب السياسية اليمنية، وضمنهم الحوثيين، لفك الحصار عن المقار الرئاسية والحكومية، إلا أن الحوثيين لم يفكوا حصارهم، مما دفع رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته للرئيس منصور هادي، الذي بدوره تقدم باستقالته إلى البرلمان[16].

وكان للحوثيين أربعة مطالب رئيسية لإنهاء الأزمة، أعلنها زعيمهم عبد الملك الحوثي في خطاب متلفز، وهي تصحيح وضع الهيئة الوطنية للإشراف على تنفيذ مخرجات الحوار، وتعديل مسودة الدستور، وتنفيذ اتفاق السلم والشراكة، وإجراء تغييرات أمنية وعسكرية[17].

وفي تطور جديد بعد سيطرة جماعة الحوثيين على المشهد السياسي اليمني، اختتم المشهد بـ"إعلان دستوري" يوم السادس من فبراير، متضمنا حل البرلمان، وتشكيل مجلس وطني بديل من 551 عضوا، ينتخب مجلسا للرئاسة من خمسة أعضاء لإدارة البلاد تحت رقابة "اللجنة الثورية" الحوثية لمدة عامين انتقاليين، تنفّذ خلالهما مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، واتفاق السلم والشراكة الوطنية[18].

وفي 21 فبراير 2015، وفي مرحلة جديدة من الصراع والتطورات التي فرضتها الخطوة المفاجئة والغامضة التي أقدم عليها الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي حيث تمكن من مغادرة منزله في العاصمة صنعاء متجها نحو مدينة عدن كبرى مدن جنوب البلاد، بعد نحو شهر من الحصار والإقامة

الجبرية التي فرضها عليه الحوثيون، وفور وصوله إلى عدن، أصدر هادي بيانا يؤكد فيه "أنه لا شرعية لأي قرارات اتخذت بعد 21 سبتمبر 2014" أي بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، كما أعلن تمسكه بالمبادرة الخليجية والشرعية الدستورية[19]، فتحولت الأزمة ظاهريا إلى أزمة شرعية.

وفي يوم 3 مارس 2015، طالب هادي بنقل الحوار الوطني إلى الرياض، ثم أعلن في 7 مارس "عدن" عاصمة مؤقتة لليمن، وقد أنضم وزير الدفاع محمد الصبيحي لهادي في عدن في اليوم التالي، وهو الأمر الذي أعتبر حينها ضربة موجهة للحوثيين، وتوغل الحوثي في الجنوب وتمكن من إسقاط لحج بمساعدة صالح، وتم أسر وزير الدفاع الصبيحي والقائد العسكري فيصل رجب.

وبعد جلسة طارئة لمجلس الأمن يوم 22 مارس حول الأوضاع في اليمن، أرسل الحوثيون تعزيزات عسكرية جديدة إلى جنوب اليمن، وباتوا يقتربون من مضيق باب المندب الاستراتيجي، وطالبت الحكومة بحظر جوي وتدخل قوات "درع الجزيرة". وهو ما حدث في 26 مارس، حيث إعلان المملكة العربية السعودية بدء عملية "عاصفة الحزم" التي تستهدف إعادة الشرعية إلى اليمن، بمشاركة 10 دول عربية، وإعلان أجواء اليمن منطقة محظورة.

التأثير الإقليمي في اليمن:

مثل أي دولة تقع في نطاق نفوذ دولتين كبيرتين، فإنها تتأثر بأحدهما أو كلاهما، كما أن الفاعلين الداخليين عادة ما يتأثرون بمردود سياسات الدول تلك، وبالقياس على حال دول الخليج العربي ومن بينها اليمن، فإنها تقع بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة، فمن ناحية نجد السعودية متزعمة العالم الإسلامي السني بحكم خصائصها الدينية، والتي تشترك مع اليمن بخط حدودي يبلغ طوله 2000 كم2، ومن ناحية أخرى إيران متزعمة العالم الإسلامي الشيعي التي لا تمتلك حدود جغرافية مع اليمن إلا أنها صاحبة دور مؤثر في منطقة الخليج، وبالتالي فإن ذلك يُعد سببا للصبغة الطائفية التي صبغت الصراع في اليمن.

لذا فإننا نجد طرفي الصراع داخل اليمن، الحوثيين ونظام منصور هادي، الصراع بينهم في الأساس على مكتسبات سياسية، إلا أنه وبحكم التركيبة السكانية التي تتكون من 30 % من الشيعة الزيدية، مقابل 70% سنة[20]، اجتذب كل طرف منهم أنصارا له على أساس طائفي، مما ساهم في تعزيز طائفية الصراع.

وإن كان الدعم السعودي لنظام الرئيس هادي مبني وفق معطيات سياسية في الأساس، حيث أنه وصل إلى الرئاسة بناء على مبادرة مجلس التعاون الخليجي، كما أن احتلال الحوثيين للعاصمة صنعاء وفرض اتفاق السلم والشراكة الوطنية بمثابة انهيار لمبادرة مجلس التعاون الخليجي بشأن اليمن[21]، التي راعت مصالح دول المجلس في اليمن والمنطقة، إلا أنه اكتسب الصبغة الدينية عندما ظهرت إيران في المعادلة، على الرغم من أن الحوثيين ينفون أي علاقة بينهم وبين إيران، إلا أن هناك العديد من الدلالات تشير إلى أن هناك تعاونا قائما أو على أقل تقدير وجود اتصالات متبادلة بين الطرفين، مثل الزيارة التي قام بها وفد من جماعة "أنصار الله" –الذراع السياسي لحوثيي اليمن– إلى طهران في الأول من مارس 2015، وعلى مدار أربعة أيام، لتكون الزيارة الرسمية العلنية الأولى منذ سيطرة الحوثيين على

العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014، وكذلك توقيع سلطات الطيران الإيرانية في 28 فبراير 2015 مذكرة تفاهم مع الحوثيين يتم بموجبها تسهيل النقل الجوي بين البلدين، وحيث وصلت في الأول من مارس –وقبل زيارة الحوثيين بساعات قليلة إلى طهران– طائرة إيرانية كانت محملة بشحنات من المساعدات الدوائية، وحملت على متنها إيرانيين من بينهم عمال إغاثة تابعين للهلال الأحمر الإيراني، لتكون الرحلة المباشرة الأولى بين البلدين منذ العام 1979.[22]

التطورات الإقليمية والدولية:

في إطار السعي الأمريكي نحو تحقيق تقدم في ملف إيران النووي، والذي توليه الإدارة الأمريكية اهتماما بالغا راغبة في الوصول فيه إلى تسوية تؤدي إلى غلقه بشكل نهائي، فإنه وفي هذا السعي قد شهدت مفاوضات جنيف في 24 نوفمبر 2013، تقديم تنازلات إيرانية فيما يتعلق بالملف النووي، في مقابل رفع "مؤقت وجزئي وقابل للإلغاء" للعقوبات الدولية[23].

وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تفاهم سياسي حول الشرق الأوسط بين الطرفين أكثر من كونها اتفاقية تتعلق بالملف النووي الإيراني فقط، فالتفاهم الأمريكي الإيراني ليس وليد مفاوضات جنيف، ولم يكن وصول حسن روحاني الذي يوصف بالرئيس المعتدل سببا فيها، حيث أنه كان يوجد "قناة التفاوض السرية" التي وفرتها ورعتها سلطنة عمان للولايات المتحدة وإيران منذ مارس 2013، أي قبل خمسة أشهر من تسلم الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني مهامه الرئاسية، كان يمكن وصف ما أخذ يتكشف ويتسرب من معلومات عن اتصالات أو تفاهمات أمريكية–إيرانية عقب مباشرة روحاني لمسئولياته كرئيس لإيران أنها مجرد "نوايا حسنة" لتفاهمات سواء كانت تتركز على الأزمة المثارة حول برنامج إيران النووي أو كانت أوسع من ذلك، وتمتد لعدد من القضايا الإقليمية الساخنة، وفي مقدمتها بالطبع الأزمة السورية[24].

ويمكن أن نشير إلى اختفاء الحماس لدى الولايات المتحدة بالحل العسكري في سوريا وتعزيزها للحل السياسي للإطاحة بنظام بشار، كأحد نتائج الترتيبات الإيرانية الأمريكية المنبثقة من التقارب الأمريكي الإيراني، وهو ما يُعد مغايرا لرغبة المملكة العربية السعودية في حل الأزمة السورية عن طريق العمل العسكري للإطاحة بنظام الأسد.

كما أنه لا يخفي على أحد زيادة النفوذ الإيراني في اليمن، العراق، سوريا، ولبنان، وهو النفوذ الذي يتعارض مع مصالح السعودية والخليج في تلك الدول، حيث تدعم إيران الحوثيين في اليمن ضد نظام هادي المدعوم من السعودية، ونظام الأسد في سوريا الذي لا ترى السعودية أن ثمة حل في الأفق إلا بعد خلعه وترجح في ذلك الحل العسكري، كما تدعم السعودية قوى المعارضة المسلحة المناهضة لنظام بشار، وفي لبنان تدعم إيران حزب الله في مواجهة تيار الاستقلال برئاسة سعد الحريري المدعوم من السعودية، أما في العراق، فالتفاهمات الأمريكية الإيرانية في محاربة داعش سواء بتنسيق مباشر أو غير مباشر تقلق السعودية في البلد الذي يشكل الشيعة أكثر من نصف عدد سكانه[25]، مما أضعف حظوظ المملكة السعودية في وقف النفوذ الإيراني المتزايد فيها.

التدخل العسكري ما بين التطييف والفعالية:

يعزي البعض أسباب الخيار العسكري السعودي بالنظر إلى المتغيرات

الإقليمية، وبشكل خاص التقارب الأمريكي–الإيراني، وازدياد نفوذ إيران في المنطقة، والذي بموجبه يستمد نظام الأسد في سوريا أسباب البقاء على غير رغبة السعودية، كما تحرز إيران تقدما في مواجهة داعش بالعراق وبذلك تقدم نفسها باعتبارها أقدر على مواجهة داعش من السعودية، وكذلك أمام فرض الحوثيين لسيطرتهم على الأرض في اليمن بالقوة، واقتراب حسم الأمور بالنسبة لهم مما يؤدي لوجود عدو للمملكة السعودية على حدودها الجنوبية، يتحكم في أحد أهم الممرات الملاحية وهو مضيق باب المندب.

وقد شارك السعودية تسعة دول أخرى، هي مصر، الأردن، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، المغرب، السودان، وباكستان، وقد أعلنت تلك الدول مشاركتها في العمل العسكري، إما لوجود اتفاقية دفاع مشترك عربية، أو في إطار تعاون عسكري مع السعودية. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأربعة فإن وقف التمدد الحوثي أحد مطالب أمنهم القومي في منطقة الخليج، والدول الخمس الأخرى لكل منها أسبابها، وقد بدا هذا تحالفا سنيا في مواجهة إيران الشيعية، لكن يرى البعض أن فكرة التحالف السني ذاتها ليست بالجديدة[26].

إلا أن شكوكا كبيرة أيضا تثور حول فعالية هذا التحالف في تحقيق الاستقرار بالمنطقة وخصوصا إذا وصف بالسني في مواجهة الشيعة، إذ أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي بها أقليات أو حتى أكثرية شيعية تعاني من تهميش اقتصادي واجتماعي كما أن باكستان بها عدد يعتد به يقدر بـ20% من السكان[27] من الشيعة في المناطق المجاورة لإيران، وهي غير قادرة على السيطرة على تنظيم القاعدة الذي ينفذ هجمات بطول البلاد وعرضها، كما تواجه توترات مستمرة في علاقتها بالهند وإيران.

أيضا فإن مصر، ورغم توافق الإخوان المسلمين المصنفة كجماعة إرهابية من قبل النظام مع مشاركة هذا النظام في هذا التحالف، فإن ثمة حساسية مصرية تجاه التدخل في اليمن، وبالذات في الظروف الراهنة إذ يعتبر البعض التدخل ثمنا للدعم الاقتصادي الخليجي الكبير للمؤتمر الاقتصادي المصري الذي انطلق أصلا بدعوة من الملك السعودي الراحل عبد الله بن عبد العزيز ومن ثم تبدو مصر متبوعا في هذا التحالف.

يضاف إلى ذلك ما يحرزه الحوثيون من تقدم على الأرض فقد سيطروا على مدينة عدن، وما يجري من مناوشات بينهم وبين السعودية على الحدود، وما يثيره ذلك من احتمالية تدخل إيراني بضغط دبلوماسي وسياسي قوي، كما أثير مؤخرا عدد من الأخبار حول وصول قادة عسكريين إيرانيين لإدارة المعركة ضد السعودية على الجبهة اليمنية[28]، أما ما يثار من شكوك حول جدية تهديد إيران الدولة النفطية لأمن ممرات ملاحية دولية فلا يعتقد جديته، حيث أن القوى الكبرى لن تسمح بتهديد يؤثر على تدفق الطاقة والتجارة منها وإليها، كما تنتفع إيران ذاتها من مرور صادراتها وارداتها عبرها إلى أوروبا، خاصة في ظل الانفتاح الإيراني على الغرب المتوقع بعد تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بناء على التفاهمات الأخيرة حول برنامجها النووي.

خاتمة:

ما بين حرب التحالف الإقليمي ضد الحوثيين واستيلاء الحوثيين على السلطة بالقوة، تبقى أسباب للصراع

في اليمن لم تدرس بالقدر الكافي، ويبقى اليمنيون بين مطالب ثورة لم تنجز وقوى سياسية تقليدية معظمها يستعين بالخارج على خصومه، ويقبل تسويات لا تؤدي لاستقرار ولا لتحول ديمقراطي سليم، لتهدأ الأوضاع ثم تنفجر من حين لآخر مهددة لأمن اليمن واستقراره كما لأمن المنطقة برمتها.

فالأزمة الحقيقية في اليمن تعود إلى غياب العدالة الانتقالية والتدليس عليها والالتفاف حول الثورة ومطالبها، والاكتفاء فقط بتغيير رأس النظام دون تتغير فعلي في النظام يحقق تطلعات الشعب اليمني الذي وصل إلى مرحلة من التوحد الحقيقي لم يصل لها من قبل، مما أكسب القوى المتأهبة للانقضاض على الثورة القدرة على تحقيق أهدافها، مع إهمال ذات القضايا القديمة وما تحمله من مظالم مثل أزمة الجنوب والحوثيون، مما أوجد لقوى إقليمية مساحة جيدة للتدخل في الشأن اليمني.

وعلى نحو آخر فمن الانقسام الطبقي والطائفي داخليا في اليمن يبدوا جليا أن الصراع الداخلي هو صراع سياسي بامتياز حتى لو تم تسويقه قوميا أو طائفيا، فالصراع في الداخل حول السلطة ما بين مكونات جغرافية وسياسية عابرة للطوائف والقبائل، فهو انعكاس لصراع اقليمي حول قيادة المنطقة في المراحل المقبلة بين دول تحاول الخروج من عزلتها عبر أذرع لها في دول مختلفة في المنطقة والمقصود هنا إيران، ودول ترى فرصة تاريخية لقيادة المنطقة بالاعتماد على إمكانيتها المادية في الأساس والمقصود هو دول الخليج وعلى رأسها السعودية[29].

وفي هذا السياق يبدو إبراز الصراع باعتباره صراعا سنيا شيعيا لا يخلو من التوظيف الاقتصادي والسياسي له لصالح القوتين الإقليميتين اللتان تتنازعان على النفوذ على المنطقة إيران والسعودية، وهنا تضيع فرص اليمنيين في بناء نظام سياسي واقتصادي جديد لا يقوم على المساعدات والمنح والقروض الخارجية لصالح استمرار تبعيته وما يرتبط بها من مصالح في الداخل والخارج.

وهنا يبدو أن ثمة دورا وظيفيا لهذه الحرب في الالتفاف على مطالب الربيع العربي باعتباره جاء إلى المنطقة العربية بمزيد من الفوضى وعدم

الاستقرار كما جاء على لسان أمير الكويت في كلمته للدورة الـ26 لجامعة الدول العربية بشرم الشيخ، عند هذا الحد تقف مدركات القيادات السياسية العربية لتتعامل مع الربيع العربي باعتباره تهديدا بحد ذاته لاستقرار هش لم يكن على أحسن الأحوال لتخير شعوبها بين التغيير أو الحرب على الإرهاب، أو بين حكامها والفوضى كما سيناريو مبارك وعلي عبد الله صالح.

فلم تدرك القيادات السياسية العربية أن الحل في التغيير نحو الديمقراطية، وليس في تجميل الأنظمة، أو أدركت ذلك ولكن الخوض فيه يحمل مخاطر على الأنظمة القديمة التي يبدو أنها لا ترغب في أن تتنازل عن مكتسباتها لصالح الشعوب.

[1] وسام بساندو، التطورات في اليمن.. حصاد نصف عام من المرحلة الانتقالية، منتدى البدائل العربي للدراسات، أغسطس 2012.

[2] القصة الكاملة لهروب 23 متهما من القاعدة من سجنهم في اليمن، العربية نت، 11 فبراير 2006. http://goo.gl/riX2Qo

[3] عبدا لقوي حسان، الحركة الإسلامية في اليمن (دراسة في الفكر والممارسة): التجمع اليمني للإصلاح نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 2014.

[4] د. ياسر علوي، تعليق على أحد المنشورات حول الطائفية تجاه الشيعة، على موقع فيسبوك، بتاريخ 28 مارس 2015، http://is.gd/FwBQN6

[5] د. فواز طرابلسي، الحوثيون: مساهم جديد في الحرب الكونية ضد الإرهاب، على صفحته الشخصية بموقع فيسبوك، بتاريخ 26 أكتوبر 2014، http://is.gd/yRPNKd

[6] وسام بساندو، مرجع سابق.

[7] نص المبادرة الخليجية المعدلة لحل أزمة اليمن، الشرق الأوسط، 24 نوفمبر 2011. http://goo.gl/sR2ByH

[8] Protests and Strikes Grow in Yemen as Deal on Ouster Advances, the New York Times, 27 April 2011. http://goo.gl/w8q8Fi

[9] الزنداني : الثورة اليمنية أجهضت بسبب التوافق والحوار الوطني لا يمثل الشعب، البلد، 31 مايو 2014. http://is.gd/qcTU8c

[10] خبراء: ثورة اليمن أصابها الجمود، الجزيرة نت، 19 فبراير 2012. http://is.gd/DEaFB6

[11] Yemen's GCC Initiative: Cosmetic or Comprehensive Change?, alakhbar English, 30 November 2011. http://is.gd/FZABf0

[12] مصطفى أحمد نعمان، الأقاليم الستة هل تنقذ اليمن من الانهيار؟، الشرق الأوسط، 16 فبراير 2014، http://is.gd/bATGYf

[13] د. وحيد عبدالمجيد، اليمن «الجديد»... بين إيران و«القاعدة»، السياسة الدولية، 15 أبريل 2015 . http://is.gd/nHkt1Q

[14] الجيش اليمني.. بين انقسام الولاءات وسيطرة «الميليشيات». مآرب برس، 28 فبراير 2015. http://is.gd/f2WR77

[15] سيطرة الحوثيين على القصر وحصار منزل هادي، سكاي نيوز عربية، 20 يناير 2015. http://is.gd/40Q9w4

[16] اليمن على حافة الفوضى بعد استقالة هادي، سكاي نيوز عربية، 22 يناير 2015. http://is.gd/IFuNTF

[17] الرئاسة اليمنية تشير لقبولها بعض مطالب الحوثيين، عربي 21، 21 يناير 2015. http://goo.gl/kzAggK

[18] محمد خليفة، انقلاب الحوثي ومستقبل اليمن، يمن 24، 15 فبراير 2015، http://is.gd/G8ciTh

[19] Yemen's Hadi tries to get back into the game, Almonitor, 23 March 2015. http://goo.gl/B8Vz4N

[20] Country Profile: Yemen, Library of Congress- Federal Research Division, August 2008. http://is.gd/84TRi4

[21] Stacey Philbrick Yadav, Sheila Carapico, The Breakdown of the GCC Initiative, Middle East Research and Information Project, published in MER273. http://is.gd/cZn9Wc

[22] تعزيز التعاون العلني بين الحوثيين وإيران.. المظاهر والأهداف والتداعيات، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، 16 مارس 2015. http://is.gd/FYWG09

[23] اتفاق في جنيف بشأن الملف الإيراني، سويس إنفو. http://is.gd/KgRvxd

[24] د. محمد السيد إدريس، تأثير التقارب الأمريكي-الإيراني على منطقة الخليج العربي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ديسمبر 2013. http://www.acrseg.org/2361

[25] د. علي الهيل، لماذا تدخلت السعودية ودول الخليج العربي في اليمن؟، رأي اليوم، 26 مارس 2015، http://is.gd/DQFdpb

[26] أنور الهواري، هذا التحالف السني ليس جديدا، المصري اليوم، 27 مارس 2015. http://is.gd/f72hWC

[27] باكستان.. تفشي عمليات قتل الشيعة من قبل متطرفين، هيومن رايتس ووتش، 2 يوليو 2014. http://goo.gl/btS3U9

[28] تضارب الأنباء حول توجه قاسم سليماني إلى اليمن، موقع قناة العربية، 27 مارس 2015، http://is.gd/WpT3xp

[29] لمزيد من الاطلاع، قراءة مقال د. عمرو الشوبكي، مخاوف خليجية، المصري اليوم، 5 إبريل 2015. http://goo.gl/P4ixX5

صعود اليسار.. هل ينقذ اليونان؟

قراءة في نتائج الانتخابات التشريعية

منتدى البدائل العربي

(أبريل 2015)

مقدمة:

تأتي الانتخابات التشريعية في اليونان في مقدمة الأحداث الهامة التي استقبل بها العالم عام 2015، لما حملته هذه الانتخابات من فوز لقوى اليسار في اليونان وما طرحته من تساؤلات حول مستقبل اليونان في ظل التحديات الاقتصادية وحول أزمة الديمقراطية التمثيلية، بالإضافة إلى مستقبل العلاقات مع الاتحاد الأوروبي بعد الأزمات المتعددة منذ بداية اجراءات التقشف، وعلى هذا ستحاول هذه الورقة التعرف على التحديات المستقبلية التي ستواجه كلا من البرلمان والحكومة الجديدين داخليا وخارجيا من خلال قراءة نتائج الانتخابات الأخيرة.

المشهد العام في اليونان قبيل إجراء الانتخابات:

في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار والأزمة الاقتصادية، والتي ترجع بدايتها إلى عام 2010 حيث بدأ فرض سلسلة من تدابير التقشف على المجتمع اليوناني من قبل ما يسمى بالترويكا (اللجنة الثلاثية تحت قيادة المفوضية الأوروبية وبمشاركة من البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) وذلك كشرط للحصول على قروض جديدة. وردا على هذه الاجراءات، دخلت اليونان في سلسلة من الاحتجاجات الهائلة والتي رغم استمرارها تجاهلتها الحكومة وعمدت إلى فرض الإجراءات التقشفية ثم المزيد منها بعد المداولات الأوروبية الأمر الذي أثار غضب اليونانيين ليخرجوا بالملايين إلى الشوارع مرة تلو الأخرى، ورغم ذلك لم تتراجع الحكومة واستمرت في فرض سياسات وإجراءات التقشف، وهذا النمط من الاستجابات السلبية للسلطة قد تكرر منذ أبريل 2010 إلى يناير 2011، وذلك حيث وقعت خمسة إضرابات عامة في هذه الفترة، فضلا عن الصراعات الكبرى في محال العمل. ومع ذلك، استمر نهج الحكومة في تجاهل إرادة الشعب مع استمرار قمع الشرطة.

وعلى الرغم من هذا فمع إجراء الانتخابات البرلمانية في يونيه 2012 والتي فاز فيها تحالف اليسار الراديكالي (SYRIZA) بالمركز الثاني –وهو التحالف الذي يرفض مذكرة التقشف– بنسبة 26.9% من الأصوات بعد الحزب المحافظ (الديمقراطية الجديدة) الذي فاز بنسبة 29.7% من الأصوات. لم يكن صعود تحالف اليسار الراديكالي ولا الأغلبية الضئيلة التي سمحت بتشكيل حكومة موالية للتقشف كافية لإعادة تأهيل السياسة الانتخابية، أو وضع أسس جديدة للثقة في الديمقراطية البرلمانية. وذلك إذ أن الانتخابات قد صاحبها نوعا من الاستقطاب على أساس اقتصادي وأن معظم الناس الذين صوتوا لصالح الأحزاب الموالية للتقشف كانوا فوق الأربعين عاما، وجاء تصويتهم ردا على حملة التخويف التي أثارها السياسيون ووسائل الإعلام قبيل الانتخابات بدعوى أنهم سوف يخسرون معاشاتهم التقاعدية، ومدخراتهم وممتلكاتهم إذا لم يقوموا بانتخاب حكومة موالية لقرارات اللجنة الثلاثية. وفي السياق ذاته اتجه الشباب في تصويتهم إلى النقيض فاختاروا تحالف اليسار الراديكالي على اعتبار أنهم لم يعد لديهم ما يخسروه، وأملا في وجود فرصة للطعن في الشروط المفروضة من قبل الترويكا[1] إلا أن الوضع بلغ ذروته في عام 2014. فمع

فشل البرلمان للمرة الثالثة في انتخاب رئيس جديد للبلاد، وإخفاق مرشح الحزب الحاكم في الانتخابات الرئاسية اليونانية –المفوض الأوروبي السابق– ستافروس ديماس "73 عاما" في الحصول على تأييد كاف من البرلمان وعدم تمكنه من الحصول على الأغلبية المطلوبة في البرلمان خلال الجولة الثالثة من التصويت بات الأمر أكثر تعقيدا. وذلك إذ يتعين حصول المرشح على أغلبية الأصوات المنصوص عليها في الدستور بواقع 180 صوتا ليصبح رئيسا للبلاد، في حين حصل ديماس على 168 صوتا من أصل 300، وامتنع عن التصويت 132 نائبا وفي هذه الحالة ينص القانون اليوناني على ضرورة الدعوة لانتخابات برلمانية، وعلى هذا فقد أعلن رئيس الوزراء اليوناني أنطونيوس ساماراس أنه سيتم إجراء انتخابات عامة مبكرة في البلاد يوم 25 يناير2015، لأن هذا الوضع من شأنه أن يؤثر على الانتعاش الاقتصادي للبلاد وأن يعطل برنامجا دوليا للإنقاذ المالي.[2]

وعلى هذا فقد تم إجراء الانتخابات في ظل الأزمة الاقتصادية وأزمة الشرعية التي عانت منها الحكومة السابقة من بعد الانتخابات في 2012، والتي من خلال قراءة لنتائجها نستطيع تبيان مدى الشعبية التي نجح تحالف اليسار الراديكالي في اكتسابها بعد سنوات من العمل في صفوف المعارضة لإجراءات التقشف التي وافقت عليها الحكومة وقامت بتطبيقها بالرغم من أنف الجميع.

خريطة الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات:

تنافس في هذه الانتخابات التشريعية عددا من الأحزاب السياسية والتي تمثل مختلف التيارات، ولكن بالأساس كانت المنافسة القوية بين تحالف سيريزا اليساري المعارض لسياسات التقشف، ويتزعمه النائب أليكسيس تسيبراس، وفي مقابله حزب الديمقراطيين الجدد الذي يتزعمه رئيس الوزراء المحافظ أنطونيوس ساماراس. وذهب حوالي 9.8 ملايين ناخب يوناني للاقتراع من أجل انتخاب 300 نائب وسط مراقبة إعلامية من 876 صحافيا بينهم 497 أجنبيا جاءوا من 45 بلدا.[3]

- **حزب سيريزا**: هو "التحالف اليساري الراديكالي"، تشكل في عام 2004، يتزعم الحزب أليكسيس تسيبراس، نشأ من الجناح الشبابي للحزب الشيوعي اليوناني، واشتهر أليكسيس مع بروزه كمرشح لعمدة أثينا في عام 2006. بدأ التعرف على حزب سيريزا بعد أعمال الشغب في اليونان في عام 2008، ونجح الحزب من بعدها في جذب المرشحين. وجاءت وعود تسيبراس حول أهمية وضع حد لتدابير التقشف وزيادة الإنفاق العام، وتمحورت سياسات الحزب المقترحة في عدة نقاط رئيسة ظهرت في برنامجه الانتخابي من أبرزها: مراجعة الدين العام، وإعادة التفاوض على الفوائد المستحقة، وتعليق المدفوعات حتى إحياء الاقتصاد والنمو والتوظيف العودة، وطلب تغيير دور البنك المركزي الأوروبي بحيث يمول الدول وبرامج الاستثمار، ورفع ضريبة الدخل إلى 75٪ لجميع مستويات الدخل أكثر من 500 ألف يورو، وتغيير قوانين الانتخابات للنظام النسبي، وزيادة الضرائب على الشركات الكبرى إلى أعلى من المتوسط الأوروبي. ولم تغفل تلك السياسات الجانب الاجتماعي ومن أكدت على ضرورة: رفع الحد الأدنى للأجور إلى مستوى 750 يورو شهريا، وفتح قاعات الطعام في المدارس العامة لتقديم وجبتي إفطار وغداء مجانية للأطفال، وتوفير تأمين صحي للعاطلين عن العمل ومن بلا مأوى وذوي الدخل المنخفض، وتقديم إعانة تصل إلى 30٪ من دفع أقساط الرهن العقاري للأسر الفقيرة الذين لا يستطيعون تلبية المدفوعات، وزيادة الإعانات للعاطلين عن العمل، وزيادة الحماية الاجتماعية للأسر التي يكون أحد

الوالدين فيها مسنا أو معاقا، والأسر التي لا دخل لها، تخفيض ضرائب السلع الضرورة الأولية، منع الشرطة من ارتداء أقنعة أو استخدام الأسلحة النارية أثناء المظاهرات.[4]

- حزب **الديمقراطية الجديدة**: وهو الحزب الذي يتزعمه رئيس الوزراء المنتهية ولايته أنطونيوس ساماراس ثاني أهم حزب في هذه الانتخابات، كان ينظر إليه باعتباره المنافس الرئيسي لحزب سيريزا، وفي عهد ساماراس زادت الأزمة المالية في اليونان حيث تم الدفع باتجاه العديد من التدابير التقشفية على الرغم من المعارضة العامة لخفض الانفاق.
- حزب **اليونانيين المستقلين**: وهو حزب يميني، انشق عن حزب الديمقراطية الجديدة في عام 2012 ويقوده بانوس كامينوس، ويشترك مع حزب سيريزا في بعض الأفكار على الرغم من اختلاف الأيديولوجية السياسية وأهم هذه الأفكار الموقف المناهض للتقشف وأدي ذلك إلى عمل ائتلاف مع الحزب بعد انتخابات ديسمبر عام 2015.
- **حزب الفجر الذهبي**: وهو الحزب الذي اكتسب دعما كبيرا خلال الأزمة الاقتصادية، وعُرف الحزب بمعاداته للمهاجرين، وعلى الرغم من أن بعض قيادات الحزب تم احتجازها على أثر مقتل موسيقي مناهض للعنصرية في عام 2013، وأيضا تم اتهام عدد من أعضائه بالهجوم على عدد الأجانب والمعارضين السياسيين، إلا أن الحزب حقق نتائج في انتخابات يناير 2015، وفاز بالمركز الثالث وحصل على 17 مقعدا.
- حزب **الحركة الاشتراكية اليونانية**: وهو الشريك الثاني في الائتلاف المنتهية ولايته، حزب يساري وسطي، قاد اليونان بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى في ذروة أزمة منطقة اليورو. ولكن بسبب الغضب اليوناني على سياسات التقشف اضطر جورج باباندريو للاستقالة من منصب رئيس الوزراء في نوفمبر 2011 في خضم أزمة الديون الحكومية، واستقال من منصبه في وقت لاحق كزعيم للحزب. وقبل أسابيع من الانتخابات أعلن رئيس الوزراء السابق جورج باباندريو تشكيل **حركة الاشتراكين الديمقراطيين** لخوض الانتخابات بشكل منفصل عن حزبه السابق.[5]

من هنا يتضح بشكل ما أن معظم الأحزاب التي خاضت الانتخابات كان لديها رؤى متباينة حول القضايا الأساسية منها قضية الخروج أم البقاء في الاتحاد الأوروبي، قضية المهاجرين، قضية العلاقة بين الكنيسة والدولة، ولكن على الرغم من هذا نجد أن الأزمة الاقتصادية مثلت الأولوية القصوى للأحزاب وكانت بشكل أساسي هي المحرك الرئيسي للتباين بين الأحزاب في الانتخابات خاصة في ظل الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت اليونان.

نتائج الانتخابات وتشكيل الائتلاف الحكومي:

فاز حزب "سيريزا" اليساري الراديكالي المناهض لسياسة التقشف بالانتخابات البرلمانية اليونانية. وأشارت إحصاءات وزارة الداخلية –بعد فتح 99.8% من صناديق الاقتراع– إلى حصول حزب "سيريزا" على 36.34% من الأصوات، ليفوز بـ149 مقعد من مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية المبكرة، والتي أجريت في يناير 2015.[6]

فاز حزب الديمقراطية الجديدة حزب رئيس الوزراء أنطونيوس ساماراس بالمركز الثاني بنسبة 27.81% وحصل على 76 مقعدا، وحاز حزبي الفجر الذهبي (اليمين المتطرف) والنهر على المركز الثالث والرابع بـ17 مقعدا لكل منهما، والحزب الشيوعي في المركز الخامس محققا 15 مقعدا، وحزب اليونانيين المستقلين فاز بالمركز السادس وحصل على 13 مقعدا.[7]

وقد أدى زعيم الحزب أليكسيس تسيبراس اليمين ليكون أصغر رئيس للوزراء سنا في اليونان منذ 150 عاما. ووفق النتائج التي تم الإعلان عنها، فإنه لا يمكن لأي من الأحزاب الفائزة بمقاعد في البرلمان تشكيل الحكومة، لعدم استحواذ أي منها على أكثر من نصف مقاعد البرلمان (151 مقعدا على الأقل). وللعمل على حل هذه الإشكالية، أجرى زعيم الحزب مفاوضات مع أحزاب أخرى لتشكيل حكومة ائتلافية، وبالفعل بدأ الاتصال بين حزب سيريزا وحزب اليونانيين المستقلين الذي حاز على 13 مقعد ليكونا أغلبية وهي عدد 162 مقعدا، وكان الزعيم اليساري تسيبراس قد قال فور إعلان فوزه أن "الشعب اليوناني كتب التاريخ" وأنه "يترك التقشف وراءه". وذكر تسيبراس، أمام الآلاف من أنصاره الذين تجمعوا في باحة جامعة أثينا، أن حكم الشعب اليوناني يعني نهاية الترويكا.[8] ومن جانبه صرح زعيم حزب اليونانيين المستقلين بانوس كامينوس بأن أعضاء حزبه سوف يمنحون الثقة لحكومة تسيبراس. ولذلك وفقا للقانون تم إسناد تشكيل الحكومة لزعيم حزب اليسار سيريزا بطريقة مباشرة من قبل رئيس الجمهورية كارلوس بابولياس.[9]

التحديات الأساسية التي تواجه الحكومة الائتلافية:

كما سبق وأشرنا أن هناك عدد من القضايا والتحديات المطروحة على الساحة اليونانية ولكن تظل الأزمة الاقتصادية وما يتعلق بها من قضايا كالديون اليونانية والعلاقة مع الاتحاد الاوروبي هي التحدي الأكبر الذي يواجه الائتلاف، خاصة وأن نجاح الحزب في الحصول على المركز الأول في الانتخابات كان مرهونا بموقفه من تدابير وإجراءات التقشف التي فرضتها الحكومة واحتج عليها الشعب اليوناني بشكل أساسي، ومرهونا أيضا بمواقفه من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية ورفضه لشروطها المجحفة.

يعاني اليونانيون اقتصاديا منذ اندلا ع الأزمة الاقتصادية في 2007 وبينما يدرك حزب سيريزا صعوبة الأمر لذا وصف وزير المالية في الحكومة الجديدة يانيس فاروفاكيس مهمة "الحزب" بأنها مثل "كأس السم"، وعلى الحزب تجرعها، ووصف بلاده بأنها مستعمرة اقتصادية.[10] وفي هذا السياق فهناك أزمة ملحة وهي المتعلقة بالديون وما يترتب عليها من تطور في العلاقة بين اليونان والاتحاد الاوروبي.

- **قضية الديون اليونانية:**

اعتبر بعض المحللين السياسيين أن ضرورة تخفيض الديون الضخمة لليونان البالغة 177.7% من إجمالي الناتج المحلي ستطرح نفسها في الأشهر المقبلة أيا كان الفائز في الانتخابات التشريعية، متوقعين صعوبات جديدة بالنسبة للأوروبيين. ورأى المختصون أنه من الممكن جعل الديون اليونانية حوالي 160% من إجمالي الناتج المحلي، وهو مستوى قد يبقى مرتفعا بشكل خطير ولن يكون ممكنا بلوغه قبل عقود.[11] خاصة مع استمرار مخاوف الدائنين والمستثمرين في نجاح حزم الانقاذ الأوروبية ثم حزم التقشف

المتتالية في تعافي الاقتصاد اليوناني، وخاصة مع استمرار تخفيض التصنيف الائتماني وضعف الثقة في السندات الحكومية اليونانية[12]. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن أزمة الديون هي السبب الرئيسي في حالة عدم الاستقرار في الداخل اليوناني لما ترتب على تفاقمها من اجراءات التقشف التي فرضت على المجتمع اليوناني، وتزايد معدلات البطالة وخسارة الوظائف والتي وصلت إلى حد غير مسبوق حيث بلغت في ديسمبر 2014 حوالي 26% في حين أن متوسط معدل البطالة في منطقة اليورو لا يتجاوز 12%[13]، مما أدى لتزايد الاحتجاجات الشعبية وزيادة الضغوط الداخلية والخارجية في الوقت نفسه كما سبق وأشرنا للوضع قبيل الانتخابات الأخيرة.

- **العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:**

ارتفعت المخاوف بين المستثمرين والقادة في الاتحاد الأوروبي قبل الانتخابات البرلمانية من أن فوز حزب سيريزا يمكن أن يؤدي إلى خروج اليونان من منطقة اليورو.[14] وجاء هذا بعد أن وعد زعيم حزب "سيريزا"، أليكسيس تسيبراس الفائز بالانتخابات، بإعادة النظر في العلاقات مع دول الاتحاد، والعمل على إلغاء نصف ديون اليونان، وتمديد فترة تسديد النصف الآخر، والخروج من الاتحاد الأوروبي، وتعهد بأنه في حالة رفض الاتحاد الأوروبي لهذه المطالب، فسيدرس مسألة الخروج من منطقة اليورو.[15]

في السياق نفسه، حذر فولفجانج شويبله وزير المالية الألماني مرارا من أنه يتعين على اليونان احترام تعهداتها، وأكد ألكسندر ستاب رئيس الوزراء الفنلندي أنه سيقاوم بشكل حازم أي محاولة لشطب قسم من الديون اليونانية. وعلى الرغم من أن أي قرار بشطب قسم من الديون غير وارد في الوقت الراهن، إلا أن كثيرا من المختصين الاقتصاديين يدعون إلى ترتيب ما على الأقل، لأن الديون مرتفعة جدا إلى حد أنه لن يكون في وسع الحكومة المقبلة مواصلة التسديد. ومن جهتها، ذكرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي يتهمها العديد من اليونانيين بأنها السبب وراء إجراءات التقشف المؤلمة وسنوات الركود في بلادهم، أنها ستبدأ حوارا جادا مع أي حزب سيفوز بالانتخابات، وأضافت ميركل في قمة إيطالية–ألمانية في فلورنسا أن "الشعب اليوناني سيصوت بحرية واستقلالية"، مضيفة أنه "من المتوقع أن تستمر اليونان في تقديم تضحيات في مقابل الدعم الأوروبي"، مشيرة إلى أن هذين الوجهين لعملة واحدة هو أمر سيتم تطبيقه أيضا في المستقبل، وأنا واثقة بأننا سنجد حلولا".[16]

واستبعدت المستشارة أنجيلا ميركل في مقابلة مع صحيفة "هامبورج ابندبلات" نُشرت في 31 يناير الماضي، أي "شطب جديد" لديون اليونان. وأظهر استطلاع نشرته قناة "زي دي أف" الألمانية العامة، أن 76% من الألمان يعارضون أي خفض لديون اليونان. إذ تمثل قضية شطب الدين مسألة بالغة الحساسية لبرلين، ولمجمل حكومات اليورو التي تملك 60% من ديون اليونان المقدرة بنحو 319 مليار يورو. ويملك صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي 16% من هذه الديون، ويؤكدان أنه من المستحيل من الناحية القانونية أن يتم إلغاء أي جزء من حصتيهما.[17] وأكدت إنها تتوقع من حكومة اليونان الجديدة الوفاء بالتزاماتها على مستوى الإصلاحات الاقتصادية. كما وجهت لندن المطالب ذاتها إلى أثينا.[18]

وعلى هذا فيتوقع بعض المحللين أن فوز حزب سيريزا في الانتخابات يضع الاتحاد الأوروبي أمام خيارين وهما:

- أولا: اتفاقية مالية جديدة تنهي التقشف وتخفف من ثقل الديون على اليونان.
- ثانيا: أزمة عميقة ستضرب أسس الاتحاد الأوروبي في حال انسحاب اليونان من العملة الموحدة (اليورو).

ويتسع حجم الخلاف، مع شروع الحكومة اليونانية الجديدة عمليا في إلغاء برنامج الإنقاذ، وقرار مجلس الوزراء اليوناني في 28 يناير 2015، بإلغاء خطط خصخصة ميناء بيرايوس، وشركة "هيلينك للنفط". ويفترض أن تحصل

اليونان على 7.2 مليار يورو (8.1 بليون دولار) من "ترويكا" الدائنين، في حال أكملت الإصلاحات التي اشترطها الدائنون. لكن وزير المالية فاروفاكيس شدد في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) في 29 يناير الماضي على أن الحكومة "لا تريد قروضا رغم التحذيرات من احتمال حصول نقص في الأموال. بل تريد الجلوس وإعادة التفكير في البرنامج بأكمله". في المقابل ترفض دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها ألمانيا التفاوض على بنود برنامج الإنقاذ. وتقول إن البرنامج سينجح ويجب أن يعطى الوقت الكافي، وأن حكومة تسيبراس ملزمة بتطبيق برنامج الإنقاذ، لأنها مثلها مثل أية حكومة في الاتحاد الأوروبي يجب عليها تطبيق العهود والمواثيق التي وقعتها سابقتها".[19]

من الملاحظ أن التحديات التي تواجه الحكومة والبرلمان الحاليين ليست فقط متعلقة بالداخل اليوناني من حيث استجابتهم لمطالب الاحتجاجات بإلغاء اجراءات التقشف والتي تم انتخابهم بشكل أساسي للأسباب المرتبطة بالرؤية الاقتصادية والاجتماعية المغايرة للحكومة السابقة التي تبنت تنفيذ برنامج الترويكا وعلى أثر هذا واجهت الاحتجاجات بالقمع. ترتبط التحديات أيضا بمدى اعتراف المجتمع الدولي الأوروبي بمشروعية هذه الحكومة والبرلمان وإيجاد صيغة للتفاوض بينهم حول برنامج الإنقاذ الذي فرضه الاتحاد الأوروبي وهو تحدى في غاية الصعوبة ويتطلب حنكة شديدة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي ويبدو أن التلويح باستخدام كارت عدم الانسحاب من الاتحاد هو الكارت الرابح من وجهة نظر قادة حزب "سيريزا".

الإجراءات المُتبعة من الحكومة الجديدة لمواجهة التحديات:

فور انتخاب سيريزا، أعلن رئيس الوزراء اليوناني الجديد أليكسيس تسيبراس عن تشكيل حكومته الائتلافية وجاء اختيار كل من يانيس فاروفاكيس وزيرا للمالية وبانوس كامينوس وزيرا للدفاع ليعكس رؤية الحكومة للأزمة التي تعيشها اليونان، إذ يعد فاروفاكيس من أبرز المناهضين لإجراءات التقشف المالية ولشروط حزمة الانقاذ المالية ومن ثم يُتوقع أن يواجه مهمة صعبة خلال المحادثات المقبلة مع الاتحاد الاوروبي حول ديون بلاده. وبالمثل كامينوس وهو عضو في حزب "اليونانيين المستقلين"، ولقد انضم الى التحالف مع سيريزا بعد فشل الحزب اليساري في الحصول على أغلبية في البرلمان في الانتخابات.[20]

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجديدة، توقيع اليونان ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية –التي تبذل كل ما في وسعها لمساعدة اليونان ويمكن لليونان أن تعول عليها كما جاء على لسان أمينها العام أنجيل كوريا– اتفاقا يهدف إلى مساعدة أثينا في تنفيذ سلسلة إصلاحات ضرورية لإقناع شركائها في الاتحاد الاوروبي بإعادة التفاوض على حزمة المساعدات المالية البالغ قيمتها 240 مليار يورو (254 مليار دولار). وفي السياق ذاته، وفي الوقت الذي قال فيه رئيس الوزراء اليوناني إن اليونان يمكنها الوفاء بالتزاماتها المالية حتى إذا لم تحصل على شريحة جديدة من حزمة الدعم المالي الدولي المجمدة، وأوقف الدائنون الدوليون صرف المزيد من أموال الدعم المالي لليونان انتظارا لمراجعة لبرنامج الحكومة الجديدة للإصلاح.[21]

وكذلك حصلت أثينا على موافقة منطقة اليورو على تمديد برنامج المساعدات الخاص بها لمدة أربعة أشهر حتى نهاية يونيه 2015، وفي مقابل ذلك التمديد يقدم تسيبراس التزامات في مجال الإصلاحات محاولا قدر الإمكان عدم التنكر لوعوده الانتخابية في مجال التقشف. خاصة وأن الاستحقاقات المالية التي تواجه أثينا خلال الفترة القليلة المقبلة والتي تبدو ملحة إذا ما أُخذ في الاعتبار قرارات البنك المركزي الأوروبي والذي يحرم اليونان من برنامج التيسير الكمي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وإن كان الدائنون ينتظرون بشغف إمكانية التنفيذ الفعلي لبرنامج الإصلاحات الطموح الذي قدمته الحكومة اليونانية للمؤسسات الدولية الدائنة، والذى يتضمن شقا مهما حول مكافحة الاختلاس والتهرب الضريبي والفساد وإصلاح

المؤسسات الحكومية، وهى مجالات تجنبت الحكومات السابقة الخوض فيها.

ويقول المراقبون، إن إصلاحات تسيبراس وإن كانت تتضمن شقا رئيسا حول الإجراءات الاجتماعية ومواجهة الأزمة الإنسانية، فإنها تشكل تراجعا عن الكثير من وعوده الانتخابية مثل الحد الأدنى للأجور الذى لم يحدد أي موعد لإقراره كما لم تحدد قيمته، وكان أليكسيس تسيبراس قد خاض الانتخابات حاملا شعار وقف برنامج التقشف والتحرر من سيطرة الدائنين الدوليين الذين يطالبون بإصلاحات مؤلمة مقابل المساعدات بقيمة 240 مليارا التي قدموها منذ عام 2010، ومع أنه لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة فإن بعض الأصوات اليسارية بدأت ترتفع منددة بتراجعه عن وعوده وإن كان من المبكر جدا الحكم على درجة التزامه ببرنامجه أو حتى شعبيته.

وفى الإطار نفسه، طالب رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس البنك المركزي الأوروبي، الذي اعتبر أنه لا يزال في يديه حبل حول عنق بلاده، بزيادة السقف البالغ حاليا 15 مليار يورو، حتى يتمكن من إصدار سندات سيادية على المدى القصير. وشرح تسيبراس وجهة نظره تجاه ما يحدث من سياسات سلبية للبنك المركزي الأوروبي تجاه اليورو وطالب بالتوصل إلى حل سياسي على مستوى القادة. لأن هذا الحل لا يمكن أن يتخذه الخبراء والتقنيون الممثلون لأثينا والدائنين، وإن استبعد رئيس الوزراء اليوناني خروج اليونان من اليورو. لذا تعول الحكومة اليونانية كثيرا على اجتماع مجموعة اليورو المقبل، حيث يعتبر اجتماعا حاسما، ويناقش قائمة الإصلاحات اليونانية والتي تشمل سبعة بنود مهمة، تم إرسالها إلى رئيس مجموعة اليورو لمناقشتها مع المؤسسات الدائنة الثلاث قبل عرضها في الاجتماع الحاسم والذي من خلاله يتم إقرار استمرار مساعدة أثينا من عدمه.

ووفقا للبيان الصادر من مقر رئاسة الوزراء اليونانية فإن الإصلاحات السبعة هي: **الأول**، تأسيس وتفعيل عمل مجلس مالي بهدف تحقيق الادخار وتوسيع مهامه، والغرض من هذا المجلس والذي يأتي بمثابة مرصد مستقل، هو المساعدة في القضاء على اتجاه محتمل للعجز الأولي في الميزانية. **الإصلاح الثاني**، ضبط الموازنة العامة، وإعداد أفضل للميزانية وإصلاح القانون الأساسي لتحسين إدارة المالية العامة. **الإصلاح الثالث**، تشكيل هيئة الرقابة الضريبية للحد من التهرب الضريبي، وتقترح الحكومة إنشاء هيئة يعمل بها غير المتخصصين وذلك بعد إعدادهم لفترة وجيزة. أما **الإصلاح الرابع** فيشمل تعديل القوانين التي تنظم المتأخرات المالية على المواطنين. **والإصلاح الخامس** هو زيادة الإيرادات العامة من خلال خدمات الألعاب عبر الإنترنت وتنظيم إطار خاص للترخيص. **والإصلاح السادس**، تفعيل برنامج لمكافحة البيروقراطية الحكومية وتحسين مناخ الأعمال. أما **الإصلاح السابع** والأخير فيرمى إلى سن القوانين والتشريعات لاعتماد اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الأزمة الإنسانية، وبالفعل قدمت الحكومة اليونانية مشروع قانون يتضمن تدابير فورية لتخفيف حدة الفقر المدقع.

وتؤكد كل المصادر أنه بالرغم من توقيع الاتفاق في الاجتماع الأخير لوزراء مالية اليورو، فإن اليونان ما زالت مهددة بالخروج من منطقة اليورو، وذلك لما بلغه اقتصادها من عجز عن سداد التزامها، وهو ما يؤدى في النهاية إلى إعلان إفلاسها إذا استمر الأمر على ما هو عليه، وتدرك دول اليورو خطورة وضع اليونان الاقتصادي هذا، لا سيّما بعد أن فشلت حزم الإنقاذ الأولى والثانية التي قدمت لليونان والتي لم تسعف أثينا في تمكينها من سداد ديونها في المدة المطلوبة. كما منحت أثينا بعد ذلك حزمة أخرى من القروض بقيمة 110 مليارات يورو أخري، وفرض الدائنون على اليونان شروطا اقتصادية قاسية جديدة، مثل رفع الضرائب على القيمة المضافة والسيارات المستوردة والمحروقات وخفض رواتب القطاع العام وتسريح موظفي الدولة وغيرها من الإجراءات. ولكن ومع كل هذه الإجراءات، لم تنجح اليونان في تخفيض مديونيتها التي

بلغت 320 مليار يورو أي ما يعادل 170% من صافي الناتج المحلى لها، ولم تستطع تقليل عجز الموازنة إلى النسبة المطلوبة داخل منطقة اليورو وهي 3% بل بقيت بحدود 12.7%، وهي نسبة عالية جدا وخطيرة.[22]

هل تنجح الحكومة الجديدة في الخروج باليونان من عثرتها؟

يتوقف مستقبل نجاح الحكومة الحالية والبرلمان على مواجهة التحديات المذكورة، النقطة الأولى هي مدى استجابة هذه الحكومة لمطالب الاحتجاجات في اليونان التي اندلعت على أثر تدابير وإجراءات التقشف كما تم الإشارة لها سابقا، وأيضا متعلقة بمدى نجاح الائتلاف الحالي في الاستمرار والحفاظ على تماسكه وفى ألا يتكرر سيناريو 2012 مرة أخرى إذا لم يقم حزب سيريزا بتنفيذ برنامجه المتعلق بإلغاء اجراءات التقشف والبدء في اتخاذ اجراءات لحل الأزمة الاقتصادية، والنقطة الأخرى هي مدى نجاح الحكومة في التوصل لصيغة من التفاوض مع الاتحاد الأوروبي واللجنة الثلاثية لخفض الديون المفروضة على اليونان والمفوضية الأوروبية، وخاصة بعد أن ضرب البرلمان اليوناني بالتحذيرات الأوروبية عرض الحائط في 18 مارس 2015 وذلك بإقراره قانون يهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانية الناتجة عن الأزمة الاقتصادية ويعد هذا القانون –وكما أشار رئيس الوزراء تسيبراس– الأول الذى لم تفرضه منطقة اليورو على اليونان منذ خمس سنوات، ويسمح هذا القانون بتوزيع أطعمة مجانية على الفقراء وإعفاءهم من دفع فواتير الكهرباء في خطوة هي الأجرأ من وجهة نظر المحللين[23]. خاصة أن إقرار هذا القانون جاء في توقيت عقد قمة بروكسل مما أشعل الموقف وزاد من خطر احتمالية خروج اليونان من منطقة اليورو، خاصة مع نتائج تلك القمة وإمهال اليونان أيام فقط لتقديم خطتها بشأن الإصلاحات التي بناء عليها سيتم المضي في برنامج الإنقاذ[24]. فهل في تلك المهلة القصيرة جدا يمكن لليونان أن تقدم من الإصلاحات ما يقنع دول منطقة اليورو بتقديم المزيد من القروض؟ سؤال ستجيب عنه الأيام القليلة المقبلة.

وبشكل عام، لم يأت النجاح الذي حققه سيريزا من فراغ، إذا أنه اعتمد في برنامجه الانتخابي بالأساس كما تمت الإشارة، على أن التقشف الذي تعيشه اليونان من سنوات لا جدوى له إلا فيما يخص تسديد فوائد ديون الاتحاد

الأوروبي وإعادة رسملة البنوك، لذا كانت أبرز مطالب الحزب من الدائنين إعادة هيكلة الديون على غرار ما حدث في أزمة ألمانيا عام 1953، حيث تمتعت الأخيرة بآجال طويلة لسداد قروضها وصلت إلى 30 عاما. وبشكل عام يمكن للمتابع لما يحدث في اليونان أن النصر الذى حققه الحزب لن يخل من المخاطر الذى تحوم حوله ولا سيما على مستوى الاتحاد الأوروبي، فوفقا لما نقلته صحيفة التليجراف البريطانية، فهناك عدة مخاطر على المستوى الأوروبي، يأتي على رأسها المخاطر السياسية والمتمثلة بالأساس في إن نجاح سيريزا يعد محفزا كبيرا للأحزاب اليسارية الراديكالية الأخرى في أوروبا الرافضة للاتحاد ويشكل كتلة من اليسار في جنوب أوروبا، خاصة بعد تمكنها من جذب الناخبين في الانتخابات الأوروبية الأخيرة عام 2014، وحصولها على 20٪ من الأصوات في إيرلندا و17٪ في البرتغال، و11٪ في السويد، وحوالى 10٪ في هولندا، و9٪ في ألمانيا وفنلندا، و8٪ في الدنمارك، حسب تقرير لصحيفة لإكسبراس الفرنسية.

في السياق نفسه، يرتبط صعود اليسار لدى الكثير بتغيير شكل المنطقة وخلق توازنات قوى جديدة كنقطة إيجابية وبالتالي طرح سياسات مختلفة تجاه قضايا بعينها كانت بشكل ما تعتبر محسومة سابقا، على سبيل المثال موقف الاعتراف بدولة فلسطين، أيضا الموقف من الاتحاد الأوروبي بشكل عام.

أما على المستوى الاقتصادي، والذي يعد الجانب الأهم، فيضع فوز سيريزا منطقة اليورو برمتها في مهب طريق محفوف بالمخاطر، ما قد يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاختيار بين سياستين، وهما إما المواجهة مع سيريزا أو تقديم تنازلات يصعب على بعض الدول مثل ألمانيا القبول بها وإن أقر البرلمان الألماني بأغلبية أعضائه في فبراير تمديد المساعدات لليونان لأربعة أشهر.[25] وعلى هذا فيبقى السيناريو الأكثر كارثية لمستقبل الاتحاد الأوروبي، حسب تقرير لصحيفة التليجراف البريطانية، هو وقوع صدام عنيف متوقع بين الحكومة اليونانية الجديدة والاتحاد الأوروبي بشأن خطط التقشف والإنقاذ المالي، كونه يهدد بانسحاب اليونان من الاتحاد الأوروبي والتملص من ديونها ما قد يهدد بتفكيك الاتحاد الأوروبي بشكل كامل، خاصة إذا ما صعد اليسار الراديكالي في دول أوروبية أخرى وسار على نفس الدرب.[26] وعلى صعيد أخر، يعتبر البعض صعود اليسار إيجابيا إذا يمكنهم خلق تكتل لمواجهة السياسات التي تتبناها المؤسسات الدولية الاقتصادية مثل اجراءات التقشف والتي تؤدي لتفاقم الأزمات الاقتصادية ويأتي موقف حزب بوديموس الإسباني اليساري –والذي نشأ في أعقاب الشهر الأول من عام 2014 ويعني بالعربية: "قادرون" لينال بعد خمسة أشهر فقط 8% من استطلاعات الرأي الإسبانية وخمس مقاعد في البرلمان الأوروبي– من تضامنه وتأييده لحزب سيريزا وفوزه في الانتخابات اليونانية ليدلل على وجهة النظر تلك. بل والأكثر من هذا فيما اعتبره البعض من أن بوديموس الإسباني يسير "على خطى سيريزا اليوناني" منذ نشأته بعد الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت إسبانيا ثم في رفضه لسياسات التقشف وتخفيض النفقات التي تنتهجها حكومة حزب الشعب في إسبانيا فوعوده بإجراء تغييرات جذرية في المشهد السياسي الإسباني بل والأوروبي كذلك إذ ما فاز في الانتخابات الإسبانية العامة القادمة في ديسمبر 2015 وهو ما يرجحه المحللون واستطلاعات الرأي حول الحزب.[27]

وفيما يتعلق بالداخل اليوناني، فإذ لم ينجح سيريزا في الوفاء بعهوده، فمن الممكن أن تندلع الاحتجاجات مرة أخرى. ومن ثم تأتى المخاطر الداخلية والخارجية على حد سواء من الخطورة فقد تطيح أي منهما أو كلاهما معا بمستقبل الائتلاف وحزب سيريزا بشكل خاص كما قد تطيح بآمال اليونانيين في نجاح الحكومة الجديدة في إنقاذ اليونان.

[1] Dario Azzellini and Marina Sitrin, They Can't Represent Us! Reinventing Democracy from Greece to Occupy, 2014, Verso.

[2] انتخابات مبكرة باليونان عقب الفشل بانتخاب الرئيس، الجزيرة نت، 29 ديسمبر 2014، http://goo.gl/lkDEpM

انتخابات مبكرة في اليونان بعد رفض البرلمان مرشح الحكومة لمنصب الرئيس، رويترز، 29 ديسمبر 2014، http://goo.gl/hLZzK8

[3] أميرة ماهر، " الانتخابات البرلمانية اليونانية.. وتغيير مصير منطقة اليورو، أخبار مصر، 5 فبراير 2015، http://goo.gl/f6hU0D

[4] About SYRIZA, the official web site for SYRIZA , http://goo.gl/3EMHwm

[5] Greek elections: Main parties from Syriza to Golden Dawn explained, BBC, Found at: http://is.gd/N9m0QD

[6] حزب سيريزا اليوناني يفاوض لتشكيل ائتلاف حكومي، الجزيرة نت،26 يناير 2015، http://goo.gl/HAhlf2

[7] عبد الستار بركات، أول حكومة يسارية ومستقبل جديد لليونان، الأهرام اليومي، 28 يناير 2015، http://is.gd/WpT7NG

اليونان: فوز حزب سيريزا اليساري بالانتخابات التشريعية لكن من دون حصوله على الأغلبية المطلقة، Euro news، 26 يناير 2015، http://goo.gl/kd4lAt

[8] حزب سيريزا اليوناني يفاوض لتشكيل ائتلاف حكومي، الجزيرة نت، مرجع سابق.

[9] David Renton, " David Renton: On SYRIZA and the Independent Greeks; and compromises and alliances", links international journal of social renewal, 7/3/2015. http://links.org.au/node/4326

[10] أحمد دياب، يسار جديد.. أبعاد وتداعيات فوز حزب سيريزا اليوناني، مجلة الديمقراطية، 6 فبراير 2015، http://goo.gl/CR6QmT

[11] الانتخابات تثير مخاوف المستثمرين من مستقبل اليونان، العربية نت، 25 يناير 2015، http://goo.gl/DkEssI

[12] بوالكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول، مجلة الباحث، عدد 13/2013، http://is.gd/UJOs9Y

[13] ارتفاع معدل البطالة في اليونان لـ26% في شهر ديسمبر، أخبار البورصة، 5 مارس 2015 http://goo.gl/OJF7r4

[14] " الانتخابات اليونانية: ساماراس يلقي آخر خطاب قبل الانتخابات العامة"، BBC Arabic، 24 يناير 2015، http://goo.gl/PgkZKy

[15] اليونان في مسار تصادمي مع أوروبا ينذر بتفكك الاتحاد الأوروبي، البديل، 6 فبراير 2015، http://goo.gl/mP9qEJ

[16] "الانتخابات تثير مخاوف المستثمرين من مستقبل اليونان"، العربية نت، 25 يناير 2015، http://goo.gl/DkEssI

[17] المرجع السابق

[18] "حزب سيريزا اليوناني يفاوض لتشكيل ائتلاف حكومي"، الجزيرة نت، 26 يناير 2015، http://goo.gl/DOPlN1

[19] أحمد دياب، " يسار جديد.. أبعاد وتداعيات فوز حزب سيريزا اليوناني"، مجلة الديمقراطية، 6 فبراير 2015، http://goo.gl/CR6QmT

[20] تسيبراس يعلن تشكيلة الحكومة اليونانية الجديدة، BBC Arabic ، 27 يناير 2015 http://is.gd/Kntmko

[21] اليونان ومنظمة التعاون الاقتصادي توقعان اتفاقا بشان الاصلاحات، رويترز، 12 مارس 2015، http://is.gd/atZ3sl

[22] عبد الستار بركات، الحكومة اليونانية تسابق الزمن لكسب ثقة الدائنين وإرضاء المواطنين، الأهرام اليومي، 10 مارس 2015، http://is.gd/T5sYtm

[23] رغما عن أوروبا، اليونان تقر قانونا يهدف لتخفيف معاناة مواطنيها جراء الأزمة الاقتصادية،BBC Arabic، 18 مارس 2015، http://is.gd/BWQSOA

[24] مصادر: منطقة اليورو تمنح اليونان 5 أيام لتقديم الإصلاحات، أرقام، http://goo.gl/Rk8M46

[25] اليونان: البرلمان الألماني يوافق بالأغلبية على تمديد المساعدة المالية لليونان بأربعة أشرع، ومظاهرة رافضة للتقشف في أثينا، euro news، 27 فبراير 2015، http://is.gd/ZhCwJi

[26] 3 مخاطر يمثلها فوز "سيريزا" في الانتخابات اليونانية، 27 يناير 2015، بوابة الشروق، http://goo.gl/R6952x

[27] "بوديموس" إسبانيا: طيف "سيريزا" جديد؟، حزب الإرادة الشعبية، 11فبراير 2015 http://is.gd/cd4EeF

-عشرات الآلاف يتظاهرون في مسيرة حزب بوديموس اليساري في إسبانيا،BBC Arabic، 31 يناير 2015 http://is.gd/eVT9Oav

ماذا يحدث داخل حزب العدالة والتنمية التركي؟

علي حسن

باحث سياسي

(يونيه 2015)

تصاعدت حدة الخلاف، والتصريحات والتصريحات المضادة بين قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا مما يعكس لأزمة يعيشها الحزب بعد 13 عاما في الحكم. تجلت الأزمة وظهر أثرها خلال الانتخابات البرلمانية التركية في السابع من يونيه الماضي والتي خسر الحزب فيها حوالي 10% من الأصوات من كتلته الانتخابية.[1] تحاول الورقة البحث عن مظاهر تلك الخلافات والبحث في أسبابها، وكذا عن أثرها على نتائج الانتخابات، ونختتمها بسيناريوهات المستقبل القريب للوضع السياسي الراهن ولحزب العدالة والتنمية.

مظاهر الأزمة:

بدأت ملامح الأزمة تطفو على السطح مع أحداث غيزي بارك الشهيرة في ميدان تقسيم في مايو 2013 حيث رفض رئيس الوزراء التفاوض مع المتظاهرين ووصفهم بأقذع الألفاظ[2]. ليخرج نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، وهو أيضا أحد مؤسسي الحزب ليتخذ موقفا مهدئا قائلا "إن تصريحات أردوغان فهمت في غير سياقها"، وكذا دعا رئيس الجمهورية إلى التهدئة ووجوب الحوار، في إشارة لأردوغان[3]. فيخرج أردوغان بعدها ليرفض ادعاءات كلا منهما وينتقدهما علانية واصفهما بأنهما لا يعبران إلا عن أشخاصهما[4]. تكررت الأزمة مرة ثانية وتصاعدت أثناء أحداث 30 يونيه في مصر ورد الفعل التركي من النظام الجديد. حيث سعى رئيس الوزراء أردوغان في ذلك الوقت باتخاذ موقف شديد الحدة والعداء ضد الأحداث، وما تلتها من ترتيبات سياسية جديدة إلى الآن. على عكس رئيس الجمهورية عبد الله غول والذي اتخذ موقفا أقل حدة ويميل إلى التهدئة والحوار[5]. مرة أخرى يظهر انقسام الحزب في تعامله مع أزمة التعامل مع حركة "فتح الله كولن" أو ما يعرف إعلاميا بالكيان الموازي. فالحزب تحالف مع الحركة وأفسح لها الطريق داخل مؤسسات الدولة، بل وداخل الحزب أيضا لسنوات عديدة[6]. حين اتخذ أردوغان ومجموعته (معه في ذلك داوود أوغلو) موقف التصفية الكامل، اتخذ عبد الله غول وأيده في ذلك بعض قيادات الحزب موقفا أكثر ليونة ورفضا لحالة الهياج والانتقام والتصفية، بل اعتمد غول أثناء رئاسته للجمهورية على العديد منهم في دائرة المستشارين المقربين. وهو ما ظهر في تصريحات الطرفين بتوتر مكتوم بينهما وحالة من الترقب وتصيد الأخطاء.

جاءت الانتخابات الرئاسية في 2014 لتعيد الخلافات إلى الواجهة مرة أخرى. وتعددت الانتقادات لسياسة أردوغان والتيار المؤيد له داخل الحزب من قبل تيارات أخرى أكثر برجماتية داخل الحزب، وعلى رأسهم بولنت أرنتش وعبد الله غول الذي أشيع بسعيه لتأسيس حزب جديد، ليخرج بعدها وينفي ذلك[7]. اتخذ الخلاف منحى آخر قبيل الاستعداد للانتخابات البرلمانية لما لها من أهمية للحزب في توزيع الغنائم على الأعضاء، أيضا هي أول انتخابات يدخلها الحزب تحت قيادة رئيسه الجديد أحمد داوود أوغلو الذي يريد إظهار قدراته في إدارة الحزب. حيث طفى إلى السطح خلافا داخل التيار "الأردوغاني" في الحزب والمنتمي له أوغلو في صراع قوى على إدارة الحزب، ومن تكون له الكلمة العليا. ظهرت جليا عند استقالة رئيس المخابرات من منصبه وإعلانه الترشح على قوائم الحزب بدعم من

أوغلو، والذي ووجه بانتقادات حادة وعلنية من رئيس الجمهورية أردوغان ورفضه لذلك. لتنتهي بتراجع رئيس المخابرات عن قراره والعودة لمنصبه الجديد[8]. وكمؤشر أخير على صراعات الأجنحة داخل الحزب الحاكم بالتراشق اللفظي إلى حد السباب في الإعلام وعلى صفحات التواصل الاجتماعي بين اثنين من أهم أركان الحزب وهما "بولنت أرنتش" نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي، والثاني "مليح جوكتشاك" رئيس بلدية أنقرة[9] وصلت لاتهامات بالفساد والتربح بالمنصب لكلا الطرفين[10].

جذور وأسباب الأزمة:

تتلخص أسباب الأزمة التي يواجهها الحزب من وجهة نظري في أربعة نقاط أساسية وهي:

1. **التركيبة الداخلية للحزب:** يعبر حزب العدالة والتنمية منذ النشأة وإلى الآن عن تحالف واسع، ويضم طيفا من التيارات المختلفة داخله. فالقطاع الأكبر من الحزب هو الخارج من عباءة تجربة "نجم الدين أربكان" بأحزابه الإسلامية المختلفة، رفضا منه لطريقة إدارة الحزب، وسيطرة بعض القيادات التاريخية على القرار داخله، وعدم قدرة الحزب على التواؤم مع طبيعة النظام والدولة التركية. مثّل ذلك التيار الطبعة الأكثر برجماتية وانفتاحا داخل الحركة الإسلامية التركية. يضم الحزب أيضا في ثناياه أعضاء ينتمون لبعض الحركات الإسلامية الموجودة في المجتمع التركي والتي لا تشارك في الحياة السياسية بشكل مباشر كحركة فتح الله كولن والنقشبندية وغيرها[11]. أيضا مثل قطاعا لا يستهان به في الحزب من البيروقراطية التركية والتكنوقراط، والذين انضموا للحزب في السنوات الأخيرة نتيجة بقاء الحزب مدة طويلة في السلطة، وكان الهدف الأساسي لانضمامهم هو الحصول على بعض المصالح الشخصية، أو تعبير عن بعض المصالح الاقتصادية، أو الوصول لمراكز النفوذ في الدولة.
2. **الطبيعة الشخصية لأردوغان:** أحد أسباب الأزمة الرئيسية داخل الحزب هو الطبيعة الشخصية لرئيس الوزراء ثم رئيس الجمهورية رجب

طيب أردوغان. فرغم محاولات الحزب عند نشأته تجنب أخطاء الأحزاب التركية السابقة عليه في ارتباطها بشخصية مؤسسه، إلا أنه ومع مرور الوقت وبسبب قوة شخصية أردوغان وسعيه للاستحواذ على السلطة داخل الحزب، ساعده في ذلك شعبيته الكبيرة، وقدرته على مخاطبة الشعب التركي في بسط نفوذه داخل الحزب وداخل الكتلة البرلمانية[12]. تزايد الأمر تدريجيا في السنوات الأخيرة، أصبح الحزب مقترنا بشخصه مما أثار حفيظة الأجنحة الأخرى داخل الحزب ولكن مع العجز عن اتخاذ موقف حاسم.

3. **تحديات داخلية وخارجية**: يواجه الحزب في السنوات الأخيرة تحديات داخلية وخارجية غير مسبوقة أدت لحالة الخلخلة وضعف الثقة في السياسات المتبعة للحزب. داخليا تتصدر أزمة الحزب والحركة أولى هذه التحديات، ومدى قدرة الحزب القضاء على أعضاءها داخل الحزب ومؤسسات الدولة، وهو الحليف القديم الداعم له في مراحل سابقة.

ثانيا: يعاني الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة من انخفاض في معدل النمو، ومتوسط دخل الفرد. وكذا انخفاض العملة التركية أمام الدولار واليورو بشكل كبير[13]. فهو الحزب الذي يخرس معارضيه ويبني تجربة نجاحه في الأساس على نجاحه في الملف الاقتصادي.

ثالثا: ظهرت في الإعلام في الفترة الأخيرة العديد من فضائح الفساد الضخمة متعلقة بقيادات في الحزب، على رأسهم أردوغان وأحد أبنائه.

رابعا: يواجه الحزب هذا العام تحديا تجديدا في نخبته والقيادات التاريخية داخله، وذلك بعدم قدرتهم على الترشح للانتخابات البرلمانية الأخيرة وفقا لقانون الحزب الذي يضع حدا أقصى ثلاث مرات متتالية فقط للترشح على قوائم الحزب في الانتخابات البرلمانية. وتعد تلك الانتخابات هي الرابعة التي يخوضها الحزب، حيث غاب عنها 68 من قيادات الحزب ومؤسسيه، منهم نائب رئيس الوزراء الحالي، ورئيس البرلمان الحالي، وعدد من الوزراء والقيادات المهمة داخل الحزب[14]. **أخيرا** وهو تحدي خارجي تسببت فيه التغيرات الضخمة في التي حدثت وما زالت في الشرق الأوسط (وتحديدا في الملف السوري الضاغط على السياسة، والاقتصاد والمجتمع في تركيا[15]) وفقدان تركيا لمعظم حلفائها ورهاناتها السياسية في المنطقة، وتراجع الدور التركي عما كان عليه في السابق، وبالتالي فشل سياسة "تصفير المشاكل" التي جاء بها الحزب للسلطة.

4. **خلل في بنية النظام السياسي التركي**: يعاني النظام السياسي التركي من خلل في بنيته، وتداخل في الأدوار بين مؤسسات الحكم المختلفة وتحديدا مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء، وعدم وجود خط واضح يفصل ما بين أدوار ومهام كلا المؤسستين. وبالأخص إذا كان كلاهما ينتمي لنفس الحزب (واقعيا). فسلطات رئيس الجمهورية مرنة وفضفاضة تعتمد في الأساس على شخصية رئيس الجمهورية ورغبته في لعب دور أكبر في السياسة الداخلية والخارجية[16]. تفاقمت مظاهر الأزمة الهيكلية وازدادت حدتها بعد أن أصبح رئيس الجمهورية منتخبا من الشعب مباشرة وليس من البرلمان كما كان من قبل، ووصول شخصية قوية ونشطة لسدة الرئاسة كأردوغان في أغسطس 2014 وشعوره بمزيد من القوة كأول رئيس جمهورية يأتي بالانتخاب المباشر من الشعب وممثلا له. في نفس الوقت يضطلع خليفته في الحزب أحمد داود أوغلو لرئاسة الوزراء، وهو القادم من خارج القيادات التقليدية للحزب،

والراغب في تغيير صورة أنه التابع لأردوغان والمنفذ لإرادته، مع سعيه للسيطرة على التيارات المختلفة داخل الحزب، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقة طيبة مع مؤسسة الرئاسة وتجنب الصدام مع أردوغان تفاديا لتفاقم الأزمة. انعكس ذلك على الحزب الحاكم، وعمن يكون له الكلمة العليا في السياسة التركية وبالتالي داخل الحزب.

انعكاسات الانتخابات الأخيرة على الحزب:

يتكون البرلمان التركي من 550 عضوا موزعين على الدوائر المختلفة بناء على الكثافة السكانية لكل محافظة. تتنافس الأحزاب على هذا العدد من المقاعد وفقا لنظام القائمة النسبية، حيث يقدم كل حزب في كل محافظة قائمة بمرشحيه، ويتحدد عدد الفائزين من كل قائمة بناء على نسبة الأصوات التي تحصل عليها القائمة في تلك المحافظة. بالإضافة إلى حق المستقلين للترشح على أي من تلك المقاعد والمنافسة عليها. حيث تنافس في تلك الانتخابات 20 حزبا، بالإضافة إلى 165 مرشحا مستقلا على دوائر مختلفة[17]. أيضا يضع القانون التركي شرطا إضافيا على الأحزاب لدخول البرلمان، وهو الحصول على نسبة 10% على الأقل من الأصوات المشاركة في التصويت على مستوى تركيا[18]. وفي حال عدم اجتياز الحزب تلك العتبة الانتخابية، يتم توزيع عدد الأصوات الحاصل عليها على باقي الأحزاب في المحافظة بناء على النسبة الحاصل عليها كل حزب.

وقد مثلت الانتخابات البرلمانية الأخيرة لحزب العدالة والتنمية أهمية استثنائية عن الانتخابات السابقة التي خاضها الحزب[19]. فبالإضافة إلى التحديات الداخلية والخارجية التي يواجهها وعلى رأسها فيما يخص الانتخابات، هو خوض الانتخابات في غياب لمعظم القيادات التاريخية. أيضا تأتي أهمية الانتخابات في رغبة الحزب تمرير دستور جديد للبلاد والتحول إلى النظام الرئاسي. وهو ما لا يستطيع تحقيقه الحزب إلا مع تجاوز عدد 330 مقعدا في البرلمان. بالإضافة إلى أن تلك الانتخابات تمثل تحديا لقدرة الحزب على التماسك والاستمرار في حالة ما إذا كان حقق نجاحا ملحوظا فيها.

سعى حزب العدالة والتنمية على استقطاب أصوات القسم المحافظ داخل الكتلة الكردية، وعلى الجانب الآخر سعى حزب "الشعوب الديمقراطي" على المشاركة في الانتخابات كممثل للأكراد ككل، بالتوازي مع تزايد الحس القومي داخل صفوف الأكراد بشكل عام في الفترة الأخيرة. أيضا رغم فقدان حزب العدالة والتنمية العديد من مؤيديه المعترضين على قضايا الفساد، وسلوك الحزب التسلطي في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الكتلة المنتمية والمؤيدة لجماعة "فتح الله كولن"، إلا أن الحزب عوض ذلك الفاقد من خلال حالة الاستقطاب الإسلامي– العلماني الشديد الذي خلقه، وأن الانتخابات هي معركة وجود، وليست تنافسا انتخابيا، وأن جزءا كبيرا من اللعبة هي مؤامرة دولية على الإسلاميين "المعتدلين"، مستغلا في ذلك الأحداث في الشرق الأوسط. ظهر ذلك في خطابات الحزب، ودعايته الانتخابية بقوة. سعى أيضا الحزب من خلال الحرب التي يخوضها على الحركة في خلق خطاب المعركة، ووجوب التمترس وراء الدولة ووراء الحزب لإتمام ما بدأه.

لكن ورغم كل التحديات السابقة فقد ظلت أحزاب المعارضة التركية الكبرى تعاني هي الأخرى من مشاكل وتحديات، بالإضافة إلى عدم قدرتها على صياغة خطاب وبرنامج بديل للحزب الحاكم. وانحسر التنافس الأساسي فقط بين الحزب الحاكم وحزب "الشعوب الديمقراطي HDP" على الأصوات في المناطق الكردية، وتحديدا على الكتلة المحافظة فيها. وترجع أهمية ذلك الحزب الوليد في أن نظام "العتبة الانتخابية" لعب دورا إيجابيا لصالح حزب العدالة والتنمية منذ دخوله الحلبة السياسية، وأن نجاح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي كان له الأثر الأكبر بالسلب على حزب العدالة والتنمية.

الجدول التالي يشير إلى نسبة الأصوات الحاصل عليها كل حزب، ثم التحول الكبير بعد ذلك في النسبة الحاصل عليها من مقاعد البرلمان منذ 2002 وحتى 2015[20].

سنة الانتخابات	انتخابات 2002		انتخابات 2007		انتخابات 2011		انتخابات 2015	
اسم الحزب	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
العدالة والتنمية (AKP)	%34.28	%66 (363 مقعدا)	%46.58	%62 (341 مقعدا)	%49.83	%59.46 (327 مقعدا)	%40.87	%46.91 (258 مقعدا)
الشعب الجمهوري (CHP)	%19.41	%32.36 (178 مقعدا)	%20.87	%20.37 (112 مقعدا)	%25.98	%24.55 (135 مقعدا)	%24.95	%24 (132 مقعدا)
الحركة القومية (MHP)	-	-	%14.27	%12.9 (71 مقعدا)	%13.01	%9.64 (53 مقعدا)	%16.29	%14.55 (80 مقعدا)
الشعوب الديمقراطي (HDP)	-	-	-	-	-	-	%13.12	%14.55 (80 مقعدا)
مستقلون	%1	%1.64 (9 مقاعد)	%4.24	%4.73 (26 مقعدا)	%6.57	%6.35 (35 مقعدا)	%1.06	%0.0 (0)
باقي الأصوات الموزعة[21]	%45.33	%0.0	%14.04	%0.0	%4.61	%0.0	%3.71	%0.0
الإجمالي	%100	%100 (550 مقعدا)	%100	%100 (550 مقعدا)	%100	%100 (550 مقعدا)	%100	%100 (550 مقعدا)

تلك النتائج غير المتوقعة للانتخابات فرضت واقعا جديدا في الحياة السياسية التركية، وعلى سياسات ومشروعات حزب العدالة والتنمية. فبذلك انتهت آمال أردوغان في التحول إلى النظام الرئاسي وإقرار دستور جديد تحت رئاسته، عوضا عن عدم قدرة حزب العدالة والتنمية على تشكيل حكومة من لون واحد، والالتزام بالدخول في ائتلاف مع أحد الأحزاب الأخرى. وهو ما سينعكس على العديد من الملفات الداخلية للحزب. بالإضافة سينعكس ذلك الوضع بشكل كبير على دور تركيا في السياسة الخارجية، والذي ربما يشهد تراجعا، وانخفاضا لنبرة الحدة والعداء من جانب قادتها. وتفتح أيضا النتائج الخيارات والبدائل على مصراعيها.

سيناريوهات المستقبل:

يواجه الحزب العديد من السيناريوهات التي ربما نشهد بوادرها في الفترة القادمة، وتنقسم لقسمين رئيسيين: أولا: سيناريوهات الوضع السياسي لما بعد الانتخابات. ثانيا: سيناريوهات مستقبل الحزب.

أولا: سيناريوهات الوضع السياسي

السيناريو الأول، تحالف حزب الـ(AKP) مع حزب الـ(MHP): إن أكثر السيناريوهات منطقية هو التحالف مع حزب الـ(MHP). فخلال بعض الأزمات الحساسة التي واجهها حزب الـ(AKP)، ظهرت حالة من التناغم والتلاقي بين الحزبين. ومن أهم تلك الأزمات التي ظهر فيها دعم حزب الـ(MHP) لحزب الـ(AKP) هو أحداث "غيزي بارك" الشهيرة، ووقوفه ضدها. وبالتبعية سوف يؤدي هذا التحالف إلى تجميد عملية التسوية في الملف الكردي. وبالتوازي، الحديث عن التحول إلى النظام الرئاسي سيغيب عن النقاش السياسي لفترة. وسيزداد دور وتأثير الجناح القومي داخل حزب الـ(AKP) ليلعب دورا أكثر أهمية عن باقي مكونات الحزب. وفيما يتعلق بالحرب القائمة بين الحركة وحزب الـ(AKP) فإن الحزب لن يجد صعوبة في تلقي دعم من الـ(MHP)، وذلك لأن سلوك الحركة ضد "دولت باهتشلي" لم تكن إيجابية، وكان بينهما بعض السجالات.

ويتوقع عند تشكيل تلك الحكومة الائتلافية (والتي تمثل أكثر الحكومات الائتلافية انسجاما من ضمن البدائل الأخرى) أن تتبع سياسة خارجية أكثر هدوءا وبعدا عن الصدام. وربما تشهد العلاقة مع كل من سوريا ومصر وإسرائيل تهدئة، وشبه تطبيع مع تركيا في تلك الحالة. أيضا هذا التحالف لن يكون له أثرا سلبيا على الناخبين لكلا الحزبين في أي انتخابات قادمة، لعدم اتساع الفجوة بينهما.

السيناريو الثاني، التحالف بين الـ(AKP) والـ(CHP): على الرغم من الخلاف الشديد بين الحزبين، فإن الباب يظل مفتوحا لعقد مثل هذا التحالف. ولكن هذا التحالف غير قابل للاستمرار، ومعرض للانهيار في أي لحظة بسبب موقف حزب الـ(CHP) من الأحداث في مصر، وعلاقة الحزب بنظام الأسد في سوريا. في النهاية مثل هذا التحالف لا يتوقع له الاستمرار لمدة طويلة بأي حال من الأحوال.

السيناريو الثالث، التحالف بين الـ(AKP) والـ(HDP): على الرغم من إمكانية إنشاء مثل هذا التحالف سياسيا بين الحزبين، لكن بسبب بناء حزب الـ(HDP) استراتيجيته الانتخابية على جلب الأصوات المعادية لأردوغان من الأقاليم الغربية، والخوف من خسارتها، بالإضافة إلى خوف حزب الـ(AKP) من خسارة جزء من كتلته الانتخابية والتي تنظر بعين الريبة والعداء للـ(HDP). لذلك فإن مثل هذا التحالف احتماليته ضعيفة. ولكن هذا التحالف من جانب سينعكس إيجابيا على حزب الـ(HDP)، ليصبح حزبا ضمن الأحزاب التركية التقليدية، وليس فقط حزبا يمثل الكتلة الكردية. بالإضافة إلى انعكاس ذلك إيجابيا على مسار التسوية السلمية للملف الكردي. لذلك لا ينظر حزب الـ(AKP) لمثل هذا التحالف كأول ترجيح له لتكوين حكومة ائتلافية.

السيناريو الرابع، التحالف بين الـ(CHP) والـ(MHP) والـ(HDP): حسابيا (وفقا لعدد المقاعد) يمكن الدخول في مثل هذا التحالف، والتوحد على العداء لأردوغان وحزب الـ(AKP) وإقصاءهما من السلطة. ولكن عمليا من الصعب الدخول في مثل ذلك التحالف. وفي هذه الحالة سينعكس ذلك سلبيا على التسوية السلمية للمسألة الكردية، وعدم إمكانية الاستمرار فيها. لأن السبب الأساسي للأزمة الكردية هما حزبي الـ(CHP) والـ(MHP)، بسبب نظرتهم السلبية للمجتمع الكردي. حتى وفي حالة الدخول في هذا التحالف، أو تحالف الـ(CHP) مع الـ(MHP)، مع تلقي دعم الـ(HDP) من الخارج، فإنه لا يتوقع أن يستمر طويلا. حيث بعد فترة قصيرة من عدم الاستقرار سيلجأوا إلى انتخابات مبكرة، ما يفتح الباب إلى عودة حزب الـ(AKP) مرة أخرى بشكل أقوى مما كان. وهو ما تعلمه تلك الأحزاب جيدا. لذلك لا يفضل أي من تلك الأحزاب الثلاثة الدخول في مثل هذا التحالف. وعلى الرغم من ذلك فبسبب وجود تيار ضاغط في المجتمع، وعلى رأسهم حركة فتح الله كولن، ومجموعة "دوغان" الإعلامية، فيظل احتماليته واردة. وربما لن يجدوا في هذه الحالة أفضل من أكمل الدين إحسان أوغلو مرشحهم السابق للرئاسة، والعضو حاليا في البرلمان كاسم على رأس هذا التحالف ليكون رئيسا للوزراء. وفي هذه الحالة حزب الـ(AKP) سيتحول إلى تيار معارض قوي في الساحة السياسية.

السيناريو الخامس: عدم قدرة أي من الأحزاب بناء أي من التحالفات السابقة لمدة أقصاها 45 يوما. وهو ما يجبر الرئيس لإعلان انتخابات مبكرة. وما الانتخابات المبكرة إلا وسيلة لترحيل المشكلة وأمل كل حزب في الحصول على المزيد من الأصوات، التي ربما لن تشهد تغيرا كبيرا دون التغير في شروط المعادلة السياسية (كتخفيض العتبة الانتخابية إلى 5% بدلا من 10%) أو ارتكاب حماقات من قبل أحد الأحزاب يدفع كتلته التصويتية لتغيير وجهتها.

أما فيما يتعلق بحزب العدالة والتنمية، فإن الحزب يشهد انقساما داخليا حادا بين قادته التاريخيين، بالإضافة لحالة الازدواجية بين سيطرة أردوغان غير الرسمية، ورئاسة داوود أوغلو الرسمية للحزب. هذا الوضع لا يمكن أن ينتهي إلا بأحد السيناريوهات التالية:

أولا: قيام القيادة الرسمية للحزب على إنهاء حالة الانقسام والخروج من عباءة أردوغان، وتصفية بعض القيادات التاريخية، والتي كانت سببا في انخفاض أسهم الحزب في الانتخابات، بسبب خلافاتهم الداخلية. تلك الإجراءات إن لم تتم على يد داوود أوغلو الذي لا ينتظر منه القدرة على ذلك، فلربما تتم على يد قيادة جديدة للحزب ربما تبرز في الفترة القادمة. مع كف أردوغان عن التدخل في شئون الحزب ومهام رئاسة الوزراء في نفس الوقت.

ثانيا: هو أن يأخذ الحزب شكل حزب "الوطن الأم" والذي ظهر في الثمانينيات بزعامة "تورغوت أوزال". فبعد نجاحه في انتخابات الرئاسة عمل على أن يخلفه في رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء شخص يستطيع التحكم به، ونقل النفوذ لمؤسسة الرئاسة مثل "مسعود يلماظ" وصارت الأمور على هذا الشكل إلى أن توفي "أوزال" وبدأت الانشقاقات داخل الحزب إلى أن انتهى دوره في الحياة السياسية. وهذا السيناريو لا يعني إلا انتهاء تجربة العدالة والتنمية، والبدء في مرحلة جديدة من الحياة السياسية التركية، وهنا وجود أردوغان وليس غيابه من المشهد هو ما سيعجل بذلك.

ثالثا: أن يشهد الحزب ارتفاع حدة الخلافات، وقيام عدد من القيادات التاريخية للحزب والذين فقدوا القدرة على الترشح في البرلمان، بالإضافة للرافضين لهيمنة أردوغان على مقدرات الحزب والحياة السياسية بشكل عام بالانشقاق عن الحزب وتشكيل حزب جديد يتبنى توجها ورؤية مختلفة.

رابعا: في حالة ظهور انشقاقات حادة تهدد بانهيار الحزب بشكل تام، وعدم القدرة على حسم الخلافات الداخلية، فلربما يستقيل أردوغان من الرئاسة، ويقوم بتأسيس حزب جديد ينتقل له أعضاء الحزب القديم تحت قيادته، ويعيد تماسكه مرة أخرى. وهو خيار ليس مستبعدا. حيث طُرح أيضا من قبل تورغوت أوزال قبل موته. ثم تواترت أنباء في الفترة الأخيرة لنفس السيناريو في حالة فشل كل الحلول السابقة.

خلاصة:

شهدت تركيا خلال الثلاثة عشر عاما الماضية من حكم العدالة والتنمية العديد من النجاحات والإنجازات في ملفات عديدة. فبدون شك تركيا قبل حزب العدالة والتنمية ليس كتركيا الآن، رغم العديد من الإخفاقات في السنوات الأخيرة على أكثر من مستوى. أيضا ما ينبغي التوقف عنده كثيرا هو قدرة النظام السياسي التركي على دمج تيار متجذر في المجتمع له مريديه، ظل مستبعدا لسنوات عديدة، أثر وتأثر بالنظام السياسي. فكما أن الطبعة الأولى من التجربة "الأربكانية" تختلف بشكل كبير عن حزب العدالة والتنمية بصيغته الحالية، فإن النظام السياسي بمكوناته وقواعد اللعبة فيه أيضا اختلفت وتغيرت على يد الحزب. وهو إن دل فإنما يدل على مرونة النظام وحيويته. فرغم "خفوت" تجربة العدالة والتنمية، والمشاكل العديدة التي يواجهها الحزب داخليا وخارجيا، فإن إنهيار الحزب واختفاءه من الحياة السياسية لا يعني انتهاء التجربة، وإنما دخولها في طور جديد. تلك الحيوية والمرونة هي في النهاية تصب في مصلحة المجتمع وتعكس حيويته، بل وقدرته على أن يفرز من يمثله في الحياة السياسية.

1 حصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2011 على 49.83% من أصوات الناخبين، انظر:
Karpat, K. (2012). Kısa Türkiye Tarihi 1800-2012. İstanbul: Timaş Yayınları.

2 http://www.hurriyet.com.tr/gundem/23479966.asp

3 http://www.haberturk.com/gundem/haber/851840-cumhurbaskani-gulden-flas-gezi-parki-aciklamasi

4 لمزيد من التفصيل عن التاريخ المكتوم بين بولنت أرنتش وأردوغان انظر: http://is.gd/CTXeFf

5 http://www.aljazeera.com.tr/haber/gulden-sisiye-tebrik

6 عن العلاقة بين الحزب والحركة انظر: http://is.gd/2WmXug

7 http://www.zaman.com.tr/politika_abdullah-gulden-yeni-parti-aciklamasi_2245312.html

8 خبر الإعلان عن ترشحه ثم تراجعه، والجدل الذي دار حول ذلك: http://is.gd/wJKtJw

9 مليح جوكتشاك هو أطول رئيس بلدية في تاريخ تركيا، حيث فاز للمرة الخامسة على التوالي برئاسة البلدية عام 2014، وهو أحد أركان حزب العدالة والتنمية ومحسوب على جناح أردوغان. وتدور حوله شبهات فساد وتربح من المنصب منذ فترة.

10 التصريحات والتصريحات المضادة لكلا الطرفين انظر: http://is.gd/8rELyb

11 لمزيد من التفصيل انظر: Yavuz, M. H. (2009). Secularism and Muslim democracy in Turkey. Cambridge, UK ;New York: Cambridge University Press.

12 لمزيد من التفصيل عن الطبيعة الشخصية لأردوغان انظر: Kesgin, B. (2011). Political Leadership and Foreign Policy in Post-Cold War Israel and Turkey.

13 لمزيد من التفصيل عن الأزمة الاقتصادية التركية انظر:
Colombo, J. Why The Worst Is Still Ahead For Turkey's Bubble Economy. Forbes Magazine 3/05/2014 .http://is.gd/r9e1BA

14 قائمة بأسماء من استبعدوا من الترشح من قيادات الحزب: http://is.gd/bEGV5d

15 يقدر عدد اللاجئين السوريين بحوالي مليون وثامني مائة ألف لاجئ 1800.000 لمزيد من التفصيل حول الأزمة انظر: Erdoğan, M. Murat. (2014). Syrians in Turkey: Social Acceptance and Integration. Hacettepe University Migration and Politics Research Centre – HUGO.

16 لمزيد من التفصيل انظر: Cuhadar, E., Kaarbo, J., Kesgin, B., & Ozkececi-Taner, B. (2015). Examining leaders' orientations to structural constraints: Turkey's 1991 and 2003 Iraq war decisions. Journal of International Relations and Development.

17 نشر في الجريدة الرسمية التركية بتاريخ: 15 أبريل 2015

18 الصحفة الرسمية للبرلمان التركي: http://is.gd/eZQCQP

19 خاض الحزب منذ 2002 وإلى الآن 7 انتخابات واستفتاءان، حيث شارك في 3 انتخابات برلمانية، و3 انتخابات محلية، وانتخابات رئاسية واحدة في 2014 ثم استفتاءان على تعديلات دستورية عام 2007 و2010 حقق نجاحا في جميعها بنسب متفاوتة، للمزيد انظر: Karpat, K. (2012). Kısa Türkiye Tarihi 1800-2012. İstanbul: Timaş Yayınları.

20 يلاحظ بعض التغيرات غير المنطقية في الأرقام قبل وبعد توزيع الأصوات التي لم تتجاوز النسبة المقررة، وذلك لأن النسب توزع وفقا لكل محافظة وليس على النسبة الكلية من الأصوات. مصدر البيانات الموجودة في الجدول من موقع اللجنة العليا للانتخابات: http://is.gd/aAKJ8q

21 هي تلك الأصوات التي حصلت عليها باقي الأحزاب ولكنها لم تستطع تجاوز نسبة الـ 10% لكل حزب على حده.

قراءة في الانتخابات السودانية

منتدى البدائل العربي للدراسات

(أبريل 2015)

تقف السودان على أعتاب استحقاق انتخابي جديد في شهر أبريل الجاري، وهو الاستحقاق الذي يحمل طبيعة مزدوجة من حيث عقد كل من الانتخابات البرلمانية والرئاسية معا في ذات التوقيت، وهي الانتخابات المصاحبة بقدر كبير من الانقسام والاختلاف حولها في الداخل السوداني بين التيارات والولايات والأقاليم المختلفة. وهو الانقسام الذي يطرح جملة من التساؤلات حول أهمية هذه الانتخابات، واحتمالات أن تُسفر عن جديد في الساحة السودانية، وطبيعة اللحظة والسياق السياسيين اللذان تُعقد فيه. وهو ما تسعي هذه الورقة لمحاولة استعراضه والتعرف عليه على نحو موجز.

ما يميز الانتخابات السودانية:

تكتسب الانتخابات السودانية المقبلة قدرا كبيرا من أهميتها، وخاصة الرئاسية منها في ضوء جملة من المتغيرات الأساسية، أولها أنها الانتخابات الأولى التي تُعقد في السودان بعد اندلاع الموجات الثورية الأولى في المنطقة العربية في عام 2011، والتي تمكن السودان من تجنبها، إلا أن تأثيرها على المجتمع والمواطنين في السودان غير معروف على وجه دقيق حتى الآن، وهي الأهمية التي تُستمد كذلك من واقع أنها الانتخابات الرئاسية الثانية في تاريخ السودان منذ قيام البشير بانقلاب الإنقاذ عام 1989، حيث كانت الانتخابات الأولى الرئاسية في عام 2010 على أثر توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل بين جنوب السودان وشماله والتي أنهت الحرب الأهلية المندلعة منذ عام 1955، وقضت بانفصال جنوب السودان، (أي أنها الانتخابات الأولى من بعد انفصال جنوب السودان في

بدايات2011)، هي الدورة الانتخابية الثانية التي ينافس عليها الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني السوداني) بمرشحه عمر البشير، والذي فاز بالدورة الأولى في عام 2010، بنسبة مشاركة بلغت 10 مليون مواطن، من إجمالي أعداد المصوتين البالغة 16 مليون مصوت حسب ما أعلنته مفوضية الانتخابات السودانية القومية،[1] في مقابل مناخ سياسي معارض ومقاطع للانتخابات في مجمله ومشككا في نزاهتها عموما.

وتزداد أهمية الانتخابات في ضوء تعقد المشهد السياسي الداخلي في السودان، بداية من وجود أزمة حقيقة بين النظام السياسي وفي مقدمته الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الوطني)، وقوى المعارضة الرئيسية وفي مقدمتها (تحالف الإجماع الوطني والمكون من تجمع لأحزاب المعارضة مثل حزب الأمة بقيادة الصادق المهدي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي، الحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال)، والتي تعد الانتخابات السودانية المقبلة أحد محاورها، فعلى أثر إطلاق الرئيس عمر البشير لمبادرة الحوار الوطني في يناير 2014، من أجل الوصول لجملة من الحلول والتوافقات السياسية بين حزبه (المؤتمر الوطني)، وبقية الفرقاء السياسيين في السودان، ومن ثم المضي قدما بالعملية السياسية، والنهوض بالبلاد،[2] وفي الوقت الذي وافق فيه حزب المؤتمر الشعبي بقيادة حسن الترابي على هذه المبادرة، إلا أن قوى تحالف الإجماع الوطني علق المشاركة بالمبادرة على جملة من الشروط، منها إيقاف الحرب والعمليات العسكرية التي يشنها النظام في عدد من الولايات (دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق) وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعدم عقد الانتخابات في ظل الوضع الراهن للبلاد، والدخول في مرحلة انتقالية كاملة شاملة للدستور والقوانين يتم فيها إطلاق الحقوق والحريات العامة. وهو ما يبدي حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي تحفظا عليه تخوفا على الدستور الإسلامي للبلاد، في مقابل القوى الأخرى الراغبة في فصل الدين عن السياسة في أي تحضيرات قانونية ودستورية انتقالية.[3] وهي الأزمة التي أخذت سبيلها لمزيد من التعقيد على أثر تطور أساسي له تأثير وعلاقة مباشرة بالانتخابات المقبلة، فيُعرف عن السودان كونها دولة فيدرالية، لكل ولاية بها مجلس تشريعي خاص، ودستور خاص بها، إلى جانب وجود جهاز تنفيذي (أشبه بحكومة تنفيذية) على مستوى الولاية، يتم تشكيله بناء على الآلية الانتخابية من مواطني الولاية، والتي يختلف فيها ميقات الانتخابات من ولاية لأخرى وفقا لما تقضي به تشريعاتها، وإن كانت تخضع في النهاية لإشراف المفوضية القومية للانتخابات السودانية، وفقا لما وضحه الدستور السوداني الانتقالي لعام 2005 في مادتيه 178 و179،[4] إلا أن الرئيس عمر البشير توجه بطلب للبرلمان السوداني القيام بجملة من التعديلات الدستورية العاجلة كان من أبرزها المواد الخاصة بشغل مناصب الولاة في الولايات، من أجل توسيع صلاحية الرئيس في تعيينهم بدلا من انتخابهم،[5] وكذلك تعيين الرئيس للقضاة، وتمكين الجهاز الأمني من ملاحقة المعارضين المناوئين للنظام على "خلفيات التهديدات السياسية والعسكرية، والاقتصادية.. إلخ.[6] والتي غذت بدورها من التشككات من جانب قوى المعارضة في جدية مبادرة الحوار التي أطلقها النظام، في الوقت الذي يسعى فيه النظام لحسم كثير من القضايا الرئيسية خارج آلية الحوار الوطني، وتكريس السلطات في يده.

وهي الخطوة التي ردت عليها قوى المعارضة بالهجوم في المقام الأول، واتخاذ خطوة غير مسبوقة، ومفاجأة للنظام، وهي مضي قوى المعارضة المدنية –وفي مقدمتها قوى تحالف الإجماع الوطن وعدد ممثلين عن المجتمع المدني– في التفاهم والتواصل مع قوى المعارضة المسلحة، ومن ثم تُرجمة هذا التفاهم أو الحوار بتوقيع الطرفين وثيقة "نداء السودان" في

أديس أبابا ديسمبر 2014، والتي تضمنت بنودا ترفض التعامل مع النظام، وتضع على قائمة أولوياتها السعي فيما بينها من أجل التخلص من النظام السياسي الحاكم في السودان، وإقامة دولة ديمقراطية، وإنهاء الحرب،[7] كما تضمنت الوثيقة في أحد بنودها إشارة للانتخابات التي يزمع النظام عقدها بأنها "عملية شكلية يراد بها تزييف الإرادة الوطنية، واكتساب شرعية زائفة، ومن ثم تعلن القوى الموقعة على هذه الوثيقة مقاطعتها، ورفض كل ما يترتب عليها، والعمل على مقاومة هذه الانتخابات وعزلها على المستوى الجماهيري".[8] على نحو أعقبه قيام نظام عمر البشير باعتقال عدد من القيادات البارزة في تحالف الإجماع الوطني مثل رئيس التحالف فاروق أبو عيسي، وأمين مكي، وفرح عقار، مما أدى إلى تصعيد من جانب قوى الإجماع الوطني، من حيث الإعلان عن المضي قدما في إسقاط النظام، ومن ثم إطلاق الدعاوى نحو مقاطعة الانتخابات القادمة، باعتبارها مناورة من جانب النظام من أجل الحفاظ على ماء الوجه، ومحاولة تزيف الشرعية.

الإشكاليات الإجرائية للانتخابات السودانية:

إلا أن إشكاليات الانتخابات لا تتوقف فقط على حدود السياق السياسي، والذي يهدد شرعيتها، وحقيقة تعبيرها عن المواطنين، إلا أن هناك جملة من الإشكاليات المتعلقة بها على المستوى الإجرائي، فعلى سبيل المثال تواجه المفوضية القومية للانتخابات إشكالية كبيرة فيما يتعلق بقواعد البيانات الخاصة بالناخبين السودانيين والتي لم يتم فلترتها تماما من المواطنين الذين انضوا تحت جنوب السودان بعد انفصاله، إلى جانب أن قواعد البيانات الخاصة بالناخبين ليست نهائية تماما،[9] إلى جانب عدم حسم وضع ومشاركة بعض المقاطعات في الانتخابات كما هو الحال في منطقة حلايب وشلاتين. يُضاف إلى ذلك أزمة قانون أو نظام الانتخابات السوداني والذي خضع لجملة من التعديلات في يوليو 2014، وهي التي تمت خارج مسار مبادرة الحوار الوطني، وهو ما كان كافيا لإثارة شكوك أحزاب المعارضة وقواها، ورفضها تماما له، باعتبار أن الهدف من هذه التعديلات هو مزيد من التسلط والمركزية لصالح حزب المؤتمر الوطني، إلى جانب وجود جملة من الإشكاليات الفنية في القانون نفسه، والتي تصب جميعها في صلب هذه التخوفات، متمثلة في تضمين مواد تنص على إعطاء البدو الرحل، وعناصر القوات المسلحة، حق التصويت في الانتخابات،[10] وكذلك من خلال إقرار نظام ما يعرف بالقوائم النسبية القومية بدلا من القوائم النسبية الولائية، والتي تعطي وزنا لولايات دون أخرى.[11] وهي أزمة تتعقد في ضوء مسار الانتخابات المنتوي المضي فيه من خلال الإصرار على عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ذات الوقت، وهو عبء كبير على المفوضية والمواطنين الذاهبين للاقتراع.

وضع داخلي مضطرب:

- **أزمات التكامل القومي في السودان:**

إلا أن الأزمة السياسية في الداخل السوداني لا تقف فقط عند حدود العلاقات المضطربة بين النظام والمعارضة، حيث يتصدر كل ذلك وضع داخلي شديد الاضطراب، بين أزمات تقع في القلب من أزمة التكامل القومي، والتي تدلل عليها الحروب المندلعة في عدد من الأقاليم والولايات السودانية، بين السلطة المركزية، والمتمردين المعارضين في هذه الولايات، كما هو الحال في إقليمي دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والتي تُنذر باحتمالات المضي في نفس مسار دولة جنوب السودان الانفصالي، وهو الوضع الذي يتم التعامل معه من جانب النظام بالخيارات العسكرية فقط. وهي الأزمات التي تتضمن أبعاد معضلات هيكلية يعاني منها كل من النظام والمجتمع السوداني، وتكتسب بعدا تاريخيا متجذرا وعميقا، تعود في التقديرات لعهد

الاستقلال، والذي اتسم بهيمنة النخب العربية أو المستعربة المسلمة الشمالية على مقدرات السلطة والحكم في السودان والتي يبدى كثير من المكونات والمجموعات العرقية والثقافية غير العربية في السودان، عدم رضا أو تململ من هذه السيطرة والهيمنة من رافد الحياة السياسية، والهوياتية الثقافية، من خلال محاولات اختزال الثقافة السودانية في كونها ثقافة عربية،[12] وهي الهيمنة التي وجدت انعكاسات قوية لها في فروع ومجالات أخرى مثل عدالة توزيع الموارد والثروات والسلطة بين العنصر العربي والمهيمن وبقية المكونات الاجتماعية والثقافية المتواجدة في أقاليم وولايات مختلفة في السودان، وصولا لتكريس النظام لهذه الأزمة من خلال إبقاءه على صيغ من التحالفات مع القبائل العربية غزت من هذه الإشكالية، وصولا لمرحلة الصدام،[13] وهو ما يجعل الحلول السياسية الإجرائية التي يطرحها النظام مثل عقد الانتخابات غير جادة ومجدية لعلاج مثل هذه الأزمات.

- **أزمة اقتصادية هيكلية:**

ويزيد من عمق الأزمة الداخلية التي تشهدها السودان، الوضع الاقتصادي الخانق الذي تمر به البلاد، والذي ازداد تفاقمه على أثر انفصال جنوب السودان، وما مثله ذلك من خصم من جملة الموارد وخاصة النفطية من ميزانية البلاد،[14] وهي الأزمة التي أدت لرفع أسعار المحروقات بنسبة 75% في عام 2013، والتي أعقبها جملة من الاحتجاجات الشعبية التي خلفت عددا من القتلى والجرحى،[15] وهو التأثير الذي انعكس في إعلان الحكومة المركزية الإفلاس رسميا في يونيو 2012،[16] فبسبب انفصال جنوب السودان، أدى ذلك لتراجع العائدات النفطية المتوقعة من جانب الحكومة السودانية، لتصل لخسارة وتقلص في حجم الإيرادات التي كانت تتوقعها الحكومة السودانية لتمويل موازنة السودان لعام 2012 بنسبة 26%، وهو ما توازى معه إعلان جنوب السودان تراجعه عن تصدير النفط للسودان، وهو عجز أكثر من ضعف العجز المقدر في ميزان المدفوعات لموازنة العام ذاته 2012،[17] إلى جانب جملة من السياسات المستنزفة لميزانية الدولة، وفي مقدمتها سياسة الحرب في دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وكذلك تبني النظام في السودان لنموذج الحكومة المتضخمة، بتعدد وزارتها وهياكلها الإداري الزائد،[18] إلى جانب وجود أزمة تضخم حادة ومتفاقمة وصلت في بعض التقديرات الغير رسمية لـ60% – 80%، في مقابل أرقام حكومية تتحدث عن 42%،[19] وكلها إشكاليات تدفع كثير من المعارضين والمهتمين بالشأن السياسي يتشككون في الجدوى والتكلفة المادية لعقد الانتخابات في مثل هذه الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة.

وهي جملة من الأزمات المتراكمة والتي استجابت لها الحكومة السودانية في النهاية باتخاذ جملة من التدابير التقشفية التي أثارت غضب قطاع كبير من المواطنين، وأثارت كذلك الاحتجاجات في عدد من المدن السودانية، وفي مقدمة هذه التدابير رفع أسعار المحروقات من البنزين، والديزل، وغاز الطعام.[20] على نحو خلف أعدادا من القتلى على أثر الاشتباكات بين المواطنين وقوات الأمن على خلفية الاحتجاج على هذا القرار.[21] وهي الاحتجاجات التي رفع فيها المواطنين شعارات مثل "إسقاط النظام"، وهو ما صاحبها جملة من الإجراءات الاحترازية من جانب النظام، بإغلاق المؤسسات التعليمية، ونزول قوات الجيش لتأمين عدد من المرافق الحيوية والهامة أثناء هذه الاحتجاجات.[22] ووسط أعداد متفاوتة من القتلى، قدرتها المعارضة السودانية بـ141 قتيلا.[23]

- **تدهور الحقوق والحريات العامة في السودان:**

لكن يتوازى مع هذه الإشكاليات كذلك جملة من الاعتبارات السياسية المعيقة، وفي مقدمتها التضييقات على الحريات والحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها حريات

الرأي والتعبير، والتعرض لكثير من الصحف والصحفيين بالملاحقة والتضييق، وحظر النشر، وهنا يمكن إيراد واقعة أساسية وهي قيام السلطات السودانية الأمنية بمصادرة 14 صحيفة دون إبداء أية أسباب. إلى جانب قيام الحكومة باتخاذ حزمة من التدابير في هذا الصدد، مثل تعمد الدولة لزيادة الضرائب المفروضة على الصحف المعارضة، وتضييق الموارد المادية والإعلانية الموجهة لهذه الصحف لتكبيدها خسائر على عكس الصحف الموالية للنظام، والتوسع في حظر نشر الصحف التي لا تمتثل للتوجيهات التي تقدمها الأجهزة الأمنية.[24]

وكلها وقائع تستخدمها قوى المعارضة في التأكيد على دقة رؤيتها بأن ضمانات نزاهة وحيادية الانتخابات ليست متوفرة على الإطلاق، ومن ثم تدفع في اتجاه تعبئة المواطنين في إطار ما يُعرف بحملة "ارحل" بإقناعهم بعدم المشاركة أو التصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة، مع إعلانها عن توجهها لجمع ملايين التوقيعات من المواطنين لنزع الشرعية عن الانتخابات، ومن ثم إسقاط الحكومة السودانية.[25]

أزمة الانتخابات السودانية والأبعاد الإقليمية:

ربما يكون أحد عوامل تمايز الانتخابات السودانية المرتقبة عن غيرها، هو تعقد الوضع الإقليمي للسودان، واكتساب هذه الانتخابات بعدا إقليميا، وهو ما يمكن قراءته في ضوء جملة من التطورات، أولها دخول أطراف إقليمية على خط المناوشات بين النظام والمعارضة حول هذه الانتخابات. حيث سعى النظام في خطوة استباقية منه للدلالة على حسن نواياه فيما يتعلق بعقد انتخابات حرة نزيهة، بمحاولة تصدير صورة حول انفتاحه وجديته فيما يتعلق بعقد هذه الانتخابات ونزاهتها، من خلال تأكيده على قبول منظمات دولية متعددة للمشاركة في الإشراف والرقابة على الانتخابات، وفي هذا الصدد، قامت الحكومة السودانية بتوجيه طلب أو دعوة للاتحاد الأفريقي من أجل إرسال بعثة منه لتقييم مرحلة الإعداد للانتخابات والشهادة على نزاهتها وجديتها، ومن ثم تقييم ماهية المساعدة التي قد تحتاج لها المفوضية القومية السودانية للانتخابات، وكذلك تقديم توصيات في صدد تسيير المفوضية للانتخابات.[26] وهو الأمر الذي ردت عليه عدد من قوى المعارضة البارزة

وفي مقدمتها حزب الأمة السوداني، بمطالبة الاتحاد الأفريقي بعدم الانخراط في هذه العملية الانتخابية، ومن ثم مساعدة نظام البشير بطريقة أو بأخرى على الاستمرار في تسلطه وبطشه، من خلال مساعدته على تلميع سمعته الإقليمية، وأن تولي اهتماما أكبر بدلا من الانتخابات لصالح إيقاف حالة الاقتتال والحرب في العديد من الولايات والأقاليم السودانية.[27]

الانتخابات السودانية تمتد في القلب من القضايا الإقليمية في جوانب أخرى على النحو الذي يمكن ملاحظته في حالة وضع إقليم حلايب وشلاتين الخلافي التاريخي بين مصر والسودان، حيث أن المفوضية القومية السودانية للانتخابات لم تفتح محلات التسجيل للناخبين أو تُجهز مراكز الاقتراع في هذا الإقليم للانتخابات، على نحو دفع كثير من المواطنين واتجاهات من الرأي العام السوداني للتململ، والتساؤل حول أية تراجع أو تنازلات من الجانب السوداني عن الحق في هذا الإقليم.

ويمتد البعد الإقليمي للانتخابات الحالية في السودان، خاصة فيما يتعلق بالأقاليم المشتعلة بالحرب والاقتتال في السودان، وفي مقدمتها ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق ودارفور، والذي يقاتل فيه الجيش الشعبي ضد الحكومة المركزية في السودان، ويرفض المشاركة في الانتخابات على اعتبار تنامي تيارات داخله تنادي بتبني خيار الحكم الذاتي للإقليم، وهو الوضع الذي تتهم فيه الحكومة السودانية حكومة جنوب السودان بدعم هؤلاء المتمردين عسكريا ضد الحكومة المركزية، ومن ثم من المتوقع في حال فوز الحزب الحاكم ومرشحه عمر البشير في الانتخابات القادمة، أن يكون هناك استمرار للسياسة المنتهجة من جانبه تجاه جنوب السودان، ومحاولة الوصول معها لتفاهمات تقضي بتحييدها عن الاقتتال في هذه الأقاليم ضد الحكومة المركزية.[28]

اتصالا بتأثير الانتخابات ونتائجها على العلاقات الإقليمية للسودان مع جنوبه، يمكن أن نُشير كذلك لملابسات منطقة أبيي المتنازع عليها بين حكومتي السودان وجنوب السودان، حيث استبعدت المفوضية القومية للانتخابات السودانية منطقة أبيي من المناطق التي ستُعقد بها انتخابات، وهو ما فسره البعض في رغبة حكومة السودان لتفادي أي صدام مقبل مع جنوب السودان، باعتبار أن ذلك من شأنه تعقيد وضع السياسة الداخلية والخارجية السودانية.[29]

لا يفوت في هذا الصدد الإشارة لحرب اليمن الحالية ومشاركة قوات سودانية في عاصفة الحزم إلى جانب القوى العشرية وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية، وقطر، والإمارات، بجملة من القوات الجوية، والبرية على النحو الذي صرح به وزير الدفاع السوداني،[30]وهي الخطوة التي اعتبرها البعض استجابة لجملة من التطورات في السنوات الأخيرة في العلاقة بين نظام البشير في السودان وعدد من الدول الخليجية القائدة لهذه العمليات العسكرية، وخاصة السعودية، وقطر، حيث يُلاحظ أن هناك تقارب ممتد بين الطرفين (السودان وقطر) في الفترة الأخيرة على أكثر منها مستوى منها العلاقات الدبلوماسية والسياسية حيث لعبت قطر دورا مهما جدا فيما يتعلق بالوساطة بين متمردي إقليم دارفور، والحكومة المركزية في الخرطوم، ووصلا لحد اتهام ممثلي متمردي دارفور لقطر بالتحيز للحكومة المركزية في السودان،[31] وكذلك جملة الاستثمارات القطرية المضخة في الاقتصاد السوداني والتي كان لها دور كبير في "إنقاذ الاقتصاد السوداني من أزمته السالف ذكرها" على النحو الذي أعلنه الرئيس عمر البشير في أحد تصريحاته.[32] إلى جانب أن مشاركة السودان في هذه العمليات العسكرية يمكن تفسيره في أحد جوانبه، كخطوة أخرى في المضي قدما في اتجاه تعميق العلاقات مع دول الخليج، والتي كانت الأخيرة دائمة التشكك في عمق العلاقات بين السودان

وإيران، والتي كان أحد تبعات التقارب بين السودان والسعودية في السنوات الأخيرة، قيام الحكومة السودانية بإغلاق عدد من المراكز والمكاتب الثقافية الإيرانية في السودان تحت دعاوى نشر المذهب الشيعي،[33] وكذلك في إطار محاولات السودان ونظام البشير لمواجهة جملة الضغوط الممارسة عليه، من جانب القوى الخليجية والتي تُشكك في طبيعة العلاقات السودانية- الإيرانية،[34] ومن ثم فإن قرار المشاركة في هذه الحرب أو التحالف ترجمة لمسار العلاقات الأخذة في التعمق بين السودان ودول الخليج، وكذلك كجزء من محاولة السودان لتأكيد محدودية العلاقات مع إيران.

في جانب آخر فمن المتوقع أنه في حال نجاح عمر البشير في الانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن من شأن ذلك أن يدفع في اتجاه تحسين العلاقات الأمريكية- السودانية، والذي بدأت بوادره في رفع الولايات المتحدة للعقوبات عن بعض القطاعات السودانية كما هو الحال في مجال تكنولوجيا الاتصالات،[35]وكذلك قيام عدد من المسئولين الأمريكيين بعدد من الزيارات المتوالية في الفترة الأخيرة، وإعلان الدبلوماسية السودانية بشكل صريح سعيها للوصول لتفاهم مع واشنطن،[36] إلى جانب وجود جملة من العلامات الأخرى المؤكدة لهذه الانفراجة منها كون الولايات المتحدة وسيط في المحادثات بين حركة تحرير السودان الدارفورية وبين الحكومة السودانية المركزية،[37] بعد أن استمرت العلاقات متأزمة لسنوات طويلة منذ انقلاب عمر البشير 1989، ومرورا بجملة من التطورات التي كانت السودان على الخط فيها مثلما كان في أزمة محاولة اغتيال الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك في زيارته لأديس أبابا، والتي اتهمت السودان بإيواء العناصر الضالعة في هذه العملية، إلى جانب أن السودان في وقت من الأوقات استضافت أسامة بن لادن،[38] والذي كان تحت الحماية الرسمية.

وهي العلاقات التي كان أحد عوامل تأزمها هو ربط رفع وتخفيف العقوبات عن السودان بجملة من الملفات الداخلية السودانية كما كان الحال في ملف جنوب السودان، وحاليا في الأقاليم المضطربة مثل دارفور، وجنوب كردفان والنيل الأزرق. إلى جانب التخوفات الأمريكية من العلاقات بين السودان وإيران، والتي كان أبرز تداعياتها زيارة محمود أحمدي نجاد للسودان في 2011، والتي علق عليها كيري باعتبارها تطور سلبي لأمريكا.[39] وهو الانفتاح أو اللين النسبي الذي يفسره البعض كمحاولة من نظام البشير من أجل استعادة الاعتراف الدولي بها، وكسر العزلة المفروضة عليه، وهي العزلة التي ساهم فيها وضع السودان على قوائم الدول الداعمة للإرهاب، وكذلك على أثر إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة بتوقيف عمر البشير في إطار تهم ضد الإنسانية وجرائم حرب موجهة له ارتكبها هو وقواته في النزاع في دارفور في عام 2009. ومن هنا تأتي هذه الانتخابات وعقدها للنظام السوداني كأحد الضرورات والإشارات التي يمكن إرسالها للخارج والولايات المتحدة من أجل تخفيف الضغوط الممارسة من جانبهم عليه على أثر ملفات الحقوق والحريات العامة، والديمقراطية في السودان.

يبدو أن نظام البشير يبحث عن مصدر جديد للشرعية، والتي إن لم يستطع خلال الدورة القادمة إيجاده فسيكون أمام خطر حقيقي بعد تراجع الشرعية الدينية التي كان يعتمد عليها، على أثر تراجع مد وجاذبية الإسلاميين وأنظمة حكمهم وأطروحتهم في المنطقة كما هو الحال في مصر وتونس.

الهوامش:

[1] فوز عمر البشير في انتخابات الرئاسة السودانية، BBC العربية، 26 أبريل 2010، http://is.gd/KXwH7z

[2]تحديات الحوار الوطني وأفق المصالحة بالسودان، موقع الجزيرة الالكتروني، 15 مايو 2014، http://is.gd/K5JRSr

[3]الشعبي يوافق رسميا على الحوار مع الحزب الحاكم في السودان والإجماع يعلن رفضه، سودان تريبون، 10 فبراير 2014، http://is.gd/Ajelb1

[4]دستور السودان الانتقالي لعام 2005، http://is.gd/G7fOzu

[5]البشير يوجه البرلمان بإجازة تعديلات دستورية عاجلة، سودان تريبون، 30 أكتوبر 2014، http://is.gd/Tq4dwB

[6]التعديلات الدستورية إسفين النظام في جسد الحوار السوداني، جريدة العربي، 7 يناير 2015، http://is.gd/x3trmb

[7]نداء السودان يتسبب في اعتقال قيادات المعارضة، موقع أخبارك نت، 7 ديسمبر 2014، http://is.gd/km5vhu

[8]نص وثيقة نداء السودان، موقع الطريق الإلكتروني، 4 ديسمبر 2014، http://is.gd/AYKLjM

[9]أحمد يونس، السودان: 13 مليون مواطن لانتخابات 2015، جريدة الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2014، http://is.gd/PsFEhv

[10]تعديل قانون الانتخابات بالسودان رغم رفض المعارضة، موقع الجزيرة الالكتروني، 3 يوليو 2014، http://is.gd/iIYXXI

[11]السودان: 13 مليون مواطن لانتخابات 20165، الشرق الأوسط، 17 نوفمبر 2014، http://is.gd/PsFEhv

[12]حيدر إبراهيم علي، السودان: سؤال الهوية قناع للعجز، جريدة السفير اللبنانية، 18 يوليو 2012، http://is.gd/DTtFpP

[13]الجذور التاريخية لمشكلة دارفور، موقع BBC العربية، 26 أغسطس 2004، http://is.gd/6QnlcW

[14]خيارات محدودة: أوراق الخرطوم في مواجهة تصارع الجنوبيين، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أبريل 2014، http://is.gd/TVsPP3

[15]العقوبات الاقتصادية على السودان...انفراج قريب، أخبار مصر، 10 نوفمبر 2014، http://is.gd/HejwJM

[16]عبد الله علي إبراهيم، "الأزمة الاقتصادية في السودان.. فليُسعد النطق"، موقع الجزيرة الإلكتروني، 5 أغسطس 2012، http://is.gd/qTFabJ

[17]التجاني الطيب إبراهيم، اقتصاد دولتي السودان بعد وقف النفط، موقع الجزيرة نت، 26 فبراير 2012، http://is.gd/mhyjbP

[18]عبد الله علي إبراهيم، مرجع سابق.

[19]خبير لـ "العربية نت": التضخم الحقيقي بالسودان يتجاوز 60%، موقع العربية الالكتروني، 9 ديسمبر 2013، http://is.gd/fARXgm

[20]احتجاجات في السودان على زيادة أسعار المحروقات، موقع BBC العربية، 24 سبتمبر 2013، http://is.gd/SJ6JiO

[21]احتجاجات السودان: مقتل 27 على الأقل خلال مظاهرات ضد الحكومة، 26 سبتمبر 2013، http://is.gd/J1tYza

[22]احتجاجات السودان: مظاهرة جديدة في الخرطوم وأم درمان، موقع BBC العربية، 27 سبتمبر 2013، http://is.gd/RJqcgr

[23]المعارضة السودانية: 141 قتيلا خلال 3 أيام من الاحتجاجات، موقع العربية الإلكتروني، 27 سبتمبر 2013، http://is.gd/EFzk4D

[24]الصحافة السودانية: جولات مع القمع، ن بوست، 30 أكتوبر 2014، http://is.gd/M4eBZx

[25]حملة ارحل في السودان لمقاطعة الانتخابات البرلمانية، موقع BBC العربية، 5 فبراير 2015، http://is.gd/fONi47

[26]وفد من الاتحاد الأفريقي لتقييم انتخابات السودان ينهي زيارته ويرفع تقريره خلال أيام، موقع الطريق الالكتروني، 9 مارس 2015، http://is.gd/fiXcyN

[27]الأمة يحرض الاتحاد الأفريقي على عدم مساندة الانتخابات، موقع اليوم التالي الالكتروني، 8 مارس 2015، http://is.gd/xyGAyK

[28]الخرطوم تتهم جوبا بدعم حركات التمرد بالسلاح، موقع الجزيرة الالكتروني، 26 يناير 2015، http://is.gd/w2k7Rk

[29]منطقة أبيي خارج انتخابات الجنوب والشمال، موقع الجزيرة نت، 25 يناير 2015، http://is.gd/BnNZCD

[30]الجيش السوداني يعلن مشاركته بقوات برية في عملية "عاصفة الحزم"، موقع اليوم السابع، 26 مارس 2015، http://is.gd/HxUz8f

[31]الوساطة ترفض اتهام متمردي دارفور، موقع الجزيرة نت، 24 يناير 2011، http://is.gd/j9ebqo

[32]البشير للشرق: قطر ساعدت السودان على تجاوز الأزمة الاقتصادية، موقع الشرق الالكتروني، 17 مارس 2015، http://is.gd/a9MBWt

[33]تحسنت العلاقات السودانية السعودية: فأغلقت الخرطوم المراكز الثقافية الإيرانية، موقع الخليج الجديد، 7 سبتمبر 2014، http://is.gd/0Sdhtj

[34]وزير الخارجية السوداني: الحديث عن تحالفنا مع إيران "افتراءات"، موقع أخبارك، 30 مارس 2015، http://is.gd/5gKuRi

[35]واشنطن تخفف العقوبات على تكنولوجيا الاتصال بالسودان، موقع الجزيرة نت، 18 فبراير 2015، http://is.gd/QpWELl

[36]شروط أمريكية لتعزيز العلاقات مع السودان، موقع البديل، 13 ديسمبر 2014، http://is.gd/iSO9LW

[37]عبده مختار موسي، مرجع سابق.

[38]رئيس الاتحاد الأفريقي السابق يتهم الحكومة برعاية واستضافة الإرهابيين، موقع أخبار السودان اليوم، 22 فبراير 2015، http://is.gd/1Il6Jg

[39]عبده مختار موسي، العلاقات السودانية– الأمريكية على مفترق الطرق، http://is.gd/agEAJF

انتخابات الكنيست 2015:

نظرة على القائمة العربية الموحدة

منتدى البدائل العربي

(يونيه 2015)

مقدمة:

تصدر حزب الليكود بزعامة رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته بنيامين نتانياهو، النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية في إسرائيل بنسبة 23.73% وحل حزب الاتحاد الصهيوني (يسار وسط) بزعامة إسحق هرتزوج بالمرتبة الثانية حيث حصل على 19.06% من جملة الأصوات. وأوضحت اللجنة المشرفة على الانتخابات أن هذه النتيجة تعني أن حصة الليكود في الكنيست المقبل المؤلف من 120 نائبا ستكون 30 نائبا مقابل 24 نائبا لحزب الاتحاد الصهيوني.[1] فى هذا السياق أكد كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات في رام الله أن الفلسطينيين سيقومون بتكثيف حملاتهم الدبلوماسية، موضحا أن "على المجتمع الدولي الآن أن يساند مسعى فلسطين كدولة تحت الاحتلال بالتوجه إلى محكمة الجنايات الدولية والانضمام إلى المواثيق والمؤسسات الدولية الأخرى".[2] وفي واشنطن، أعلن البيت الأبيض أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد تخلى عن التزامه بالتفاوض على إقامة دولة فلسطينية، بسبب ما وصفته بأنها تصريحات "مثيرة للانقسام" من قبل نتانياهو أثناء الحملة الانتخابية بخصوص الناخبين من فلسطينيي ٤٨ بإسرائيل.[3] فى الوقت نفسه، شدد معظم القادة الأوروبيين على ضرورة استئناف عملية السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين المعطلة منذ حوالي سنة، لكن دون إخفاء شكوكهم حيال هذا الأمر. ورحب الاتحاد الأوروبي بفوز رئيس الوزراء الإسرائيلي، مؤكدا فى الوقت نفسه ضرورة "استئناف" عملية السلام.[4]

وقد حققت وسط هذا المشهد القائمة المشتركة لفلسطينيي 48 إنجازا بحصولها على 13 مقعدا في الوقت الذي تبلغ فيه نسبتهم 20% من السكان، في حين حصلت الأحزاب العربية في انتخابات الكنيست عام 2013 على 11 مقعدا، ويرجع السبب في ذلك إلى تشتت الأحزاب الممثلة لهم وتصويت عدد منهم لصالح الأحزاب الإسرائيلية وعدم اقتناع جزء آخر بجدوى المشاركة في الانتخابات في تحقيق المساواة بينهم وبين اليهود.[5] وتأتي الزيادة في نسبة التمثيل العربي رغم حملة التحريض ضد القائمة العربية المشتركة من قبل نتانياهو الذي سعى لمنعها من التأثير على المشهد السياسي. وفي قراءته لهذه النتيجة قال النائب جمال زحالقة "إن الجماهير الفلسطينية بالداخل وحدت صفوفها وخاضت الأحزاب العربية الانتخابات بقائمة مشتركة، وأنهت التنافس بوحدة تعزز وتعكس إرادة الجماهير التي خرجت للتصويت بإشارة منها لمنح الثقة لمشروع الوحدة".

1. سياق تكوين القائمة العربية:

تعتبر هذه هى المرة الأولى التي تتقدم فيها الأحزاب العربية بقائمة واحدة إلى انتخابات الكنيست الإسرائيلي منذ قيام الكيان الإسرائيلي عام 1948[6]. وهي تحالف لأربعة من أكبر الأحزاب العربية: التجمع الوطني الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحركة الإسلامية-الجناح الجنوبي، والحركة العربية للتغيير. وقد جاءت القائمة العربية المشتركة ردا على استمرار سياسات وممارسات الاحتلال العنصرية التي تجلت في سيل من القوانين والمخططات المعادية للجماهير العربية والمنافية للديمقراطية وحقوق

الإنسان والمواطنة، وفي مقدمتها قانون القومية ويهودية الدولة، والتهديد الفاشي بإقصاء الجماهير العربية عن الحلبة السياسية. وجاء تشكيل القائمة لتوحيد الصفوف والنضال المشترك ضد العنصرية.

وقد شكل عدد من المبادئ الأساسية برنامج القائمة منها: إحقاق السلام العادل في المنطقة استنادا إلى الشرعية الدولية، بإنهاء الاحتلال لكل الأراضي المحتلة عام 1967، تفكيك كل المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وإطلاق سراح الأسرى السياسيين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في حدود 4 يونيه1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، يضمن حق العودة وفق القرار 194، كما تطالب القائمة المشتركة بالاعتراف بالجماهير العربية كأقلية قومية، وبحقها في الإدارة الذاتية لشؤونها الثقافية والتربوية والدينية، وبكونها جزءا حيا وفاعلا من الشعب الفلسطيني ومن الأمة العربية.[7]

وبالتالي عملت الأحزاب العربية على تخطي خلافاتها الفكرية وبناء قائمة عربية موحدة، ليكون لديها الفرصة في عبور نسبة الحسم 5.25% الجديدة التي تم وضعها في العام الماضي. وجاءت حملتها الانتخابية عاكسة لهذا التحول في استراتيجية المواجهة العربية وتحت شعار "إرادة شعب.. صوت واحد ضد العنصرية"، وذلك تعزيزا للتمثيل العربي في وجه العنصرية. حيث أنه منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 تصاعدت التساؤلات في صفوف الجمهور العربي تجاه سياسة الدولة نحوهم وخاصة بعد قيام الشرطة الإسرائيلية بقتل 13 منهم وجرح العشرات بسبب قيامهم بمسيرة سلمية تضامنية مع أشقائهم في الضفة والقطاع. ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وإجماع الأحزاب الصهيونية على أن الأمر يجري تحت عنوان "الدفاع عن النفس"، فإن القلق والخوف أصبح الشعور السائد لدى فلسطينيي 48 وعمق من ذلك الدعوات المتصاعدة لطردهم وترحيلهم من أرضهم وديارهم، ونذكر هنا حديثا وعلى سبيل المثال لا الحصر، تصريح وزيرة العدل الإسرائيلية الأخير والتي دعت لتدمير كل القرى الفلسطينية وإبادة الشعب الفلسطيني.[8]

وجاءت القائمة المشتركة على خلفية مقدمات بدأت منذ انتخابات الكنيست في مارس 2006 حيث طرحت وقتها مختلف القوى السياسية في أوساط فلسطينيي 48 ضرورة أن تسعى الأحزاب العربية في إسرئيل إلى التكتل أو التوحد في قائمة واحدة، وضرورة العمل على زيادة مشاركة فلسطينيي 48 في تلك الانتخابات، لتحقيق الاستفادة القصوى من قوتهم التصويتية التي عادة ما تضيع في ظل انخفاض نسب المشاركة وتشتت الأصوات بين القوائم المختلفة، وزيادة تمثيلهم في الكنيست في محاولة لتشكيل لوبي عربي أكثر فعالية داخل الكنيست للمطالبة بحقوقهم.[9]

ومن ثم يشكل نجاح القائمة تحديا هاما أمام إسرائيل، بما قد يتيحه من القدرة على تشكيل جبهة معارضة لسياسات الكيان الإسرائيلي، خصوصا حال إجراء أي اتفاق فلسطيني-إسرائيلي مستقبلا، وبالذات في ظل اعتراف بعض الدول الأوروبية بدولة فلسطين وما ترتب عليه من توتر العلاقات الإسرائيلية الأوروبية.[10]

2. الأحزاب المكونة للقائمة العربية:

- **الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة:** تأسست عام 1974 في مدينة الناصرة، على أساس فكرة إقامة جبهة واسعة ضد الحرب والعدوان ومن أجل السلام والديمقراطية، وشكلت تحالف من كوادر الحزبالشيوعي وفئات اجتماعية سياسية اقتصادية تجارية (الطبقة الوسطى) ورابطة الجامعيين والتجار والحرفيين. وللجبهة تاريخ في المشاركة بانتخابات الكنيست حيث عادة ما كانت تحصد ما بين ثلاثة وأربعة مقاعد منذ البرلمان التاسع عام 1977 وحتى البرلمان التاسع عشر في عام 2013.
- **التجمع الوطني الديمقراطي:** تأسس في عام 1995 في محاولة للم شمل العديد من الناشطين

في الحركات السياسية والتنظيمات الطلابية في إطار واحد. ويعرف نفسه بأنه حزب قومي عربي وطني فلسطيني ديمقراطي في فكره وأهدافه السياسية، ويناضل من أجل العدالة الاجتماعية. ويقوم التجمع على الربط بين الهوية القومية ومبادئ الديمقراطية في ظروف الجماهير العربية في إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، وذلك عبر التشديد على تطبيق فكرة المواطنة المتساوية في مواجهة الفكرة الصهيونية والنظام السياسي الاجتماعي الذي يقوم عليها منذ نشأته، وعادة ما خاض الانتخابات مع أحد الأحزاب وإن خاضها أحيانا منفردا وحصل في انتخابات عام 2013، والتي خاضها منفردا، على ثلاثة مقاعد قام من خلالها –ولأول مرة– بإدخال امرأة عربية لتكون نائبة في الكنيست عن حزب عربي.

- **الحركة الإسلامية –الجناح الجنوبي**: بدأت الحركة الإسلامية، بصيغتها الحالية، مشوارها في مطلع السبعينيات، وفي منتصف التسعينيات، قرر بعض قيادات الحركة خوض انتخابا الكنيست الـ14 عام 1996. وقد أدى هذا القرار إلى تصدع تنظيمي عميق داخل صفوف الحركة نتج عنه: "الجناح الشمالي" و"الجناح الجنوبي" ودخل الأخير الانتخابات وقتذاك بقائمة مشتركة مع الحزب الديمقراطي العربي، التي استمرت حتى انتخابات 2013.
- **الحركة العربية للتغيير**: تم تأسيسها عام 1996، بعد أن أعلن الدكتور أحمد الطيبي، الذي كان مستشارا للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، نيته خوض الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية. إلا أنه أعلن انسحابه لعدم تحالفه مع قوى أخرى ولعدم وثوقه من اجتياز نسبة الحسم المطلوبة. وفي انتخابات الكنيست عام 1999 تحالفت الحركة مع التجمع الوطني الديمقراطي، وحازا على مقعدين في الكنيست. واستمرت الحركة هكذا في انتخابات 2003 ثم 2006 تدخل في ائتلاف مع أحد الأحزاب العربية لتحصل على مقعد أو مقعدين في الكنيست.[11]

رفضت القائمة العربية الدخول في ائتلاف حكومي مع الاتحاد الصهيوني، حيث أوضح المحامي أسامة السعدي الذي يرد اسمه في القائمة على المقعد رقم 12 "إن برنامج القائمة المشتركة لا يتوافق مع برنامج الاتحاد الصهيوني"، مضيفا "أن نشارك في ائتلاف وندخل في حكومة مع هرتزوج معناه أننا سنكون ملتزمين بالتصويت على أي قرار تتخذه هذه الحكومة، فماذا سنفعل إذا قررت هذه الحكومة شن عدوان جديد على غزة؟".[12]

3. التاريخ التصويتي لعرب 48 وانعكاساته على انتخابات 2015:

منذ عام 1999 بدأ التراجع الشديد في نسب تصويت فلسطيني 48 في الانتخابات الإسرائيلية. فبينما كانت النسبة في عام 1996 هي 78% فإنها انخفضت 70% في عام 1999 ثم إلى 65% في عام 2003 ثم إلى

56.3% عام 2006 ثم 53.6% فى عام 2009 ثم إلى 57.3% فى عام 2013. ومع ذلك تبقى الدلالة الأهم وهي تزايد نسب تصويت فلسطينيي 48 لصالح الأحزاب العربية، فبينما كانت تلك النسبة 30% فى عام 1977، تزايدت إلى 37% عام 1991، ثم إلى 51% عام 1984، ثم إلى 58% عام 1988، ثم انخفضت بشكل طارئ وربما عارض فى عام 1992 إلى 48%، ربما بتأثير انطلاق عملية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إلا أنها ارتفعت مرة أخرى فى عام 1996 لتصل إلى 70% ربما بسبب تآكل الثقة فى إمكانية إتمام التسوية وما ارتكبه الإسرائيليون من مجازر فى حق الفلسطينيين خلال تلك الفترة. وبالطبع فإن تزايد نسبة تصويت فلسطيني 48 للأحزاب العربية كان يعنى بالضرورة خصما من نسب التصويت للأحزاب الإسرائيلية، حيث كانت تلك النسب تتدنى باستمرار باستثناء عام 1992.[13] وفى عام 2009 حصلت الأحزاب العربية على ما يقرب من 82% من الأصوات العربية وإن تراجعت قليلا مع بقائها مرتفعة فى انتخابات 2013 حيث حصلت على قرابة 77% من مجمل أصوات العرب[14].

4. التحديات التى تواجه القائمة العربية:

تواجه القائمة العربية عددا من التحديات التي ترتبط بالإدراك الخاص باعتبارها جزءا من القضية الفلسطينية، في ظل ممارسات الكيان الإسرائيلي من سياسات التهويد وبناء المستوطنات، والعدوان المستمر على قطاع غزة. ويتمثل التحدي الأكبر أمام القائمة في كيفية استمرارها في ظل تفاوت الرؤى بين فلسطينيي 48، حيث يرى البعض بأن دخول القائمة الكنيست يعد محاولة لإحداث وتأكيد صوت الجماهير العربية في وجه الممارسات العنصرية المتبعة من سلطات الاحتلال، ويرى البعض الأخر أن العمل مع المشرعين الإسرائيليين في الكنيست ليس سبيلا لإحراز تقدم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإنما هو نوعا من شرعنة الاحتلال.[15]

وهناك عدة تحديات أخرى رئيسية، من أهمها المحافظة على استمرار وحدتها وعدم انشقاقها، بالإضافة إلى استمرار وحدة الخطاب المتبني من قبل القائمة ومواقفها وتغليب المشتركات على الخلافات، والحفاظ على اتجاه تصويتي واحد داخل الكنيست، أيضا القدرة على ترجمة برنامجها ووعودها في حملتها الانتخابية إلى مشروعات وقرارات وتوجهات حقيقية، تؤكد عبرها قدرتها والتزامها بمطالب فلسطينيي 48 وباقي فلسطينيي الأراضي المحتلة.[16]

ويعد من أهم التحديات أيضا محاولة التعامل مع حكومة اليمين المتطرف التى شكلها نتانياهو، والعمل على تكوين معارضة قوية داخل البرلمان فى ظل الوضع المضطرب للأغلبية البرلمانية لنتانياهو وهي 61 عضوا من أصل 120 مما قد يساهم فى عرقلة تمرير أي مشروع قانون ينوي نتانياهو طرحه.[17]

أيضا تحدي إمكانية أن تقوم القائمة بتوظيف هذا النجاح الانتخابي للضغط لتمرير قوانين من شأنها أن تقوض من سياسات الفصل العنصري التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية، وما يمكن أن يترتب على هذا من محاولات لتعزيز مكانة فلسطينيي الداخل بعيون أنفسهم والآخرين، وأن تنعكس إيجابا على تنظيم العمل الجماعي في الأطر النضالية خارج البرلمان.[18]

هناك تحدي آخر أمام القائمة وهو تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل اسرائيل والتي تشهد احتجاجات واسعة منذ 2011 وعادت مرة أخرى قبل اجراءالانتخابات في ظل تقليص الحكومة الإنفاق على الخدمات العامة، ومطالبة المتظاهرين بتغيير النهج الاقتصادي – الاجتماعي للحكومة والعودة إلى نظام "الرفاه الاجتماعي".[19]

تؤثر هذه الأوضاع بشكل أكبر على فلسطيني الداخل ولعبت أيضا هذه التداعيات دورا هاما أثناء فترة الانتخابات، وظهر هذا في التصريح الذي أدلى به أيمن عودة قبيل الانتخابات بما يفيد أن "القائمة المشتركة" هي

السبيل الوحيد لمواجهة المشاكل الحياتية الملحة جدا في السكن، والعمل، واتساع الفقر وغيره نتيجة التمييز العنصري المتراكم من قبل إسرائيل.[20]

خاتمة:

يعد ماحققته القائمة العربية إنجازا نوعيا في ظل ممارسات وسياسات الاحتلال، بالاضافة إلى وضع فلسطيني 48 في الداخل، ومن ثم فعلى النواب الفلسطينيين داخل الكنيست أن يدركوا أن أمامهم عدد من الفرص المتاحة لتحقيق بعض مما وعدوا به الجماهير العربية، ومن ضمن هذه الفرص بناء معارضة قوية لسياسات الاحتلال القائمة على الفصل العنصري خصوصا في ظل التحديات التي تواجه حكومة نتانياهو مثل الأزمة مع واشنطن والدول الأوروبية وأغلبيتها المحدودة بالكنيست، وبالتالي يمكن للقائمة العربية الضغط داخليا في الكنيست لمنع اصدار تشريعات تعمق من أزمات الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وتزيد من فجوة التمييز ضدهم، وخارجيا بالتأثير على مزيد من الدول الاوربية للاعتراف بدولة فلسطين والأهم من ذلك الحفاظ على استمرارية قائمتهم ووحدتها من خلال وضع برنامج عمل مشترك ومبادئ يلتزم بها أطراف هذا التحالف.

---

[1] حزب الليكود بزعامة بنيامين نتانياهو يتصدر الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، France 24، 18 مارس2015، http://goo.gl/sh6YWD

للمزيد "الانتخابات الإسرائيلية.. نتانياهو إلى ولاية رابعة"، الحرة، 18 مارس 2015، http://goo.gl/L8OKdD

نتائج الانتخابات الإسرائيلية العامة 2015 للكنيست العشرين، إسرائيل عربية، http://goo.gl/daQTfn

[2] "انتخابات إسرائيل: نتانياهو يتصدر النتائج"، العربية نت، 18 مارس 2015، http://goo.gl/befXhv

[3] امتعاض دولي من نتائج الانتخابات الإسرائيلية: واشنطن توبخ نتانياهو.. وأوروبا تطالبه بالتحلي بالمسئولية، الأهرام، http://goo.gl/2HX7I2

[4] المرجع السابق.

[5] المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، "الانتخابات الإسرائيلية: الأحزاب المشاركة"، 16 مارس 2015، http://goo.gl/WjSJaV.

[6] لأول مرة في تاريخهم.. العرب "قوة وازنة" في الكنيست الإسرائيلي، France 24، 18 مارس 2015، http://goo.gl/mPkkBR

[7] المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، "الانتخابات الإسرائيلية: الأحزاب المشاركة"، مرجع سابق

[8] وزيرة بإسرائيل أصلها عراقي دعت إلى ذبح الفلسطينيات، 8 مايو 2015، موقع العربية، http://goo.gl/kUIu0y

[9] المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، الانتخابات الإسرائيلية: الأحزاب المشاركة، 16 مارس 2015، http://goo.gl/WjSJaV

[10] تحديات دبلوماسية كبيرة أمام الحكومة الإسرائيلية القادمة"، الشروق، 13 مارس 2015، http://goo.gl/j5CVvW

[11] إمطانس شحادة، قراءات في نتائج انتخابات الكنيست الـ19 عام 2013 في إسرائيل، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، يونيه 2013، ص ص 13-15، http://is.gd/WgdcpJ

[12] انتخابات إسرائيل 2015، الجزيرة نت، http://is.gd/m7xY8J

[13] دراسة: الأحزاب العربية في إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://goo.gl/2vkwOx

[14] إمطانس شحادة، مرجع سبق ذكره، ص 6

[15] "فلسطينيو 48" يواجهون عنصرية الاحتلال في انتخابات الكنيست، 9 مارس 2015، جريدة السفير، http://assafir.com/Article/62/406601

[16] المطلوب من القائمة العربية في الكنيست العشرين، المستقبل، 4 مايو 2015، العدد 5368، صفحة 20، http://goo.gl/ZdJHfq

[17] نتانياهو يخوض أولى معاركه في الكنيست الـ20 بائتلاف حكومي "هش"، شبكة محيط، 10 مايو 2015

[18] القوائم العربية بالكنيست.. وحدة وتشكيك بالجدوى، الجزيرة نت، 28 يناير 2015، http://goo.gl/B2gCsK

[19] تقدير استراتيجي (38) : الاحتجاجات في "إسرائيل" وتداعياتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، http://goo.gl/bjMtB2

[20] انتخابات إسرائيل 2015، الجزيرة نت، http://is.gd/m7xY8J

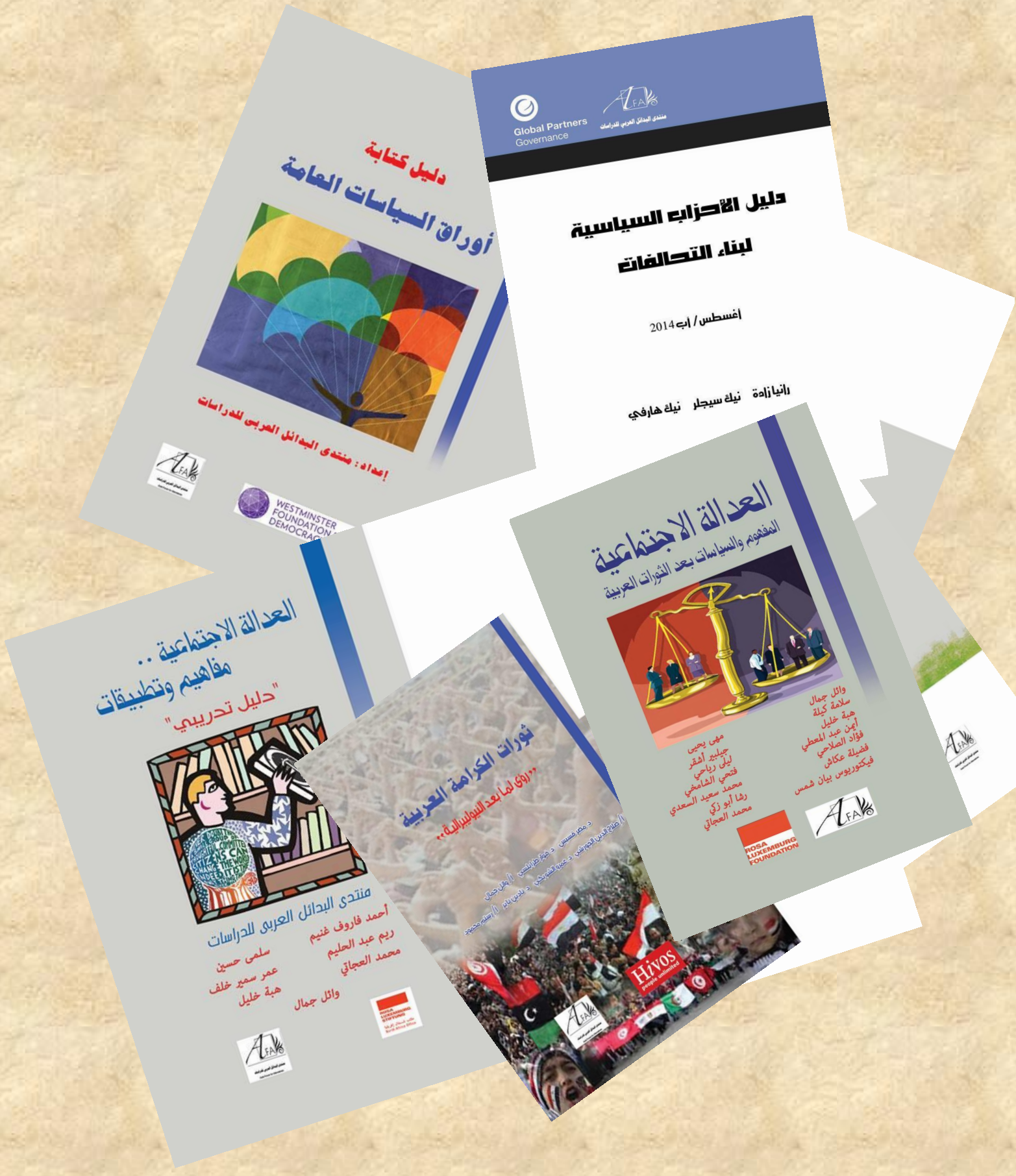
دليل كتابة
أوراق السياسات العامة
إعداد: منتدى البدائل العربي للدراسات
WESTMINSTER FOUNDATION FOR DEMOCRACY
Global Partners Governance
منتدى البدائل العربي للدراسات
دليل الأحزاب السياسية
لبناء التحالفات
اغسطس / آب 2014
رانيا زادة نيك سيجلر نيك هارفي
العدالة الاجتماعية
المفهوم والسياسات بعد الثورات العربية
وائل جمال
سلامة كيلة
هبة خليل
أيمن عبد المعطي
فؤاد الصلاحي
فضيلة عكاش
فيكتوريوس بيان شمس
مهى يحيى
جيلبير أشقر
ليلى رياحي
فتحي الشامخي
محمد سعيد السعدي
رشا أبو زكي
محمد العجاتي
ROSA LUXEMBURG FOUNDATION
العدالة الاجتماعية ..
مفاهيم وتطبيقات
"دليل تدريبي"
منتدى البدائل العربي للدراسات
أحمد فاروق غنيم
ريم عبد الحليم
محمد العجاتي
وائل جمال
سلمى حسين
عمر سمير خلف
هبة خليل
ثورات الكرامة العربية
«رؤى لما بعد الليبرالية»
Hivos people unlimited

تطور المواطنة بين الفلسفة السياسية الليبرالية والواقع المصري

مينا سمير

مساعد باحث بمنتدى البدائل العربي للدراسات

(يونيه 2015)

مقدمة

تعد المواطنة أحد المصطلحات الحديثة نسبيا في عالم السياسة، بالرغم من وجود إرهاصات لها منذ أيام الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وأرسطو عندما تحدثا عن المواطن في أثينا، وقد بدأ التنظير لها منذ منتصف القرن الماضي تقريبا، كما أنها أصبحت أحد الكلمات المفتاحية للعلوم السياسية والتاريخ في العقد الأخير من القرن ذاته[1].

وتتميز المفاهيم السياسية بتعدد التعريفات والتوصيفات، لذا يمكننا أن نُعرف المواطنة على أنها "حركة مجتمعية في إطار قانوني يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الإقليم الواحد، وإطار اجتماعي يضمن عدم التمييز من فئة تجاه فئة أخرى من السكان، في إطار سياسي يضمن كفالة الإطارين القانوني والاجتماعي".

وكان مبدأ المواطنة قد تم إدراجه في الدستور المصري، بعد التعديلات على دستور 1971 التي استفتى عليها المصريون في 26 مارس 2007، والتي اشتملت على تعديل 34 مادة دستورية، شملت المادة الأولى، التي اعتبرت المواطنة ولأول مرة في تاريخ مصر أساسا يقوم عليه نظام الحكم، وهي المادة التي اعتبرها الكثيرون غطاء تجميليا لمواد أخرى من شأنها "دسترة" تقويض النظام الحاكم للمكتسبات المحدودة لهامش الانفتاح السياسي المحدود التي نتجت عن تعديلات الدستور في 2005[2].

وفي إطار دعوات قوى المعارضة للتصويت برفض التعديلات الدستورية[3]، رد النظام بحملة إعلامية ضخمة لحث المواطنين على التصويت بنعم، وكانت المواطنة أحد وسائل الترويج التي ركزت عليها الحملة، وصورتها بأنها المساواة بين المسيحيين والمسلمين، مما ساهم في تشكيل وعي جمعي منقوص عن المواطنة التي لا تقتصر فقط على المساواة على أساس الدين، بل تشمل اللون، العرق، الجنس... الخ.

ومن يتأمل أوضاع المواطنة قبل 25 يناير، يصل إلى أن مفهوم المواطنة أصبح يعيش في أزمة، لوجود ممارسات تخالف مواثيق حقوق الإنسان، وسيادة القانون، ومبادئه، وقد عمل النظام السابق للثورة وأجهزته على تدعيم الممارسات التي تعمل على تناقص مساحة المجال العام، وشملت تلك الممارسات، الاستبعاد لأسباب تتعلق بالفكر، والنوع، والعقيدة[4]، وبذلك فقد وصفت المواطنة في مصر قبل الثورة اصطلاحيا بالمواطنة المنقوصة والمواطنة غير المتوازنة[5].

إلا أن ميدان التحرير خلال الـ18 يوما، هما عمر الاعتصام الذي قام به الثوار في 25 يناير وحتى 11 فبراير 2011، شهد تراجعا كبيرا في أنماط الاستبعاد الاجتماعي، الذي يصيب مستويات عدة في البنية الهيكلية للمجتمع المصري، فكان للفئات التي تعاني من الاستبعاد الاجتماعي مثل المرأة والأقليات الدينية والعرقية حراكا مؤثرا في إطار السعي نحو التغيير، مما أنتج درجات عالية من التفاؤل حول تحقيق مواطنة فعالة بأبعادها المختلفة، والخروج بها من الميدان إلى الوطن.

إشكاليات التنظير للمواطنة في مصر:

لقد نما مفهوم المواطنة الحديث في إطار معرفي غربي، نتج عن محطات عدة أهما الثورات في كل من إنجلترا، فرنسا

والولايات المتحدة، التي أرست إلى مفاهيم جديدة عن المواطن، الذي يحظى بمجموعة من الحقوق السياسية، الاجتماعية والقانونية في مقابل ولائه للوطن القومي، بعدما كان مجرد تابع أو أحد رعايا الإمبراطور أو الملك.[6]

وعلى الرغم من اختلاف الأُطر والقواعد تلك عن واقع المجتمع المصري، القائم على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامه الدين والأخلاق والوطنية، وتحرص الدولة على تماسكها واستقرارها وترسيخ قيمها"[7]، أي أن مفهوم المواطنة في مصر وفيما تطرحه أغلب الأدبيات العربية بشكل عام يخضع لشرطين هما مسقط الرأس، والانتماء إلى الجماعة الذي يركز على عنصر الايمان باعتباره القاسم المشترك للعلاقة بين أعضاء الجماعة، إلا أن العديد من المنظرين للمواطنة يقعون في فخ "البراديغما"، أي يحاولون نقل الإطار المعرفي والنظري الغربي، وتطبيقه على الواقع المصري، دون النظر إلى الاختلاف في السياقات السياسية والاجتماعية والإيديولوجية... إلخ.

تطور المواطنة في الغرب وفق تطور الفلسفة السياسة الليبرالية:

يقول المهتمون بتطور الفلسفة السياسية الليبرالية، ومركزية مفهوم المواطنة داخل هذه الفلسفة، أن المفهوم تطور في سياق التحولات التي ارتبطت بالخطاب السياسي الليبرالي، وتم ذلك انطلاقا من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى بعض مضامينه بغية تطويرها، في ضوء المتغيرات والمكاسب التي حدثت في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، مع تطور الديمقراطية في سياق علماني، فالديمقراطية والمواطنة مفهومين لا يمكن الفصل بينهما.

وفي هذا السياق قدم توماس مارشال نموذجا نظريا من خلال تحليل التجربة البريطانية، وذلك في إطار سعيه لتطوير مفهوم المواطنة وفق معطيات النصف الأول من القرن العشرين، حيث قدم مارشال نموذجا للمواطنة يتكون من ثلاثة عناصر، وهي المدنية، السياسية، والاجتماعية.

وقصد مارشال بالمواطنة المدنية، الحقوق اللازمة للحرية الفردية، مثل حرية التعبير، حرية الفكر والإيمان، الحق في التملك، وإبرام العقود السارية، والحق في العدالة، والحق في الدفاع، والحق في المساواة مع الأخرين من خلال القانون. أما العنصر الثاني وهو المواطنة السياسية، فيقصد به حق المشاركة في السلطة، وحق الترشح والانتخاب. أما العنصر الأخير فهو المواطنة الاجتماعية، ويقصد بها الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي، الأمن، الرعاية الطبية، والمشاركة الثقافية، والتمتع بنظام تعليمي واجتماعي حضاري[8].

وقد أنتج مارشال نموذجه متأثرا بسياق تاريخي حدد معالم النظم السياسية الأوروبية وفي القلب منها حقوق الإنسان، فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية ظهر عدد من الممالك الأوروبية المستقلة، والتي كان الإقطاع هو نظام الحكم لها، من خلال تنظيم هرمي على رأسه الملك نزولا حتى الوصول إلى العامة، مع مرجعية دينية صلبة، ويصف مارشال هذا العصر بالعصر الأول، حيث لم يكن هناك مساواة بين النبلاء والعامة في الحقوق والواجبات[9].

وقد وضعت معاهدة "وستفاليا" عام 1648، حدا لتلك الحقبة، حيث نتج عن الصلح بين الدول الأوروبية المتحاربة تأسيس للدولة القومية ذات الطابع المدني الذي نشأ مع انحسار كبير لنفوذ مؤسسة الدين على الحكم.

وفي بريطانيا، وعلى الرغم من وجود الوثيقة العظمى "الماجنا كارتا" منذ عام 1215، والتي تنص على أنه لا يجوز معاقبة فرد من دون محاكمة عادلة، مما يُعد مكسبا للحقوق الفردية في بريطانيا، إلا أن واقع الأمر أكد أن المستفيدين من تلك الوثيقة هم فئة محدودة من البريطانيين، مما أدى إلى "الثورة المجيدة" عام 1689، والتي دعا لها أعضاء البرلمان وأيدها الشعب، ونتج عنها القضاء على فكرة الحق الإلهي للملك، وزيادة سلطة البرلمان، وكذلك قانون الحقوق الإنجليزي الذي يمنح امتيازات أكبر للحقوق الفردية للمواطن.

وفي فرنسا في 14 يوليو 1789، اندلعت الثورة الفرنسية، نتيجة للاستبداد السياسي، التفاوت الطبقي، والفساد الإداري والقضائي، واتخذت الثورة شعارا لها "الحرية، الإخاء، والمساواة"، ونتج عنها إلغاء الملكية المطلقة وإقامة النظام الجمهوري، وفصل السلطات، وفصل الدين عن الدولة، وفي 26 أغسطس 1789 أصدرت الجمعية التأسيسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، والتي تضم الحقوق الفردية للمواطن والجماعية للأمة الفرنسية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية في 1865، وبدعم من الرئيس إبراهام لينكولن بغرض إنهاء الحرب الأهلية الأمريكية، صوت الكونجرس على التعديل الثالث عشر والذي يقضي على العبودية في الولايات المتحدة، ويساوي بين الأمريكيين البيض والسود أمام القانون، أي المساواة القانونية.

شكل ذلك التطور في حقوق الإنسان ضميرا إنسانيا ضد الجرائم والانتهاكات الإنسانية التي نتجت عن الحربين العالميتين، وظهرت الحاجة إلى إيجاد مرجعية عالمية لحقوق الإنسان، فكانت النتيجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، الذي نص في مادته الثانية "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء".[10] ومع ما أنتجته تلك المحطات التاريخية من أدبيات وتنظيرات للحقوق الإنسانية، جاء "مارشال" بنظريته عن المواطنة، والتي تعتبر النظرية الليبرالية الكلاسيكية التي ترى أن المواطنة هي الوضع القانوني الذي يوفر الحقوق والواجبات إلى الأعضاء ضمن الدولة القومية. ويستند نظرية مارشال في كتابه "المواطنة والطبقة الاجتماعية"، الذي حلل فيه تنمية المواطنة باعتبارها تطورا من الحقوق المدنية والسياسية، ثم الاجتماعية، منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين. وقد خلق مفهوم المواطنة لمارشال الكثير من الجدل، لا سيما أن نموذجه لا يأخذ في الاعتبار الفوارق الاجتماعية[11].

وترجع أهمية نظرية مارشال إلى أنه لم يقدم تعريفا للمواطنة، بل كيف تعمل المواطنة، كما أنه افترض أن المواطنة تتطلب حقوقا اجتماعية، للوصول إلى الحقوق المدنية والسياسية، وذلك بسبب عدم المساواة الناتج عن الرأسمالية[12].

لكن ثمة نقاط ضعف في تصور مارشال، منها وجود عناصر أخرى للمواطنة غفلت عنها نظريته، حيث لم تلتفت إلى العمليات الاجتماعية التي لها تأثير سلبي على المواطنة، كما غاب عنها التحليل المقارن، إذ لم تخرج عن حدود تحليل المواطنة في التجربة الإنجليزية. وافترض مارشال أن المواطنة تصل إلى درجة العضوية الكاملة في دولة ما، لأنها تأتي كعقد وتضامن بين أناس أحرار على الدرجة نفسها من الحقوق والواجبات. وهي أساس التضامن القومي، فالولاء إلى القومية هو أساس المواطنة، وليست المواطنة هي أساس الولاء، كما أنه افترض أن المواطنة تحدث نتيجة تغيير من أعلى في المقام الأول، وليس نتيجة تفاعلات بين الفاعلين المجتمعيين، أي ليست نتيجة تغيير من أسفل.[13]

إسهامات جون رولز:

في عام 1971، ظهر كتاب "نظرية العدالة" للفيلسوف الأمريكي "جون رولز"، بعد عقدين من الصراع المحتدم في الخمسينيات والستينيات على حقوق السود أو على التمييز، ونضالات المجتمع المدني من ضمن النظام السياسي لإقرار قوانين المساواة والعدالة ومنع التمييز، وعلى الصعيد الخارجي الحرب الباردة، وهو الصراع الذي أَدخل الولايات المتحدة بعد الحرب الكورية (1950-1953) في حرب أُخرى أكثر احتداما هي حرب فيتنام (1965-1975)، وظهور شكوك عميقة لدى الشباب الأميركي في الجامعات بشأن عدالة تلك الحرب، وما ترتب على ذلك من اعتصامات وتظاهرات وإضرابات ومظاهر شَغب وعدم تعاون في نواح شتى من الحياة الأكاديمية، والخدمة العسكرية، ووجوه القلق السياسية والاجتماعية المدنية. والأمر أو السبب الثاني

التحدي الذي كانت تطرحه الأدبيات الشيوعية لمفاهيم المساواة والحرية وإنسانية الإنسان. وقد بلغت الشيوعية ذروة نجاحها في الستينيات والسبعينيات لتبني الاتحاد السوفياتي والصين حركات التحرر على مستوى العالم بما في ذلك داخل الغرب الأمريكي والأوروبي، وانتشار مفاهيم مكافحة الاستعمار الخارجي، والاغتراب الداخلي، بحيث شكل ذلك تحديا كبيرا للمفاهيم والسياسات القائمة على الليبرالية الديمقراطية المحافظة في الولايات المتحدة على الخصوص. والأمر أو السبب الثالث، فهو تطور المشكلات النظرية والدستورية في العقل الأمريكي تحت وطأة السياقات والتحديات، بحيث صارت الثُنائية القديمة "فردية – جماعاتية" أكثر حدة وطرحا، وبما يتجاوز قدرة العقل النفعي الأميركي على الاستيعاب والتوسط والاستثمار.

وقدمت مجهودات "رولز" الذي يعد من مؤسسي "الليبرالية الاجتماعية" ذات الميول الاشتراكية حيث اهتم بالعدالة الاجتماعية، حلولا لذلك التوتر القائم بين عناصر المواطنة وآليات عمل السوق الرأسمالي في نظرية مارشال فيما يتعلق بالتمايز الرأسمالي من جهة والمساواة التي تفرضها المواطنة من جهة أخرى.

ويقول رولز في كتابه "نظرية العدالة كإنصاف" "لا يمكن القول عن التوزيع الطبيعي للقدرات والمواهب بأنه عادل أو غير عادل، كما أنه لا يمكن القول إنه ليس من العدالة في شيء أن يولد الناس داخل المجتمع في موقع متميز. هذه وقائع طبيعية فحسب[14]. وأما ما يعتبر عادلا أو غير عادل، فهو طريقة تعامل المؤسسات مع هذه الوقائع، ليس هناك ضرورة تدعو الناس للاستسلام لهذه الوقائع العارضة. إن النظام الاجتماعي ليس خارجا عن سيطرة الإنسان أو أنه غير قابل للتغيير أو التعديل، ولكنه نظام ناشئ عن النشاط الإنساني"[15].

وذكر رولز أن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين، الأول أن يكون هناك مواقع ووظائف مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص، أما الثاني أن يعود هذا الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع استفادة[16].

يهتم رولز في هذا الكتاب بالعدالة باعتبارها إنصافا، موضحا مفهوم العدالة ودورها والمبدأ الرئيسي لنظريتها وكذلك وجهة نظره بصدد فرضية الوضع الأصلي الذي يقوم على حجاب الجهل، وهي وسيلة لتحديد أخلاقية قضية ما (الرق على سبيل المثال) بناء على التجربة الفكرية التالية: الأطراف فيما يُسمى بـ"الموضع الأصلي" لا يعلمون شيئا عن قدراتهم، أذواقهم، وطبقاتهم داخل المجتمع. فحجاب الجهل يحجب هذه المعرفة، بحيث أن المرء لا يعرف ما هو العبء أو الامتيازات الاجتماعية التي سترسو عليه بعد أن يُكشف هذا الحجاب. مع حجب هذه المعرفة، يجب على هذه الأطراف في "الموضع الأصلي" أن تقرر تلك المبادئ التي يقوم عليها توزيع الحقوق، المناصب، والموارد في المجتمع. كما قال رولز "لا يوجد أحد يعرف موقعه في المجتمع، ولا طبقته الاجتماعية أو حالته، ولا يعرف حتى نصيبه من التوزيع للموارد الطبيعية ولا القدرات، لا ذكائه ولا قوته ولا هيئته"[17]، الفكرة إذن تكمن في نزع القيمة من هذه الاعتبارات الشخصية، والتي أخلاقيا، لا علاقة لها بعدالة أو لا عدالة المبادئ التي يقوم عليها توزيع ميزات أو عوائد التعاون الاجتماعي.

مبادئ العدالة عند جون رولز:

حدد رولز مبدأين للعدالة، الأول هو أن جميع الأشخاص متساوون في الحقوق والحريات الأساسية مثل الحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والترشح للمناصب، وحرية التعبير والتجمع، حرية الضمير، وحرية الملكية الشخصية وعدم التعرض للاعتقال التعسفي، إلا أنه استثنى بعض الحقوق الأخرى، والتي أطلق عليها "حقوق ليست على القائمة" مثل حرية التعاقد، وحرية امتلاك عناصر الإنتاج[18].

أما المبدأ الثاني، أنه يجب ترتيب اللامساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية، بحيث يكون لها أعظم فائدة للأشخاص الأقل حظا في المجتمع، بالإضافة إلى المساواة العادلة في الفرص[19].

فخلافا للتصور الليبرالي المفرط لمسألة العدالة يقر رولز بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف، شرط الإيمان بمبدأ "التعاون" كعنصر استراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع، أي أن رولز يحث على تحقيق البعد الاجتماعي في عملية الإنتاج، طالما سيتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع (العدالة التوزيعية)، ويبدو من خلال ما سبق أن رولز يضع "مبدأ التعاون" في مقابل "الروح الفردية"، فإذا كان من نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الأدوار وإنصاف جميع الأطراف، فإن من نتائج الفردانية، التشرذم وطغيان الذاتية والأنانية على مبدأ المصلحة العليا، وعندما نتحدث عن تضارب المصالح فإننا نعني بذلك أن الأشخاص غير مهتمين أو مبالين بالقواعد التي يتم بها توزيع محصول تعاونهم من جراء تلهفهم لتحقيق أهدافهم، فكل فرد يفضل الحصول على الجزء الأكبر من هذه المزايا بدل الجزء الأقل، أي أن كل واحد يسعى إلى تحقيق مصلحته معتقدا أن مجهوده الخاص كفيل لبلوغ أهدافه وطموحاته وغاياته. ولهذه الأسباب وغيرها يتوصل "رولز" إلى ضرورة وضع مقاربة جديدة لمفهوم العدالة يتسنى من خلالها تحديد مبادئ أخلاقية وسياسية تشمل مختلف التصورات الممكنة لمسألة العدالة الاجتماعية وتكملها، بل ان العدالة كإنصاف، كما يرى رولز هي القاعدة التي ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقي يرضي الجميع، وذلك من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية كما بلورها "جون رولز" والتي ستكون وسيلة فعالة لتوحيد الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الأساسية للمجتمع، كما أنها ستساعد على التوزيع السليم والمتكافئ للأرباح.

غير أنه على الرغم من الاختلاف الملاحظ عند الأشخاص حول المبادئ التي يجب أن تكون بمثابة الأسس القاعدية لمجتمعهم، ومع ذلك فوجود الاختلافات لا يمنع من وجود نظرة خاصة لكل واحد منهم للعدالة، بمعنى أنهم يدركون الحاجة إلى هذه المبادئ وأنهم مستعدون للدفاع عنها.

هذه المبادئ تسمح بوضع الحقوق والواجبات الأساسية وتحقيق ما يعتقدون انه توزيع عادل للمزايا والأعباء الناتجة عن التعاون الاجتماعي، ولهذا يمكن القول إن مبادئ العدالة كإنصاف من شأنها أن تقدم تصورا شاملا لكل التصورات المختلفة للعدالة وتحتويها في نفس الآن، بشكل يجعلها تتخذ أبعادا قابلة للتطبيق عمليا داخل البنيات المؤسساتية متى توفرت الظروف المناسبة لذلك[20].

المواطنة في مصر وترويج اقتصارها على البعد الديني:

في ضوء المتغيرات والمكاسب التي حصلت في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، مع تطور الديمقراطية في سياق علماني، فالديمقراطية والمواطنة مفهومان لا يمكن الفصل بينهما. حيث أن الأول يضمن مشاركة المواطن ويعترف بحقوقه وواجباته، والثاني يعمل على تقوية الديمقراطية الاجتماعية التي تسمح للمواطنين (بغض النظر عن مستواهم المعيشي والثقافي... إلخ.) بالاندماج في المجال العمومي باستمتاعهم بكل الحقوق والحريات دون تمييز، كما يرى البعض أنه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية أو عن المواطنة في أي بلد دون تحقيق العلمانية كنمط سياسي للحكم[21].

ومع مزيد من التطور أصبح ينظر إلى مفهوم المواطنة، باعتباره أفقا يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى حركية اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد ودفعهم للعمل بفعالية، للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن مختلف حقوقهم، كما يضمن حريتهم وكرامتهم.

وبالتطبيق على مصر، فلا تزال مصر تعيش في مرحلة التحول الديمقراطي، ولم تصل بعد إلى الديمقراطية الناضجة، كما أنه لا يزال النظر إلى مفهوم المواطنة، قائما باعتباره صبغة قانونية وحقوقية، تعني بحقوق الأقليات والمرأة، ولم ترق بعد إلى اعتبارها حراك مجتمعي عام، من جميع مكونات الهيكل المجتمعي من أجل تحقيق توازن ومساواة في الحقوق والواجبات العامة.

وتعد إشكاليات انتقاص المواطنة، قد فرضتها المتغيرات السياسية بعد حركة الجيش في يوليو 1952، فبدأت أسس الدولة المدنية تتآكل لصالح دولة استبدادية تؤصل لنفسها مرجعية دينية، وتبحث عن أسس إسلامية لسلوكها السياسي، مثل المبدأ الإسلامي "الأرض لمن يزرعها" عندما أصدرت قوانين الإصلاح الزراعي، أو الحديث عن اشتراكية إسلامية عندما أصدرت قرارات يوليو الاشتراكية، وقد دخلت الدولة في منافسة مع تيارات الإسلام السياسي حول من منهم يمثل الإسلام أكثر من الأخر[22].

وعلى مستوى الممارسة الفعلية، بدأت حالة التعايش الديني تتراجع شيئا فشيئا، فلم يعد النظام السياسي آنذاك قادرا على السيطرة على الشرائح القبطية، واستيعابها داخل بناء الحياة السياسية الجديدة[23]، فبدأت تتعامل مع الكنيسة كممثل لهم، بالإضافة إلى التضييق على اليهود المصريين بحكم الصراع العربي الإسرائيلي، وإجبارهم على الهجرة، وإغلاق المحافل البهائية، والامتناع عن إصدار أوراق ثبوتية لهم[24].

وبعد هزيمة يونيه 1967، ازدادت حدة اللجوء المكثف من السلطة السياسية إلى توظيف الدين الإسلامي والمسيحي في العملية السياسية، كما استمر النظام في توظيف الدين الإسلامي في صراعه الداخلي على السلطة، وتجسد ذلك بقوة في صراع الرئيس السادات مع الماركسيين والناصريين، حتى وصل الأمر لإعلانه بأنه رئيس مسلم لدولة إسلامية، مما فتح الباب إلى صراع بين مؤسسة الرئاسة والكنيسة، التي استشعرت حماية الدولة للجماعات التي تشكل تهديدا معنويا وماديا للأقباط، ووصل إلى حد اعتقال البابا شنودة وتحديد إقامته بأحد أديرة وادي الريان، في حملته ضد المعارضة بأسرها في سبتمبر 1981.

وقد أفضت تلك السياسات في نهاية المطاف إلى تزايد دور المؤسسات الدينية، التي أدت إلى تديين السياسة التشريعية،

وتجلى ذلك في إدخال النص الخاص بالمادة الثانية في الدستور والتي نصت على أن "مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، والتي أدت إلى أسلمة المجال العام، مما يعيق فعالية مبدأ المواطنة، فعلى الرغم من أن البعض يستبعد أي زعم بأن مبدأ المساواة بين المواطنين متعارض مع الشرع الإسلامي، وأنه مبدأ لا يمليه إلا الفكر الوضعي المنفصل عن الدين، ومن ثم فهو يقيم بناء المواطنة بعيدا عن التوترات العقيدية.[25] ومن ثم فإن الارتقاء أو الارتداد عن المساواة يخضع بالأساس إلى مدى اعتدال أو تشدد النظام.

فعلى سبيل المثال، العنف ضد الأقباط، مؤسس لفاعليه على تأويلات دينية تعمل على نفي المواطنة عن الأقباط، أو اعتبارهم في بعض الخطابات مواطنين من الدرجة الثانية، وينبغي ألا نعمم في هذا الصدد لأن خطابات محددة هي التي تقيم مثل هذا التمييز وتعتمد على الخطاب التاريخي لما يسمى بعقد الذمة.[26]

الخاتمة:

تخبرنا التجارب الغربية أن المواطنة قد تم تفعيلها وفق ثلاثة أطر، وهي بالترتيب القانونية، السياسية، والاجتماعية[27]، ويمكن استيضاح ذلك الترتيب عن طريق مطابقته مع تجربة السود في أمريكا، حيث أنهم حصلوا أولا على المساواة أمام القانون بعد التعديل الثالث عشر للدستور، ثم بعد ذلك أصبح لهم الحق في المشاركة السياسية، بعدها خاضوا نضالات كبيرة امتدت لما يقرب من القرن من أجل نيل الحقوق الاجتماعية. وهي التي عززها تنظير توماس مارشال الذي قدم نموذج للمواطنة يضم ثلاثة أطر، وهي المدنية، السياسية، الاجتماعية. ثم ما أضافه جون رولز فيما بعد بأن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين، الأول أن يكون هناك مواقع ووظائف مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص، أما الثاني أن يعود هذا الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع.

وفي مصر، فعلى مدار عقود طويلة توجد حالة من الاحتقان الطائفي، نتيجة لمحاولة الأنظمة التي نتجت عن حركة الجيش في يوليو 1952 لاستخدام الخطاب الديني في خطابها السياسي، ويعود ذلك لأسباب عدة منها تقديم خطاب مغاير للنظام الليبرالي السابق لها، والذي أوجب عليها إيجاد بديل إيديولوجي يفسر معاداتها له وثورتها عليه، وكذلك طبيعة المنافس السياسي لها وهو تيارات الإسلام السياسي، مما جعلها تسعى لتقديم نفسها باعتبارها إما أكثر منه إسلاما، أو أنها تقدم نموذجا إسلاميا معتدلا، كل حسب المعطيات المرحلية.

وقد نتج عن ذلك تعديل الدستور عام 1980 لينص في مادته الثانية على أن "الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع" ليفتح المجال العام أمام التشدد الديني، وتتصاعد حدة التوتر الديني بين المسلمين والأقباط، ليعود الأقباط إلى انتمائهم الأولي، أي الكنيسة.

وفي عام 2007، شهد الدستور تعديلا آخر لينص في مادته الأولى على أن المواطنة هي أساسا للحكم، وتصور آلة النظام الإعلامية، والتي انساق معها بعض تيارات المجتمع المدني، أن المواطنة هي المساواة بين المسيحيين والمسلمين، متجاهلة المكونات المجتمعية الأخرى، مثل النوبيين، البجة، الأمازيغ، البدو والمرأة، بالإضافة إلى تجاهلها أصلا لعلاقة تلك المكونات كمجتمع بالدولة، على الرغم من أن التوترات بين بعض تلك المجموعات يمثل خطرا أكبر من خطر التناحر القاعدي القبطي الإسلامي، حيث أن الأقباط منتشرون في كل أرجاء البلاد، كما أنهم منصهرون مجتمعيا بشكل كبير، على العكس من بعض المكونات الأخرى التي تعيش في مناطق جغرافية خاصة بها، وتحتمي بجماعتها وعرفها، وتنتمي أولا إلى قبيلتها وعرقها[28]، وقد كانت اشتباكات بين العرب والهوارة، وكذلك الدابودية النوبيين وبني هلال العرب، في صعيد مصر مثالا حي على ذلك الخطر. ونستخلص من ذلك أن التجربة المصرية في المواطنة لا تحتاج إلى تغيير فوقي على مستوى التشريعات

والقوانين والإرادة السياسية فقط، على الرغم من نجاح مثل ذلك النسق من قبل، من دون أن يكون لها استعداد قاعدي للتحرك نحو إنفاذها وتفعيلها. وبالتالي فإن النقل الحرفي عن التجربة الغربية من دون مراعاة الخصوصية المصرية السياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية...الخ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ترقى من التنظير إلى التفعيل.

[1]AntonisLiakos, Multiple Paths to CitizenshipT.H.Marshall's Theory and the Greek Case, university of Athens. http://goo.gl/5xEwUG

[2]بهي الدين حسن، دور المجتمع المدني في التعديلات الدستورية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 23 فبراير 2007، http://goo.gl/qbbalj

[3]مصر: "الإخوان" و"الوفد" و"التجمع" يقاطعون الاستفتاء على التعديلات الدستورية، الشرق الأوسط، 22 مارس 2007، http://goo.gl/igNBCd

[4]علي عبد الرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، http://goo.gl/sNZEor

[5]منى مكرم عبيد، "المواطنة"، مجلة المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 15، القاهرة 2006، ص 39.

[6]الوطن، الهوية الوطنية، والمواطنة: تفصيح للاشكاليات، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 9 يوليو 2011، http://goo.gl/grL8xJ

[7]المادة 10 من الدستور المصري 2014، http://goo.gl/rWDWpC

[8]T.H Marshall, citizenship and social class and other essays, the syndecs of the Cambridge university press, 1959. P10. http://goo.gl/uxvwWx

[9]توماس مارشال، المرجع السابق.

[10]الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، http://goo.gl/hxbKxn

[11]Surt foundation, Key term definition: theory of citizenship (T.H. Marshall), 11 November 2010. http://goo.gl/ctCRmU

[12]أنطونيوس لياكوس، مرجع سابق.

[13]Bryan S. Turner, Outline of a Theory of Citizenship. http://goo.gl/q7103J

[14]نواف الحاج لطيف، النظرية الليبيرالية ونظرية المساواة، http://goo.gl/J6Geaq

[15]الليبرالية السياسية ومسألة العدالة جون رولز، اوفر بلوج، 10 مايو 2008. http://goo.gl/TF2sD4

[16]عبد الرحمن بوشمة، نظرية العدالة عند جون رولز، موقع مغرس. http://goo.gl/3GNAjr

[17]Rawls, John (1999). A Theory of Justice.Harvard University Press.p. 118.

[18]John Rawls, a theory of justice, revised edition, Harvard College, 1999, p53

[19]جون رولز، المرجع السابق.

[20]عبد الرحمن بوشمة، مرجع سابق.

[21]عبد الوهاب عتي، عندما يتكلم الجميع عن المواطنة، الحوار المتمدن، 6 أبريل 2015، http://goo.gl/4P8eQX

[22]د. عماد أبو غازي، الحالة الدينية في مصر بين التعايش والتمييز، كتاب مصر لكل المصريين، وثائق المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني، إعداد د. محمد منير مجاهد، يناير 2009، ص130.

[23]د. نبيل عبد الفتاح، رؤية تحليلية لواقع العنف الطائفي في ظل الارتفاع الديني، كتاب مصر لكل المصريين، وثائق المؤتمر الوطني الأول لمناهضة التمييز الديني، إعداد د. محمد منير مجاهد، يناير 2009، ص 136.

[24]د. عماد أبو غازي، مرجع سابق.

[25]طارق البشري، حول المادة الثانية من الدستور المصري، منشور في صفحته الشخصية على موقع فيس بوك، 15 فبراير 2011، http://goo.gl/U9OTyr

[26]د. نبيل عبد الفتاح، مرجع سابق، ص139.

[27] سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة 2007، ص25.

[28]د. هبة رؤوف عزت، لقاء في منتدى البدائل العربي، 29 أبريل 2015.

شخصية الحاوي وأزمة المجاز الثوري..
نظرة تحليلية للواقع المصري

عمر سمير

باحث مساعد بمنتدى البدائل العربي للدراسات

(يونيه 2015)

مقدمة:

لعبت وسائل الإعلام الحديثة وخاصة المرئية منها وفي مقدمتها السينما والتلفزيون دورا كبيرا في صناعة النجوم، بمختلف المشارب والميادين. لكن آليات صناعة الشهرة كانت معروفة وفاعلة منذ عصر التنوير، قبل تلك الاختراعات كلها، هذا ما يشرحه الأستاذ الجامعي الفرنسي ومدير الأبحاث في مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس انطوان ليلتي في كتابه الصادر في 2014 تحت عنوان "شخصيات عامة"[1]، إذ تساهم هذه الوسائل في صناعة نجوم وهمية في مختلف المجالات ومع تطورها تصبح مصدرا للظهور السريع لشخصيات في سياقات مرتبكة.

تستخدم هذه الورقة التطبيقية الإطار النظري لدراسة والتر أرمبرست، بعنوان "حاوي الثورة المصرية: دراسة أنثروبولوجية لظاهرة توفيق عكاشة"[2]، والذي يكمل نظرة انطوان ليلتي لعملية "صناعة النجوم" في المجالات المختلفة، وهي لا تركز على الأشخاص بقدر ما تركز على الشخصية بأبعادها السلوكية والاجتماعية، وباعتبار السياق الحاضن والمساعد على وجود شخصيات عديدة بهذه السمات، ومدى استفادتهم من الواقع وتأثيرهم فيه، ودراسة أرمبرست هذه هي دراسة أنثروبولوجية ميدانية أنجزها خلال سنتين قضاهما في مصر ما بين 2010، 2012.

وقد اخترنا ظاهرة الصعود والخفوت السريع لبعض الشخصيات لأهميته، حيث أصبحت ظاهرة لافتة للنظر في المشهد السياسي المصري بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير كظاهرة تتطلب التفسير، لقد كان السؤال الذي سعى أرمبرست للجواب عنه هو: لماذا يشتهر شخص ما في وقت قياسي، حتى يمتلك هذا القدر من التأثير في المجال السياسي ثم تغيب شمسه، بينما هو لا يملك موضوعيا أية مؤهلات تمكنه من بلوغ هذا القدر؟ ويمكن تمديد هذا السؤال ليشمل ظاهرة صعود وخفوت شخصيات سياسية ودينية وإعلامية كثيرة وهو ما تحاول هذه الورقة تحليله.

وضعية المجاز الثوري ومدى قدرتها على تفسير الواقع المصري:

يقدم أرمبرست طرحا مفسرا لهذا الصعود لبعض الشخصيات في هذا السياق باعتبار أن مصر ما بعد الثورة أصبحت في وضعية المجاز أو العتبة (liminality): هي باختصار مرحلة البينية بحيث يكون الشيء بين حالتين مجتمعيتين أو نفسيتين، هي وضعية عابرة او انتقالية، ويمكن إسقاط هذه الوضعية على حالة المجتمعات العربية بعد 4 أعوام من الثورات إذ لم تعد قابعة تحت النظم القديمة ولم تتشكل بوادر نظم جديدة مغايرة لما كان سائدا من قبل، هذه الوضعية لها مجموعة من الخصائص تساهم في فهم وتحليل عملية بروز شخصيات عديدة بنفس السمات وليست شخصية واحدة، فيما يعتبره المؤلف ظاهرة بحد ذاتها وجوهرها تصعيد الدجالين والمشعوذين إلى قمة المشهد وهي ظاهرة لا ترتبط

بشخص بقدر ارتباطها بالسياق الذي يسمح بوجود هذا الشخص وغيره ممن يحملون سماته الشخصية أو يقتربون منها.

أول من استعمل هذا المصطلح هو الأنثروبولوجي الفرنسي جينب في 1908 في كتابه "طقوس العبور"، وقصد به الممارسات التي يقوم بها الفرد في لحظات التحول المجتمعي الرئيسية بحيث ينتقل من وضعية مجتمعية لوضعية أخرى.

وهي في حالتنا هذه ليست كالانتقال من حالة اجتماعية كأعزب لمتزوج وإنما هو تشبيه للتبسيط، حيث الفرد يمر بثلاثة مراحل وفقا لطقوس العبور وهي الانفصال عن الحالة الأولى (الطفولة- العزوبية- المدينة) *وعلى مستوى المجتمع ينفصل عن بنيته ومعاييره التي كانت حاكمة لفترة من الزمن باعتبارها وضعا طبيعيا مستقرا*، ثم مرحلة العتبة وفيها يعلق الشخصية بين الوضعية الأولي والثالثة كمرحلة الخطوبة بين العزوبية والزواج *وعلى مستوى المجتمع تم الانفصال عن البنية دون الدخول في بنية جديدة والمجتمع في وضعية مجاز متخمة بعدة محاولات للصلح سواء بين الأطراف ذواتها أو بين الوضعية القديمة والوضعية المراد تشكيلها وتتضمن وجود قوى اجتماعية غير مسيطر عليها*، ثم مرحلة إعادة الدمج بحيث يدخل الفرد في الوضعية الجديدة، *وعلى مستوى المجتمع الوصول لوضعية الدمج بحيث يقبل الجميع العيش معا على اختلافهم وهي مرحلة يمكن القول أننا لم نصل إليها بعد.*

مفهوم الحاوي أو المحتال كمفهوم مفتاح: الحاوي هنا شخصية ثقافية عابرة للثقافات وموجودة في تراث كافة الحضارات ونجد حكاياتها في الفلكلور الشعبي والأساطير اليونانية القديمة كما في تراث السكان الأصليين لأمريكا اللاتينية من الهنود، وغيرهم.

سمات هذه الشخصية:

- المكر والدهاء: فهو قادر خداع أتباعه والآخرين طوال الوقت.
- مثيرة للضحك والسخرية، بلا بيت ولا موقف تعيش في مفترق طرق دوما، يغلب عليها الغموض والغرور والازدواجية، شخصية بلا قيم ولا معايير (من عضوية برلمان 2010 لسب الثورة والثوار وقيادة الثورة المضادة لتمجيدها ولزعم أنه قائد الثورة، لسب المجلس العسكري تملقا بالإخوان لسبهم لصالح المجلس العسكري).
- شخصية مؤذية وتتسم بالعنف الاجتماعي والرغبة في الانتقام (التحريض على الثورة، ثم على الإخوان ثم على النشطاء،... الخ).

سمات هذه الشخصية على المستوى الفردي تكاد تتطابق مع وضعية المجاز على المستوى المجتمعي ككل، لذا إذا وجدت هذه الشخصيات في هذه الوضعية وهذا السياق، فما حدود تأثيرها فيه وتأثيره فيها، وضعية العتبة أو المجاز مجتمعيا هي مؤقتة أو يفترض أن تكون كذلك، لكن هي بالنسبة للحاوي حالة دائمة يتلبسها ولا يمكن أن يعيش بدونها، لذا هو يسعى لكي يطيل هذه الوضعية على المستوى المجتمعي بكل ما أوتي

من إمكانات ومهارات في الخداع والاحتيال، وهو بهذا يزيد من تشوش الفهم لدى المجتمع وعدم قدرته على إدراك حقائق الأشياء.

في هذه الوضعية ومع قدرته على بناء خطاب تشويشي وعدم قدرة الآخرين على إدراك سياقهم الذي لم يتشكل بعد ومع محاكاته هو لهذا السياق يصبح لديه قدرة عالية على لفت أنظار المشوشين، وتتحقق له الشهرة السريعة والمفاجئة، ينظر إليه تيار كبير باعتباره يقول حقائق ويتنبأ بالمستقبل فيحدث.. ومن ثم يعولون عليه باعتباره مخلصا، لكنه يزيد الجميع تشويشا، وهنا يأتي الربط بينه وبين أجهزة الدولة باعتبارها تسرب له معلومات لتعطيه مصداقية.

الثورات تنتج حالة ضد البنية/العتبة التي تتساوى فيها المكونات الاجتماعية (قوة شباب الثورة وما يملكونه من أدوات = قوة القوى الرجعية ممثلة في النظام القديم والمؤسسة العسكرية = قوة الحركات الإسلامية) ففيما بعد الحادي عشر من فبراير لم يكن محسوما من سيقود المشهد السياسي في مرحلة العتبة أو المجاز، ومن ثم تساوت قوى الأطراف الفاعلة في المشهد المصري، لكن الحواة الدينيين (الشخصيات الإعلامية المحسوبة على التيار الإسلامي) أسسوا لفكرة أن التيار الإسلامي هو الأقوى والأقدر على قيادة المشهد من حيث هم الأكثر تنظيما، وارتكنت قوى الثورة الأخرى لهذا ولم تجهز نفسها لمواجهة هؤلاء الحواة الدينيون حتى وصلت السلطة ظاهريا للتيار الإسلامي.

في هذا السياق ظهر نجم حواة داعون لتقديس الجيش المصري باعتباره القوة الوحيدة القادرة على إسقاط الإخوان ليسلم جزء من قوى الثورة بذلك، وعلى مر هذه الفترة يصبح الحواة قوة سياسية حقيقية رغم اختلاف أساليبهم وأدواتهم من السخرية لعقلنة غير المعقول.

إذن فالنظرة إلى نجوم الصعود السريع باعتبارهم مجرد ذيول لمؤسسات الدولة نظرة قاصرة إذ هم حواة ظهروا في ظل أزمة مجاز أسهموا في استمرارها، وتحولها إلى أزمة مجاز ثوري باستعمال الدلالة الاجتماعية لأزمة المجاز كما عبر عنها تيرنر.

الثورات في جوهرها تتضمن لحظة لا يقين واختلاط للأمور وقدر عال من السيولة، هذه اللحظة دشنها سقوط نظام مبارك لكنها لا تزال ممتدة حتى الآن، وهي تتماثل مع حالة المجاز أو العتبة وتمثل فرصة عظيمة للحاوي وتمثل سكنا ومأوى له وهو يعتبر داعما طبيعيا لحالة ضد البنية تلك.

كما يمكن إسقاط المفاهيم المرتبطة بوضعية المجاز الثوري وأبعاد شخصية الحاوي على كثير من الشخصيات السياسية والإعلامية والدينية، إذ صعدت في مصر خلال السنوات الخمس الماضية نجوم العديد من الشخصيات التي لم نكن نعلم عنها الكثير قبل الثورة مستغلة وضعية المجاز الثوري بسماتها التي سبق لأرمبرست توضيحها، إذ لا نظام جديد مغاير قد تشكل، فيمكن للمرء أن يحدد مدى قرب أو بعد الأشخاص عنه باعتباره معيارا، ولا النظام القديم باق بأشخاصه فيمكن مقاربة أو مباعدة الجميع بناء عليه.

والاستمرار في هذه الحالة هو الإغراق في *أزمة المجاز الثوري* أو البين بين والتي حال استمرارها يمكن ملاحظة استمرار ظاهرة صعود وهبوط نجوم الشاشات والفضائيات سواء من الساسة أو الإعلاميين أو شيوخ الدين الذين لا يمثلون إلا فرقعات إعلامية ويزيدون حالة التشوش الجمعي تعقيدا على تعقيد، ويحاولون الخروج بالثورة عن مسارها سواء من خلال تقديم تفسير تآمري للثورة يترسخ مع الوقت ليصبح هو الرواية التاريخية السائدة لكل حراك اجتماعي أو حدث ثوري كبير، ينطبق هذا على 25 يناير إلى 11 فبراير كما ينطبق على الأحداث الكبرى الشهيرة كمحمد محمود وماسبيرو ومجلس الوزراء والعباسية ثم الاتحادية والمقطم و30 يونيه والحرس الجمهوري والمنصة ورابعة والنهضة وأحداث ذكرى الثورة المتكررة كل عام.

وأزمة المجاز الثوري هنا لا تعني استمرار الثورة بل استمرار حالة التخبط والتشوش التي تستفيد منها النظم في تأجيل مطالب الثورة إذ تتعلل بالانقسام المجتمعي المتحقق بشكل طبيعي من حيث الاختلاف على مبدأ الثورة والإصلاح ومدى صلاحية النظام القائم "كان ماله (س) كان محققلنا الاستقرار والأمن، خربتوا البلد يابتوع الأجندات يا أنصار الصهاينة والأمريكان... إلخ" في مقابل خطابات الثورة أو الإصلاح كآلية للتغيير.

هؤلاء الحواة يرسخون المقولات الرسمية السائدة أحيانا بطلب وفي الغالب بدون طلب من السلطة الحاكمة، هذا لا يرتبط بتحليل الوضع الراهن فقط بل بالمرحلة الممتدة منذ الثورة وحتى الآن، إذ لكل نظام رموزه في السياسة والإعلام وحتى الاقتصاد التي صعدها لنا سريعا دون سابق تطور طبيعي لعملية ظهورهم، هذا لا يعني بالضرورة أن هذه النظم هي من صعدت هؤلاء بالأساس بقدر ما هي قدراتهم على الاستفادة من وضعية المجاز الثوري وعدم اليقين التي جعلتهم سواء بتنميق خطاباتهم أو بتحويله للأسلوب "المصاطبي" قادرين على الوصول لقطاع واسع من الشارع وإقناعه سواء عن طريق النكتة والفكاهة أو الأخبار غير الموثوقة أو حتى القياسات غير المنطقية لأحداث مشابهة لما يحدث في مصر من العالم وصياغتها في قوالب منطقية لا يستطيع اكتشافها غير المتخصصين أو المهتمين.

وهنا تبدو مقولات البعض باعتبار محمد مرسي يوسف هذا العصر، أو مقولات الرئيس السيسي شارل ديجول أو أيزنهاور أو جورج واشنطن المرحلة حتى قبل أن يصبح رئيسا،[3] وهي مقولات خرجت من أكثر من شخصية أكاديمية وسياسية في توقيتات متقاربة لتصبح المقولة السائدة في فترة من الفترات، وليرددها كتاب ومحللون كبار[4] أعطوا لها مصداقية دون النظر لمضمون المقارنة ولا لتبعات قيادة هذه الأشخاص لبلدانها مقارنة بقيادة جنرالات لمصر على مدار التاريخ في أجواء يعتبر فيها الكثيرون أن مصر مركز الكون ويجب أن يقاس عليها لا أن تقاس على أحد.

إذن هؤلاء يزيدون من حالة التشوش وينتفعون من استمرارها إذ يضمن لهم وجودا وحضورا واستمرارا، ولا تحاربهم الأنظمة رغم ما قد يوجهونه لها من نقد في بعض الأحيان، لأن استفادة هذه الأنظمة من وجودهم ومن خطاباتهم أعظم بكثير من استفادتها حال عدم السماح لهم بالتواجد وأكثر من استفادتهم منها. يدلل أرمبرست على ذلك بحاجة السلطة الحاكمة لهؤلاء في بعض الأوقات أكثر من حاجتهم إليها، ويمكن البرهنة على ذلك من خلال النظر للشخصيات التي صعدت في سلم السلطة بعد 30 يونيه تحديدا ثم اختفت باعتبار أنها كانت جزءا من حاجة السلطة لتجميل صورتها بوضع اقتصاديين أو سياسيين متخصصين ليقال أنها حكومة تكنوقراط، بينما في النهاية تم التضحية بهذه الشخصيات بسهولة.

صعود هؤلاء الحواة أو المحتالون في هذه الفترات الحرجة مرتبط بتفشي قابليات مثل ظاهرة الهوس بالمشاهير والتي ترجع لطبيعة الشخص نفسه والتي قد تميزها عدم الثقة بالنفس ولا بالمستقبل، وهذا يبرز في حب البعض تقليد شكل المشاهير وطريقة كلامهم وحركاتهم واستخدام بعض مفرداتهم، أو حتى انتشار السخرية من هذه الشخصيات إلى الحد الذي يجعل منها محورا للتركيز ومآلا للاهتمام للحد الذي تنطلق معه دعوات عالمية " stop making stupid peoples famous"، وصعود نجم هذه الشخصيات ليس عبثا، ففي البداية تتاح لها فرصة الظهور أول مره ثم يؤخذ كلامها على محمل الجد أو السخرية وينتشر عبر مواقع وقنوات وبرامج لتصبح مصدرا للمعلومة أو للخبر ومع الوقت تصبح هي مادة الخبر والمحتوى، بينما أناس كثيرون ينطلقون في مرات ظهورهم الأولى بمقولات وأفكار قد تكون عبقرية في مجالها دون أن تسلط عليها أضواء أخرى.

وهذا ما يجعل من هذه الظاهرة محل اهتمام إذ تبحث في كيفية توجيه المزاج العام للجمهور في المراحل الحرجة وتحويله عن أفكار أساسية متعلقة بالثورة والتغيير لترديد

عبارات المؤامرة والتخريب، ويقود لسيادة روايات ومقولات تفسيرية لأحداث كبرى على ما عداها من الروايات والمقولات.

خاتمة:

لا يمكن لمجتمع أن يستمر في حالة مجاز لفترة طويلة لأن استمرار هذه الحالة يعني تزايد الانقسام والهوة بين الأطراف السياسية، وربما يقود للانزلاق لحرب أهلية أو على الأقل العودة للنظام السوسيو-سياسي السابق على مرحلة التحول وبدرجات أكبر من القمع والاستبداد، وبقدرة أكبر على توليد حواة جدد وخلق حالة من التشوش الدائم.

وجود هؤلاء الحواة في مواقع نفوذ سواء مسئولين سياسيين أو إعلاميين أو دعاة دينيين مشهورين لا يعني إعفاء الأتباع من المسئولية، لأنه إذا انفض هؤلاء الأتباع عن هؤلاء الحواة يكون زوالهم سريعا وخاطفا، كما أن الاستقرار على نظام جديد وبقواعد واضحة يعني انتهاء وضعية المجاز الثوري ومن ثم انتفاء البيئة الحاضنة لهؤلاء إذ يشكلون حالات توجد بفترة خلال الثورات والفترات التي يصل فيها التشويش السوسيو-سياسي درجته القصوى والتي يتاح لشخصية الحاوي فيها أن يحظى بقوة حقيقية.

والدليل على هذا أن برنامج تلفزيوني ساخر واحد استطاع أن يوضح حقيقة الكثيرين من هؤلاء الحواة في فترة وجيزة، وأسقط الكثير من الأقنعة عن شخصيات إعلامية ودينية وسياسية كثيرة، ولعل إيقاف الدولة لهذا البرنامج يفسر استفادتها الكبرى من هؤلاء الحواة ومن سيادة التشوش وعدم اليقين، بل ومحاولتها صناعة حواة جدد ويتجلى هذا في خفوت نجم حواة وصعود آخرين.

تبقى مقولات أرمبرست حول المجاز وشخصية الحاوي جزءا من التفسير، إذ ثمة مصالح لأطراف محلية وإقليمية في استمرار هذا الوضع لأطول فترة ممكنة، لأن انتهائها لصالح تشكيل نظام جديد يستبطن مبادئ الثورة والتغيير سيعني انهيار شبكة المصالح القديمة القوية وربما محاكمات واسعة لرموز فساد ومرتكبي مجازر، إذن مدخل أرمبرست يبقى مفسرا لجزء من ظاهرة الصعود السريع لبعض الشخصيات ولجزء من المشهد المصري دون أن يعني هذا قدرته التفسيرية العالية على بلورة صورة كاملة للمشهد ككل.

كما أن ثمة علاقات وشبكات مصالح وثيقة بين الظاهرة وبين من يديرون المشهد في مرحلة المجاز الثوري أو العتبة ويمكن رصد هذا من خلال وصوله لوثائق لم يتسن لغيره الوصول إليها لمحاولة إثبات تورط منظمات المجتمع المدني في عمليات تمويل أجنبي مشكوك في أهدافها، ومن ثم قيادة حملة منظمة ضد المجتمع المدني وتكوين رأي عام داعم لتوجه السلطة في إغلاق والتضييق على بعض المنظمات، إذن شخصية الحاوي قادرة على صناعة الفعل بذاتها أو بمساعدة إدارة المهرجان أو القائمين على السلطة في مرحلة المجاز وهي هنا الأجهزة السيادية، هذا التحليل يمتد لشخصيات بزغ نجمها ثم خفت، بل قد يمتد التحليل لشخصيات في الحكم تصرفاتها مثيرة للضحك وهي جزء من حالة المجاز الثوري حيث لم يكن أحد يعرفها قبل الثورة ثم أصبحت في صدارة المشهد بسرعة فائقة ودون أسباب موضوعية.

---

[1] موقع مجلة البيان، عرض كتاب أنطوان ليلتي، بعنوان "عصر الحداثة وصناعة النجوم، بتاريخ 3 أكتوبر 2014، http://is.gd/gaDuQa

[2] والتر أرمبرست، "حاوي الثورة المصرية: دراسة أنثروبولوجية لظاهرة توفيق عكاشة، ترجمة طارق عثمان، بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1 2015.

[3] "حجازي": السيسي "أيزنهاور مصر" ويمتلك المواصفات التي يراها المصريون في قائدهم، جريدة الوطن 20 سبتمبر 2013، http://is.gd/eCBGMk
انظر أيضا معتز عبد الفتاح، "هل خان السيسى المصريين؟"، جريدة الوطن 10 سبتمبر 2013، http://is.gd/CLbvK3

[4] بالفيديو.. هيكل: السيسي يشبه أيزنهاور.. وعلى الرئيس إنشاء تحالفه الخاص، موقع جريدة الشروق، 19 ديسمبر 2014، http://is.gd/9eEeXB

causes of the lack of social justice. This requires civil society organizations search for facts as well as gathering information and research. Besides, thorough analysis of the results, through community-based research, and making these researches reach the level of public awareness, as well as developing awareness of stakeholders of policies, especially parliamentarians. As well as the criteria, that can be measured by legislation and policies to detect their effects on social justice, positively or negatively. In this context, the concept should be dealt with in a broad sense and not confining it to a narrow range of dimensions, yet not the dilution of the concept and losing its real content based on the re-distribution of wealth in a just society.

• Construction of multiple companies and networks: the call for building networks between companies on one hand and civil society organizations on the other hand, which positively affect the strength of civil society. There must be networking and partnership between civil society organizations working in the field of social justice and other civil society organizations, in many areas, such as culture and media. As well as networking with the government itself in order to demand achieving social justice policies. Moreover, organizations that advocate for social justice can benefit from alliances with their counterparts in other countries to generate information, legitimize their activities, and bring additional pressure to work in the promotion of internal change.

• Influence on decision-making: to achieve social justice civil society organizations must influence public policy making process using different pressure mechanisms from programs and media campaigns and organizing mass demonstrations and releasing reports, and writing opinion pieces in the media and meeting with government officials and the formation of partnerships with government agencies. Moreover, taking the necessary measures for achieving social justice.

• We cannot neglect the role of development organizations not only in carrying out projects to contribute to the improvement of conditions, but through their projects to create repeatable models of development. That should be accompanied by process of empowering beneficiary groups and support them to organize themselves into entities that reflect their interests rather than primary or political loyalties, so they can adopt their cases on their own and not through intermediaries.

---

[1] A young Tunisian in his twenty-sixth, was selling vegetables and fruits in the Tunisian city of Sidi Bouzid, which has become one of the most famous Arab cities. When police confiscated his small primitive cart, claiming that it does not hold a license to street vending, thus, he put himself on fire. By that he was the spark of the Arab Spring that toppled Tunisian President Zine El Abidine Ben Ali followed by Egyptian President Hosni Mubarak, who stepped down from power.

[2] مفهوم العدالة الاجتماعية، مركز موارد العدالة الاجتماعية، http://is.gd/gseG3T

[3] إبراهيم العيسوي، "العدالة الاجتماعية من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق"، بوابة الشروق، http://is.gd/VQbN1z

[4] سلمى حسين، في نقد مبدأ (اتبرع. ولو بجنيه)، جريدة الشروق، 2009/9/11، http://is.gd/Jgx4BT

[5] نهى الدرويش، "دور المجتمع المدني في تفعيل اليات العدالة الاجتماعية"، http://is.gd/J5HRIK

[6] Role of Governments and Nongovernmental Organizations, http://is.gd/94Bm4Q

[7] Grameen institution, http://is.gd/i28Axn

[8] Grameen institution, http://is.gd/i28Axn

harness and exploit the ability of the poor to innovate.[7] The organization throughout its history witnessed successes over the past 15 years, and among these achievements and successes the 9.4 million of the worlds poorest that was helped by Microfinances institutions in partnership with Grameen Foundation to enable them to start their journey. More than 1.2 million new borrowers received small loans because of the growth guarantee program at the institution. It helped nearly 200 thousand of the poor, farmers, and its work extended to the countryside in Africa, in countries such as Uganda and Kenya.[8]

As for the level of influence on policy, the campaign against the free trade agreement also known as WTO shall be considered a notable example on mobilization against policies that would harm social justice at the global level. Martin Core a former employee at the organization founded an organization "focus on global south" to counter the negative effects of the agreements issued by this organization –which he discovered through his work in the organizations- on third world countries. He used three basic strategies:

1. Awareness of Organization's damages: through his writing, this was translated on voluntary basis by anti-globalization groups around the world. As well as enlisting voluntary experts from many countries and in different languages. This did not stop at policies of this organization yet it spread to mechanisms of non-transparent decision-making or democracy within this organization.

2. Networking with anti-globalization groups and civil society organizations and trade unions in third world countries particularly in East Asia, Africa and Latin America. Then the network expanded to include civil society organizations in the first world who were sympathetic with issues raised by the organization or those representing groups affected by these policies in these countries, which represented a kind of pressure on governments in this regard.

3. Pressure on the organization through official delegations of countries that adopted ideas put forward by the network, such as India, South Africa, and Brazil, both in their respective subject. In addition to external pressure via demonstrations and sit-ins in each round of the organized tours of the organization that depended primarily on self-interest owners. Besides, building bridges between sympathetic official delegations and stakeholders participated in the protests.

This campaign has achieved great success to the extent that some suggested it as one of the three basic reasons that stopped the work of the organization and has made the Hong Kong tour the last one to come up with an agreement. Hence, in the previous round in Doha was the output was weak and not valuable.

Strategies and Mechanisms:

Under international, regional and local contexts, the task of civil society is a difficult task in contributing to achieve of social justice in Arab countries. It is not only limited to development of mechanisms to improve the lives of citizens, and support policies that will develop the status of social justice, not only support community-based organizations that can carry the burden of this issue, but extends to face the domestic and international policies that will negatively impact the concept and its applications in reality.

Thus, strategies of supporting civil society in this context should be extended to local and international parties, most notably:

• Creating knowledge through studies on the existence of inequality, and determining an indicator for the root

Civil society and social justice: Role and characteristics:

"The way of addressing people's rights is what differentiates between a society that lives on charity and a society that set fair rules for work and that it protects all the involved in production relations thus majority is not so poor. In short a society in which the states is committed to achieve a suitable life for all citizens that is different from the state that neglects rights of the citizens what created a society that lives on charity".[4]

This concept is related to the development of the civil society from a charitable approach that is based on supporting the poor through aids; this was followed by the developmental approach in which the civil society is trying to enhance their capacities and skills to create a suitable environment to raise their living standards. This approach was developed as well to a rights-based approach in which the civil society tries to support the most needed and marginalized categories to organize themselves to benefit from the developmental work and on the other hand enhance their capacity to strongly demand their rights.

The role of civil society in activation of social justice mechanisms has its historic roots and its main features in different ages. There were different patterns of this role according to different historic stage and the specialty of each society in selecting, adapting with or creating its own mechanisms.

Yet the process of societal reorganization remains the common factor among all societies that witnessed a political transformation (from a dictatorship to a democratic regime) or violence and conflicts. It is supposed that the process of transformation is characterized with speed and surprises and conflicts, thus, it needs a plan to reorganize the society in order to avoid violations for basic human rights. This comes through inclusion of social justice mechanisms in a comprehensive strategy of transitional justice in which the regime represented by the two legislative and executive authorities and the civil society divide roles and tasks and responsibilities.[5]

The civil society witnessed development and effectiveness in the social and political spheres since the 20th century and particularly post Arab revolutions- in the Egyptian case- that involved civil society in issues it did not deal with before and achieved good results. For instance, issue of social justice, which was lately pivotal in many studies for its importance for developing societies that is waiting for democratic transformations. Late studies for nongovernmental organizations and civil society associations shows the change and maturity of their techniques, that civil society associations started to have an effect on societies and sometimes participate in policy making and implementing processes.[6]

Civil society and social justice between development and pressure strategies:

Civil society in numerous experiences contributed in achieving social justice through its projects and campaigns, and we can prove its impact in achieving some improvement in the lives of citizens or influencing policymaking process, not only local but also global in the face of policies that could harm social justice. Among the most prominent examples is the experience of Grameen Bank in Indonesia; which is an organization of microfinance and community development, the bank started in Bangladesh and provides small loans to the poor without requiring financial guarantees, it was founded by Muhammad Younis in September 1983, and was awarded the Nobel Prize peace in 2006. The work of Grameen Bank is to

Social Justice and the civil society between strategies of defense and development

Mohamed Elagati

Director of Arab forum for alternatives

The role of civil society in achieving social justice has emerged with its establishment in the very beginning, even if it was only excluded to the charitable aspect. The core idea was to improve the most marginalized and poor categories, even if the charitable work is not enough in that context. Civil society has reached a certain degree of maturity with the Arab revolutions. It attempted to play a pivotal role in achieving objectives of revolutions that raised certain slogans when they emerged and social justice was in the heart of them either directly or through other slogans such as Dignity and Liberty which are directed to social justice in a way or another. We cannot ignore the economic situation that is lacking social justice that led to eruption of these revolutions, as well as the first flame of these revolutions was the incident of Mohamed Bou-ezizi[1] in which the economic factor (poverty and unemployment) is correlated with rights (liberty and dignity).

Civil society by definition is matching point between citizens with their hopes and ambitions and the authority, thus, after the revolution the civil society shall play a pivotal role in consolidation and activation of social justice concept in Egypt. Achieving social justice as a target is related to multiple challenges and for instance, the international dimension, historic accumulations beside political, geographical, and developmental complexities. These challenges requires the civil society to develop its strategies and tools in order to be able to face these challenges depending on[2] opportunities created by Arab revolutions and made the demand of social justice essential. Whit the attempts of maneuver, and turning citizens into actors able to affect the status quo though trials of oppression, and opening new to maneuver within state institutions despite reinventing authoritarianism.

In this context, civil society should move towards achievement of social justice. In the meaning of seeking the status in where there is no injustice, exploitation, and deprivation from wealth or power or both. As well as absence of poverty and all forms of marginalization within the state. That state in which all citizens are equal in political, social, environmental and economic rights.

A state in which today's generations do not dominate rights of the coming generations, it should as well be based on justice, solidarity and interdependence. Civil society shall seek as well the state in which all citizens have equal opportunities to develop their capacities what gives them a chance to be part of the social mobility and gives the society the chance to sustainable development and progress. That state in which society is not subject to economic exploitation and enjoys independence of making economic, political, and social decisions.[3]

Alternatives' Papers

Edited by/ Mohamed Elagati

This issue

Follow-ups

- **Yemeni crisis…an unfinished revolution**
  1 (A follow-up paper)

Topic of the issue

- **Rise of the left…will it save Greece?: Reading parliamentarian elections results.**
  11 (A follow-up paper)
- **What is happening inside the Turkish AK (Justice and Development) party?**
  21 Ali Hassan
- **Reading the Sudanese elections.**
  30 (A follow-up paper)
- **Knesset Elections: a look at the united Arab list.**
  38 (A follow-up paper)

Issues

- **Development of citizenship between liberal political philosophy and Egyptian reality.**
  44 Mina Samir

Book of the issue

- **The trickster and crisis of revolutionary metaphor… analysis of the Egyptian reality.**
  52 Omar Samir

Article

- **Social Justice and civil society: between strategies of defense and development.**
  1 Mohamed Elagati

Arab Forum For alternatives (AFA): think tank seeks to perpetuate the values of scientific thinking in Arab societies, and is working to address issues of political, social and economic development in the framework of the traditions and rules of scientific, away from the language of incitement and propaganda, in the framework of respect for political contexts and social systems, as well as universal human values.

It is working to provide space for the interaction of experts, activists and researchers interested in issues of reform in the Arab region, governed by scientific principles and respect for diversity, is also keen Forum to offer policy alternatives and the potential social, not just hoped for the decision maker and the elites of different political and civil society organizations, in the framework of respect for the values of justice and democracy.

AFA is a limited liability company registered since 2008- CR.30743

Review and design/ Ayman Abd elMoati

A non-periodical compilation of some of the published studies at the Arab Forum for Alternatives during time between two issues; These papers are the product of internal Seminars and only reflects opinions of their writers and do not necessarily reflect those of the Forum or any other partner institution.

Alternatives' Papers

Second Issue (July 2015)

(AFA) The Arab Forum for Alternatives

Address: 5, Al-Mesaha St., Fourth Floor, App. 4, Dokki, Giza, Egypt
Telefax: +202-37629937
Mail: info@afaegypt.org
Website: www.afaegypt.org
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives
http://www.facebook.com/groups/113792226817/
Skype: arab.forum.for.alternatives
Youtube: https://www.youtube.com/channel/UCOoJBExCeXW7bO5JMaSPd1Q